2018 | 43

SEYASAT

سياسات

محور خاص: سبعون النكبة

دراسات

- النكبة: دروس وتأملات بعد سبعين عاماً
- بانوراما الوضع الفلسطيني في الشتات: الحال في الأردن
- الفلسطينيون في أوروبا.. شتات الشتات
- فلسطين قبل النكبة: يافا نموذجا

مقالات

- عقد المجلس الوطني: حول تجديد شرعية المنظمة
- منظمة التحرير بين الأمس واليوم والغد

الندوة

- مسيرات العودة: الفكرة والحيثيات والسياق

سياسات عامة

- مساهمة رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في تنمية التجارة العادلة

سياسة دولية

- الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية خلال عام ونصف من عهد ترامب

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات 43 2018 فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٤٣) آب ٢٠١٨

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

صورة الغلاف: من مسيرات العودة على الحدود مع قطاع غزة. (أ. ف. ب)

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- النكبة: دروس وتأملات بعد سبعين عاماً ٩
- بانوراما الوضع الفلسطيني في الشتات: الحال في الأردن ١٩
- الفلسطينيون في أوروبا.. شتات الشتات..... ٢٨
- النكبة في مرآة الإعلام الفلسطيني: تحدّيات متجددة ٣٣
- فلسطين قبل النكبة: يافا نموذجاً ٤٤
- مستقبل المصالحة الفلسطينية بين مقومات الإصلاح وتجاذبات الإقليم ٧٢
- منظمة التحرير بين الأمس واليوم والغد ٩٠
- عقد المجلس الوطني: حول تجديد شرعية منظمة التحرير ٩٧
- مسيرات العودة والمقاومة الشعبية في قطاع غزة ١٠٧
- مسيرات العودة: الفكرة والحيثيات والسياق..... ١١٤
- مساهمة رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في تنمية التجارة العادلة..... ١٣٣
- الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية خلال عام ونصف من عهد ترامب ١٥١
- قراءة في كتاب..... ١٦٥
- المكتبة ١٧٤

سبعون عاماً مرت على النكبة الفلسطينية، على تلك اللحظة السوداء في التاريخ التي هُجر خلالها الشعب الفلسطيني عنوة من أراضيه ودمرت قراه ومدنه وجرى إحلال دولة أخرى مكانه في محاولة لطمس وجوده وتحويله إلى ذكريات مضت عن مجموعة بشرية كانت ولم تعد موجودة.

لكن، على الرغم من الألم والمعاناة، فإن الشعب الفلسطيني ظل على هذه الأرض، في كل نقطة فيها. مات الكبار وظل الصغار يبحثون عن العودة إلى بلادهم. سبعون عاماً تم تحقيق الكثير ولم يتحقق الوعد الأكبر.

سبعون عاماً لم يتوقف فيها النضال التحرري الفلسطيني، أكثر من نصف قرن منها مضت على تأسيس منظمة التحرير وإطلاق فصائل الثورة الفلسطينية العمل المسلح ومن ثم الفعل السياسي والدبلوماسي، أيضاً من هذا الزمن قرابة ٢٥ عاماً مضت على مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، من هذا الزمن أيضاً مضى أكثر من عقد على الانقسام وظلت جهود المصالحة مثل خض قربة مثقوبة حتى اللحظة.

تعرض سياسات في عددها إلى مجموعة من الأسئلة التي أثارتها كل تلك التحولات في الواقع الفلسطيني من النكبة حتى جهود المصالحة مروراً بأهم ما تم خلال ذلك.

تبدأ سياسات بدراسة لرئيس التحرير الدكتور عاطف أبو سيف يقف فيها على واقع النكبة والدروس التي تم تعلمها منها، متأملاً الواقع الفلسطيني بعد سبعين عاماً على وقوعها. ثم يعرض الكاتب والمحامي مهند الأخرس لواقع الشتات الفلسطيني من خلال قراءة واقع الفلسطينيين في الأردن، أسئلة كبيرة تعكس طبيعة الأسئلة الفلسطينية العامة في الشتات، ثم وبعجالة يقدم الكاتب والروائي سليم البيك الواقع الفلسطيني في أوروبا، أو شتات الشتات، أسئلة جديدة مختلفة وواقع مركب على واقع نكبوي مختلف.

أما الباحث في شؤون الإعلام أشرف أبو خصيوان، فيقرأ «التغطية الصحافية لقضايا النكبة في الإعلام الفلسطيني» ليقف على كيفية تغطية ما يتعلق بالنكبة ليس في الماضي فحسب، وإنما في الوقت الحاضر أيضاً. ثم يقدم محمد

أبو سيف الباحث لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ دراسة موسومة بـ«فلسطين قبل النكبة: يافا نموذجاً» يعرض خلالها للحياة بجوانبها المختلفة في مدينة يافا قبل النكبة، كاشفاً عن الثراء والتنوع والرخاء الذي كانت تعيشه تلك المدينة الفلسطينية. تختم سياسات زاوية الدراسات بدراسة حول مستقبل المصالحة الفلسطينية بين مقومات الإصلاح وتجاذبات الإقليم للدكتور رمزي عودة مدير دائرة السياسات في معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي.

يكتب في زاوية المقالات مهند عبد الحميد حول «منظمة التحرير بين الأمس واليوم والغد»، فيما يكتب محمد هواش حول «عقد المجلس الوطني وتجديد شرعية المنظمة»، ويكتب محمد دياب متأملاً في مسيرات العودة.

تحاول سياسات أن تقدم صورة أشمل لمسيرات العودة من خلال ندوتها التي يجلس فيها الباحث والناشط السياسي بسام درويش والناشط الشبابي الدكتور كمال أبو شاويش والحقوقي الدكتور طلال أو ركبة في حوار عميق يديره الإعلامي أشرف أبو خصيوان.

في زاوية السياسات العامة يقدم الباحث زكريا السرهد دراسة بعنوان «مساهمة رأس المال الاجتماعي في تنمية التجارة العادلة» مناقشة واحدة من القضايا غير المبحوثة فلسطينياً والمتمثلة بالتجارة العادلة. أما في زاوية السياسة الدولية فتقرأ د. أماني القرم الباحثة في العلاقات الدولية موقف إدارة ترامب خلال عام ونصف من القضية الفلسطينية.

أما في زاوية عرض الكتب فتقدم سياسات كتاب الصحافي والكاتب البريطاني دونالد ماكنتير الجديد المعنون بـ«غزة: التجهيز للفجر». وكالعادة ثمة مجموعة من الكتب الصادرة حديثا في آخر زوايا سياسات.

السياق الفلسطيني والسياقات المحيطة به تشهد تحولات على أكثر من صعيد، وكما توضح الدراسات التي قدمتها سياسات، فإن التحديات التي تواجه الفلسطينيين باتت تهدد بشكل غير مسبوق المصير الفلسطيني، خاصة بعد تدخلات إدارة ترامب السافرة في القضية الفلسطينية ومحاولتها شطب قضية القدس، وقضية اللاجئين من خلال تصفية أعمال وكالة الغوث، كما أن جهود المصالحة الحالية في حال لم تثمر ستضع القضية الفلسطينية أمام رياح عاتية قد تحمل معها مشاريع إنسانية لغزة بأثمان سياسية قاسية تعزز الانقسام وتمكنه بدلاً من استرداد الوحدة الوطنية.

حاولت سياسات في كل ما قدمته في هذا العدد من دراسات ومقالات وندوة أن تعرض لكل ذلك وتضيء بعض الشموع في الطريق المعتمة.

النكبة: دروس وتأملات بعد سبعين عاماً

د. عاطف أبو سيف*

مقدمة

لا شك في أن النكبة أخطر ما حدث للفلسطينيين في تاريخهم الحديث. لم تكن النكبة مجرد واقعة سياسية، أو نتيجة معركة ميدانية هُزم خلالها طرف من أطراف المعركة، أو نتيجة من نتائج وقائع أخرى، وإنما هي من هولها حدثٌ قائمٌ بذاته مازالت مفاعيله وتبعاته تعمل حتى اللحظة، أي بعد سبعة عقود من وقوعه. لم تكن حرباً يتقاتل فيها طرفان، ولم تكن منازلة بين خصمين، كما لم تكن انفجاراً لحظياً، وإنما حملت معها ذلك كله، فقد ظلت تسم التاريخ الفلسطيني لأجيال ستأتي حتى. في تاريخ الشعوب قد يتم التذكير ببعض الأحداث مثل الاحتلال أو الجلاء أو وربما وقوع الكوارث، لكن يتم التذكير بها عادةً لأنها مضت، أما النكبة فلم تمض، ولم تمض أي من تبعاتها. بل مع مرور الوقت تتفاعل وتزداد تأثيراتها مثل قنبلة ذرية لا متناهية الإشعاع.

من هنا، فإن التاريخ الفلسطيني يبدأ بطبعته الجديدة مع النكبة، والأزمة الفلسطينية أزمة نكبة وليست أزمة احتلال. وهذه النقطة من القضايا التي يجب دائماً التذكير بها، حتى لا نقع تحت سطوة اللحظة الحالية وننسى حقيقة الأمر. أساس الأزمات الفلسطينية كلها هو النكبة، منها

*رئيس تحرير «سياسات».

بدأت قضية الشعب الفلسطيني ولن تزول تبعاتها ولن تنتهي إلا بزوالها. الأمر ليس الشفاء منها، ولا التكيّف مع نتائجها، بل إزالتها. وإزالة النكبة لا تتم إلا بتحقيق اللحظة التي يعود فيها الفلسطينيون إلى بلادهم.

النكبة أساس القضية

ليست الأرقام مهمة بحد ذاتها، لكن لها وقعاً خاصاً في الكثير من المرات. سبعون عاماً مرت على تلك اللحظة الأليمة التي تمت خلالها واحدة من أكبر محاولات الإبادة والتطهير العرقي في التاريخ الحديث.

اللحظة التي لا يخلو فيها بيت فلسطيني من بعض تفاصيلها أو تداعياتها. ويمكن لشاب مثلي ولد في مخيم للاجئين في أوائل سبعينيات القرن الماضي، بعد ربع قرن من الكارثة المهولة، أن يسرد الكثير من التفاصيل التي سمعها ممن عاشوا الحدث الرهيب والجريمة الكبرى، لكن حتى تلك الأجيال اللاحقة ما زالت تمتلك في وعيها الكثير من تفاصيل المذابح والمحارق والمجازر التي ارتكبت بحق المواطنين العزل.

تلك اللحظة لا يشبهها شيء. صحيح أن الكثير من الشعوب تعرضت للإبادة ومحاولات التصفية، وبعضها أعملت فيه آلة القتل والدمار والتشريد، وصحيح أن الكثير من الجماعات البشرية طوردت بكل أنواع الأسلحة التي كانت متوافرة في وقتها،

وصحيح أن التاريخ ليس إلا سلسلة حروب يسرد وقائعها المنتصرون في تجاوز فج لرواية المقهورين، لكن هناك حقيقة لا يمكن تجاوزها في ذلك كله لا تتشابه مع أي من خبرات الشعوب السابقة. حقيقة تتعلق بالشعب الفلسطيني وبما جرى له وما كان يراد له من أهوال. حقيقة يفهمها الفلسطينيون فقط جيداً ويعرفون مدى وقعها عليهم وعلى الأجيال اللاحقة.

الحقيقة تقول: إن شعوب الأرض ممن تمت بحقها أفعال شنيعة مشابهة وجدت في التسويات التي جرت بعد ذلك حلولاً ولو مرضية جزئياً. كل المذابح تم الاعتذار عنها بطريقة أو بأخرى. كل الآلام نوقشت من أجل الغفران. كل من تعرض للأذى وجد في نهاية المطاف من يجلس معه ليحاوره من أجل تسوية ما تم. بكلمة أخرى، الأمر لا يتعلق فقط بما جرى، وإنما بما جرى بعد ذلك. ما ارتكبته العصابات الصهيونية من جرائم بحق الشعب الأعزل من قتل وتدمير وقتل للحوامل والرضع والشيوخ والأطفال شيء غير مسبوق في التاريخ.

ليس فقط لبشاعته، وهذه وحدها غير مسبوقة، ولكن أيضاً للنكران الذي ووجه به الألم الفلسطيني. لقد أعملت الصهيونية وحلفاؤها في جسد الحدث الكثير من

التشويه؛ بغية تضليل الرأي العام العالمي والتغطية على حقيقة ما جرى. النكران الذي بات سمة من سمات التعامل مع الملف الفلسطيني. وصارت المفارقة أن الفلسطيني مطلوب منه أن يثبت أن نواياه حسنة تجاه قاتله قبل أن يتم الحديث مع القاتل حتى يقبل الضحية شريكاً. مفارقة غريبة لم يسبق لها أن حدثت حتى في مسلسلات الرعب والإجرام. النكران أساس طبيعة علاقة الفلسطينيين مع العالم، وهو قائم على نسيان أساس المشكلة التي بدأت معها الأزمة الفلسطينية. جوهر القضية الفلسطينية هو حقيقة ما جرى خلال عام من المذابح والقتل والتشريد، أي اللحظة المعروفة بالنكبة.

دون أن نتلمس هذه الحقيقة فإن أيّ فهمٍ للصراع سيكون منقوصاً. ربما كان أكبر خطأ ارتكبته المقاربات السياسية الفلسطينية بعد تبني منظمة التحرير البرنامج المرحلي أن الرواية الحقيقية تراجعت أمام الرواية التي بات يجب التأكيد عليها من أجل إنجاز الاستقلال ولو على جزء يسير من الوطن. حتى أن العالم بات متيقناً أن أساس المشكلة هو ما جرى في الخامس من حزيران، وليس ما جرى في العام ١٩٤٨. هذه مغالطة أظن أننا ساهمنا في حدوثها ويجب العمل على تصحيحها؛ لأنها تضر كما أضرت خلال العقود الأربعة الماضية بمصالحنا الوطنية.

جوهر القضية الفلسطينية هو النكبة.

الأزمة تبدأ منها. ولا يمكن فهم المشكلة الحقيقية إذا لم نتوقف ملياً أمام ما جرى ونفهمه. أما ما جرى في الخامس من حزيران فليس إلا توابع للنكبة. وعليه لا يمكن لحدث فرعي أن يتقدم على الحدث المركزي. مرة أخرى نحن ساهمنا في ذلك. ربما دون قصد. ربما لأننا أردنا أن ننجز الممكن في ظل المتاح. وهذا طبيعي. لكن من غير الطبيعي ألا يصار إلى تأكيد الرواية الحقيقية والتأكيد على الحق الأزلي للشعب الفلسطيني المتمثل في حقه بالعودة إلى دياره التي هجر منها عنوة. وعليه ففي الذكرى السبعين للنكبة علينا أن نعيد اشتباكنا مع العالم الخارجي للتأكيد على أن أزمة الشعب الفلسطيني ليست مجرد شعب يريد دولة- وهذا مطلب مشروع ومهم- ولكنها أزمة شعب هُجر من بلاده تحت قوة السلاح، وأن الحل الأمثل للأزمات التي ترتبت على ذلك يكمن في عودته إلى بلاده. ليس من العدل أن يعيش الآخرون في بيوتنا ونتطلع نحن إلى العيش على الهامش أو ضيوفاً في دولة ثنائية القومية. بهذا نقبل بالرواية القهرية على حساب الرواية العادلة. الباطل لا يدوم مهما امتلك من مصادر القوة، والحق لا يموت مهما تكالبت عليه الظروف. لكن إذا كان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فإننا بحاجة لأن نؤمن بذلك.

عليك أن تكون فلسطينياً حتى تفهم النكبة. النكبة شيء فلسطيني بامتياز. من ضمن الأشياء الكثيرة المطلوبة تحويل رواية النكبة إلى جزء من رواية العالم عما جرى في هذا الجزء من الكوكب. كم هو مؤلم أن يتم اختصار طردنا من بلادنا بأنه «قيام إسرائيل» وكأنها قامت من العدم ولم يكن ثمة شيء قبلها أو أنها وجدت في الفراغ.

دروس النكبة الكثيرة- وهي أكثر من مجرد الكلمات والتظاهرات ووقفات التضامن- تتطلب عملاً جاداً بغية إحداث تغييرات ولو تدريجية ولكن تراكمية تساهم في تقريب إنجاز الأهداف الوطنية. جزء كبير من هذا يجب أن يتم عبر إعادة سرد رواية النكبة بطريقة تقدم المطالب الفلسطينية على حقيقتها.

فقط عبر هذا الفهم يمكن إعادة الاعتبار للحدث وللمطلوب من أجل مواصلة النضال في سبيل العودة. النقيض الأساس للنكبة هو العودة. صحيح أن هذا يترافق معه العديد من المصطلحات مثل الاستقلال والحرية ولكن قبل وبعد كل شيء لا يتحقق شيء دون العودة. العودة هي المقابل المادي للنكبة، ولا تنتهي النكبة إلا بالعودة. ولا تتحقق العودة إذا ظل فلسطيني واحد لا يملك حق العودة إلى موطنه الأصلي. إن التركيز على هذه الثنائية مهم في فهم كيف يمكن تطوير استراتيجيات صمود أولاً بغية الحفاظ على هذا الحق من الاندثار ومواصلة التذكير به والتثقيف به وصولاً إلا تحقيقه وإنجازه بشكل كامل وفق التطلع الوطني، ودون حصر ذلك بالقرارات الدولية.

النكبة وأزمة التداول

عطفاً على السابق، فإن الدروس الكثيرة التي يمكن تعلمها من النكبة مازال التذكير بها مهماً، خاصة في ظل حالة الانغلاق الداخلي الفلسطيني والعجز عن فهم مثل هذه الدروس التي يبديها البعض. ومثل التجارب التاريخية كلها، فإن عدم التعلم منها يعني أنها لم تقع على المستوى الحسي للشعوب، لأن تلك التجارب التي تصيبنا حقيقة هي التجارب التي نحاول تجاوز الأخطاء التي صاحبتها كلها، وما لم نفعل ذلك فإننا ببساطة نقر بأنها لم تكن ذات أثر بأي حال من الأحوال. بكلمات بسيطة، فإن النكبة بما مثلته في الحالة الفلسطينية صاحبها الكثير من الدروس التي يجب التوقف أمامها مطولاً.

علينا دائماً التذكير بضرورة إعادة الاعتبار للنكبة في خطابنا مع العالم الخارجي، فالنكبة هي أساس المشكلة الفلسطينية وليس احتلال إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية.

اللحظة السوداء التي تم خلالها تهجير

الشعب الفلسطيني من بلاده ومحاولة اقتلاعه منها وإقامة كيان آخر على أنقاضه وأحلامه هي اللحظة الحقيقية لميلاد الأزمة الفلسطينية، ولم تكن الأحداث التي وقعت بعد ذلك كلها- وهذا يشمل احتلال إسرائيل بقية فلسطين وبعض المناطق العربية- إلا من تبعات ما حدث خلال النكبة، بمعنى أنه لولا وقوع الحدث الأكبر لما وقع الحدث الأصغر. فالنكبة هي أساس كل شيء، ولا يستقيم حل الصراع إلا من خلال إيجاد حل لما وقع وقتها.

يبدو هذا الحديث مهماً لأننا في خضم البحث عن «الممكن» والتأقلم مع «المتاح» ومحاولة إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من أرض الآباء والأجداد، ضاعت في خضم هذا كله أرض الآباء والأجداد وتعثر الممكن وتقلص المتاح ولم تقم الدولة بالشكل المطلوب.

البحث عن الجزء لا يعني نسيان الكل. ومن المؤكد أن آباء الوطنية الفلسطينية لم يكن هذا في بالهم حين تحدثوا عن الحلول المؤقتة ولا عن الدولة الممكنة، ما كان يشغلهم هو أن يكون لنا وجود على أرض الآباء والأجداد حتى لا نذوي في المنافي، خاصة بعد تضييق الخناق علينا من الصديق قبل العدو والقريب قبل البعيد.

كانت الفكرة هي البحث عن موطئ قدم يصلح للانطلاق نحو بقية البلاد. تحرير الجزء أول مراحل تحرير الكل، وهذا منطق سليم، لكن لم يكن الخطأ في المنطق نفسه، وإنما في الكيفية التي فهم فيها العالم هذا المنطق. كما أسلفنا فقد تم نسيان الكل في الخطاب وبات التركيز على الجزء، ومرد ذلك أننا كنا بحاجة إلى مصادقة المجتمع الدولي على روايتنا المطلبية حول هذا الجزء، فلم نقم بالتركيز على خطاب الكل الذي سيتم تحصيله لاحقاً، فبتنا نشدد على أن الجزء (الضفة الغربية وقطاع غزة) هو العالم الذي نرجو أن نحقق من خلاله أحلامنا، وهو السجادة السحرية التي سنطير بها نحو المستقبل.

هذا لم يعن أننا لم نعد مهتمين أو معنيين بالأمر، ولكن لأننا اعتقدنا أن كسب الأصدقاء في العالم الخارجي وتجنيدهم لصالح مطالبنا الممكنة يتطلب منا التركيز على جوهر المشكلة وفق مطالبنا الجديدة، فإن خطاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة هيمن على تفسيرنا للمشكلة.

ومع هذا، ظل خطاب اللاجئين والعودة إلى فلسطين جزءاً مهماً على الرغم من ذلك، ولكن أيضاً باتت تتم إعادة موضعة هذا الخطاب ضمن النسق العام للمطلوب، بمعنى أن البحث بات يتم عن حل ضمن حدود الدولة الفلسطينية العتيدة التي

يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل بها، أو عودة رمزية أو التركيز على الشق المتعلق بالتعويض في القرار الأممي ١٩٤.

أما خطاب النكبة فقد تراجع من كونه خطاباً مرتبطاً بمطالب إلى خطاب تضميني في المسرودات الوطنية التاريخية. على الأقل هكذا فهم العالم خطاب النكبة في ظل عدم ربط هذا الخطاب بفكرة استعادة البلاد وإقامة دولة مستقلة عليها. بات مثل خطاب سكان القارة الأميركية الأصلية، وهو خطاب في لحظة تبناه الرجل الأبيض من باب التكفير عن الذنب وربما استعادة ألق الانتصار ونشوته.

وربما كان هذا في جزء كبير منه من خطة الإبادة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في تلك اللحظة السوداء من التاريخ: أن نتحول إلى مجرد ذكريات مؤلمة قد تخز ضمير المستعمر وهو يتذكر مجازره ضد الشعب الذي أباده. العالم وجد في خطاب الاحتلال صيغة مقبولة، لأنه يشرعن لإقامة إسرائيل ولا يتحدث عن كل ما سبق لحظة الاحتلال، أو على الأقل هذا ما ميز هذا الخطاب من وجهة نظره.

فاحتلال إسرائيل الضفة والقطاع هو أساس المشكلة الفلسطينية والتي يجب أن يكون حلها في انسحاب إسرائيل من هذه المناطق حتى يتمكن الفلسطينيون من إقامة دولتهم بشكل حقيقي على هذا التراب الذي بات في أعراف المجتمع الدولي مهد الحلم الفلسطيني.

طبعاً ثمة الكثير من العوالق لكل ذلك، منها أن القانون الدولي والقرارات الأممية باتت تشير إلى هذا الانسحاب بوصفه مطلباً دولياً حتى تنهي إسرائيل جريمتها بحق الشعب الفلسطيني، ولم تعد إلى إشارات عابرة عن الحقوق غير القابلة للتصرف والمشروعة للشعب الفلسطيني وكاد القرار ١٩٤ يختفي في زحمة القرارات التي تعلي من قيمة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

النتيجة الأخطر في ذلك كله أن إسرائيل بدورها واصلت الإصرار على أن هذه المناطق ليست مناطق فلسطينية، بل مناطق متنازع عليها.

وواصلت، بمكابرة، استخراج الرواية التاريخية والتوراتية التي تدفع مطالبها في بعض مناطق الضفة قدماً للأمام فيما تتوارى الرواية التاريخية الفلسطينية خلف ستار الممكن والمتاح.

بعبارة أخرى، فإن فكرة التأسيس لخطاب نكبوي فلسطيني وقعت في مرحلةٍ ضحيةَ الخطاب السياسي الباحث عن الممكن. وربما عدم النجاعة في المزاوجة بين المطلب والخطاب كانت من العثرات التي لابد من البحث عن سبل لتجاوزها.

هذا يعيدنا إلى نقطة أخرى في هذا

النقاش، تتعلق بالإعلام والخطاب الإعلامي العربي بشكل عام، والفلسطيني بشكل خاص. فلسطين ضاعت في البداية إعلامياً حين تم تصويرها بأنها وفق الخطاب الصهيوني المزور أرض بلا شعب وأنها خرابة وأن العابرين (العرب هنا) الذي مروا عليها بعد العهد التوراتي لم يزرعوها ولم يعمروها بطريقة صحيحة، وأن الدور المرتقب الذي ستقوم به الدولة المرجوة (إسرائيل بعد ذلك) يشكل انتصاراً لإرادة الرب والتطور الطبيعي للتاريخ. هكذا ضاعت فلسطين كفكرة وصُنعت إسرائيل ككذبة حتى أضحى تأسيس إسرائيل أمراً واقعاً وتم تدمير فلسطين وتشتيت أهلها في جهات الأرض الأربع. وبعد ذلك لم تتوقف الماكينة الإعلامية الصهيونية عن تعزيز الرواية الصهيونية في كل ما يتعلق بفلسطين، حتى باتت المطالب الفلسطينية البسيطة- مثل رفع حاجز عسكري يخنق قرية أو رفع الحصار عن غزة- محاطةً بسياج إلكتروني من الروايات الإسرائيلية عن العنف الفلسطيني. في المقابل فإن الخطاب العربي مقصر في تقديم رواية النكبة، حتى على صعيد الخطاب العربي الداخلي، فالتذكير بالنكبة وما وقع خلالها من أهوال لا يرتقي إلى المستوى المطلوب.

بين نكبة الشعب ونكسة الأنظمة

تبدو النكبة فلسطينية، فيما تبدو النكسة حدثاً عربياً. حتى على صعيد الصياغة والكلمة، فـ«النكبة» أقرب للواقع الفلسطيني وللمحكي الفلسطيني والدارج من القول في فلسطين. وهذا صحيح أكثر على صعيد الواقع، فالنكبة ألمت بالشعب الفلسطيني الذي حاولت آلة الاحتلال والاستيطان اقتلاعه من أرضه وتهجيره عنها وتغيير معالم المكان حتى يصبح مكاناً آخر، هكذا شعر الفلسطينيون بأنهم «انتكبوا»، وهو اشتقاق يكشف حجم الحدث وهول الواقعة، فالنكبة كمعنى تشير إلى شيء مؤلم.

فالمعنى المحسوس منه، إلى جانب الدلالة القاموسية، يغمر الروح بالكآبة، ويشيع حزناً من نوع خاص في النفس. النكبة ليست فعلاً، بل هي صيغة وقوعه. في المقابل النكسة تبدو اشتقاقاً رسمياً. الذي جرى في الخامس من حزيران هو أن جيش الدولة الصغيرة- التي كانت الجيوش العربية تتوعده بالنهاية، وتقدم النذور لجماهيرها العريضة بأن النصر قادم- استطاع أن يهزم جيوش هذه الدول ويسحقها دون بذل الكثير من المجهود الحربي، بل إن هذا الجيش احتل مناطق في أراضي هذه الدول.

إسرائيل احتلت بقية مناطق فلسطين وبالتالي أجهزت على فلسطين التاريخية وتوسعت على كامل الجغرافيا، وعلاوة على ذلك احتلت مناطق من مصر، شبه جزيرة سيناء، ومناطق من سورية، هضبة الجولان.

بالتالي باتت هذه الدولة تحتل أجزاء من أقوى دولتين عربيتين، إنهما الدولتان اللتان كانت الجماهير العربية العريضة تعقد الآمال عليهما لمحو الدولة اللقيطة. هذا لم يحدث، ما حدث هو العكس.

الغريب في الأمر أن هذه الهزيمة المخزية لم تجر حتى الآن مراجعات حقيقية للكشف عن طبيعة ما جرى خلالها، بعيداً عن الندب وبلاغة النعي وجلد الذات ربما، وهو ما احترف الأدب العربي فعله وتصويره بنجاعة، هو توصيف ما جرى بوصفه مجرد نكسة، مثل أن ينتكس الجسد، أو يعتل، في إحياء مخفف للهزيمة. صحيح أن ما جرى حدث جلل، لكن يبدو أن النظام الرسمي العربي أراد أن يصور ما جرى بوصفه مجرد فعل حربي هُزم خلاله الجيش، وليس كارثة من نوع خاص. مرة أخرى شمولية التوصيف الفلسطيني الشعبي لما جرى في أيار ١٩٤٨ كانت أكثر تعبيراً وأدق توصيفاً للواقع من المراوغة البلاغية الرسمية العربية في توصيف ما جرى في الخامس من حزيران.

أيضاً هناك جزء يتعلق في السابق يكشف طبيعة النكسة وخصوصيتها بعيداً عن النكبة. فالعمق العربي للنكسة هو أهم ما يميزها. النكبة صدمت الفلسطيني، أصابته بصاعقة في وعيه وفي بحثه عن مستقبله، لأنها عنت في جوهرها وفعلها المادي أن وجوده بات مهدداً وأن المستهدف الأساس من فعل النكبة هو طمسه عن الوجود وتحويله إلى جماعات تذوب في محيطها الجديد ولا يعود لها وجود. مدن كاملة اختفت وقرى سويت بالأرض وجرت عمليات تشويه للمكان بغية جعله لا يتطابق مع ذاكرة من تم تهجيرهم منه عنوةً. أما النكسة فما جرى بالنسبة للفلسطينيين كان استكمال ابتلاع أرضهم.

في جزء منها ساهمت النكسة في التمام شمل بعض الشعب الممزق من خلال خلق تواصل جغرافي ومن ثم سياسي بين سكان الشريط الساحلي الذي تبقى من فلسطين التاريخية (قطاع غزة) مع الضفة الغربية لنهر الأردن ومنطقة الأغوار. النكسة جعلت سكان المنطقتين واللاجئين المهجرين في كل منطقة يتلاقون ويتفاعلون ويطورون المصالح المشتركة النابعة من الهم الواحد.

وإلى جانب ذلك تم خلق تلك المساحة

من التواصل بين ما تبقى من فلسطين بعد النكبة وما ضاع منها، بمعنى بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة وبين بقية فلسطين التاريخية. في جزء منها خففت النكسة من آثار النكبة، لكنها خلفت آثاراً أكثر وقعاً في المستقبل. وبالعودة إلى النقاش السابق، فإن النكسة ساهمت بشكل كبير في تطوير الوطنية الفلسطينية التي بدأت دفقتها الأقوى قبل سنوات من احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وفلسطنة النضال التحرري الفلسطيني والبندقية الفلسطينية المقاتلة. المؤكد أن النكسة سهلت من مهمة تطوير الوطنية الفلسطينية من خلال تكامل نضال الشعب الفلسطيني المشترك في كل أماكن وجوده ضد الاحتلال الغاشم لأرضه. الوطنية الفلسطينية التي عرفت أول تمظهراتها خلال الانتداب في وجه الوجود الصهيوني الاستيطاني، أخذت بعداً آخر بعد النكبة وما نتج عنها من تشتيت للشعب، ثم كان للنكسة دور كبير في دفعها خطوة أخرى إلى الأمام.

النكسة شكلت، في المقابل، حالة خاصة في الوعي العربي. صحيح أن المستوى الرسمي حاول التخفيف من وقعها وتوصيفها بمجرد نكسة، إلا أن تأثيرها على الوعي العربي كان أكثر وقعاً. فالدولة التي أنشئت بعد تفكك الاستعمار والنضال من أجل ذلك لم تنجح في إعادة بناء نفسها وتثوير قدراتها ومقدرات شعبها حتى ترتقي إلى مستوى المطلوب. بل إنها وبعد عقدين من البلاغة وأمام أول اختبار انهارت أمام العدو الذي كانت تصوره بأوهن من بيت العنكبوت. سيرافق هذا الكفر بالدولة الوطنية إجراءات قمعية من أجل تثبيتها وتعويض الشرعية المفقودة، خاصة ضد اليسار الملتهب، وضد الإسلام السياسي الذي رأى منذ البداية في الدولة الوطنية كياناً ينتقص من طموح الأمة الغائب.

وبالتالي سينتج عن هذا رحيل الانتلجنسيا والنخب الأدبية والمعرفية هرباً من بطش الأنظمة بعد أن تعلن طلاقها مع العسكر الذي آمنت به كرافعة للمدرنة والتقدم، وتحول الإسلام السياسي إلى العنف وخروج الجماعات الإرهابية من عباءة الإخوان. على مستوى الأدب من المؤكد أن نكسة حزيران كما يقول المثل الشعبي «اشتغلت شغلها» في رحم الأدب العربي وظهرت نصوصاً ذات قيمة عالية.

لكن المفارقة على الرغم من ذلك أن أحداً

لا يمكن أن يقول بأي شكل من الأشكال ولا بالتورية إن الفلسطينيين والعرب نجحوا بعد سبعين عاماً على النكبة وواحد وخمسين عاماً على النكسة في تجاوز آثارهما. فقط ربما أن الفلسطينيين بسبب فعلهم الكفاحي وتطور هويتهم الوطنية باتوا أكثر تحصناً من الاندثار.

خاتمة

يجب أن يبتغي تأمل الماضي البحث عن المستقبل. والنظر فيما حدث خلال النكبة وتبعاتها يجب أن يعلمنا الكثير من الدروس التي تفيدنا في التقدم نحو إنهاء ما جرى، لا التكيف مع تبعاته. من مخاطر ما جرى أن يتم التسليم به. صحيح أن موازين القوى ليست في صالحنا، ولن تكون في المستقبل المنظور في صالحنا أيضاً خاصة في ظل غياب قوة ردع عربية على المستوى النووي وفي ظل تشابك أزمات الإقليم، لكن الحقوق لا تسقط بالتقادم، ونضال الشعوب لا ينتهي بسبب اختلال موازين القوى، بل يبدأ بسببها.

بانوراما الوضع الفلسطيني في الشتات: الأردن نموذجاً

مهند الأخرس*

مدخل تمهيدي

تاريخ الحِراك الفلسطيني في الأردن

ارتبطت بداية الحِراك الفلسطيني في الأردن بنتائج النكبة المباشرة، وبوجود الإنسان الفلسطيني المهجّر من وطنه والمقهور على الأراضي الأردنية، لذا كان لا بد للنزعة الإنسانية للفلسطيني المهجر ابتداءً أن تجنح نحو المقاومة ورفض الواقع والتمرد عليه عبر وسائل وأدوات عمل وفعل متعددة. تطور هذا الفعل وتدرج سريعاً حتى وصل ذروته بانتماء الشباب الفلسطيني إلى صفوف الثورة والتحاقهم بفصائل الكفاح المسلح المتعددة.

ولأن لكل فعل رد فعل، ولأن قوانين الطبيعة كما الفيزياء ترفض الفراغ، كان لا بد لحالة التشتت والظلم والقهر والنفي التي أوجدها الاحتلال بطرد الشعب الفلسطيني من أرضه أن تفرز سبل المواجهة لهذا النفي والتشرّد، لا سيما أن الشعب الفلسطيني كان يملك من عبق التاريخ وتميز الجغرافيا والديموغرافيا الشيء الكثير. ومن إفرازات هذه الجذور الضاربة في عمق التاريخ ومن رحم الواقع المتحضر والمتجذر ما قبل النكبة وامتلاك الشعب الفلسطيني صفات الديمومة وعناصر الإنتاج ومقوماته كحالة نهضوية؛ جاءت ردوده مبكرة ومتوافقة مع حجم الظلم والتشريد الواقع عليه نتيجة النكبة.

لم تنفصل مظاهر الحراك الفلسطيني

*كاتب وباحث.

المبكرة في الأردن في بداياتها وقطاعاتها المختلفة (الطلاب والنقابات والأندية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني) عن حراك الشعب الفلسطيني في ساحات وجوده المختلفة بعد النكبة، وجاءت هذه الحراكات الشبابية في الأردن (وهي الأضخم والأكبر نتيجة لجوء القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني إلى الأردن) لتؤكد حقيقة مفادها أن :

الشعب الفلسطيني وعى باكراً حجم المؤامرة التي حلت به ونتج عنها أقسى صور الظلم والتشريد التي تجسدت في النكبة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وهذا ما قد يفسر جنوح الشباب الفلسطيني إلى الكفاح المسلح وعدم النظر بعين الرضا لكثير من الوسائل والأساليب التي قد تخدم قضية التحرير والعودة على المدى البعيد بل وفي أحيانا كثيرة الاستهزاء بها.

وعليه هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة الحراك الفلسطيني عبر أطره المختلفة ضمن مدار الدراسة، أي الأردن وضمن المسافة الزمنية للوجود الفلسطيني على الأراضي الأردنية، وعليه سنتناول في هذا البحث:

أولا: الخلفية التاريخية لأسباب الوجود الفلسطيني على الأرض الأردنية.

ثانياً: تقسيم قطاعات الدراسة وعينات البحث إلى أربع شرائح (الطلاب والأندية والنقابات والجمعيات).

ثالثاً: تقسيم الوجود الفلسطيني إلى ست مراحل ودراسة كل مرحلة على حدة:

مراحل الوجود الفلسطيني في الأردن

المرحلة الأولى: مرحلة النكبة ١٩٤٨ ونشوء المخيمات والتجمعات السكانية الفلسطينية في الأردن وحتى انطلاقة الثورة ومعركة الكرامة وصولاً إلى أحداث أيلول الأسود.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد أحداث أيلول الأسود والانتقال إلى العمل السري ومرحلة الأحكام العرفية وبروز دور النقابات كغطاء للعمل السياسي بألوانه وأشكاله المختلفة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانفراج السياسي في الأردن ١٩٨٩ وإلغاء الأحكام العرفية، والانتفاضة الأولى، وصولاً إلى اتفاقية السلام «أوسلو» وأثرها على فعالية الأنشطة والتوجهات.

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد «أوسلو» والتحاق كثير من كوادر وقيادات العمل الوطني والشبابي بأجهزة السلطة الوطنية المنشأة حديثاً.

المرحلة الخامسة: مرحلة الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى).

المرحلة السادسة: مرحلة الربيع العربي إلى الآن.

الخلفية التاريخية لأسباب الوجود الفلسطيني على الأرض الأردنية:

يعود سبب الوجود الفلسطيني الكبير على الأرض الأردنية إلى طبيعة العلاقة التاريخية والقانونية بين البلدين والشعبين، والتي تتمثل

في أن الأردن وفلسطين جزء من بلاد الشام تاريخياً ويرتبط الشعبان بروابط القربى والمصاهرة منذ الأزل، وخضوع البلدين للانتداب البريطاني وسياساته المتصهينة واستهدافه للشعبين، وطبيعة الحدود المشتركة بينهما التي تمتاز بطولها وانفتاحها خاصة بعد النكبة وما تبعها من توحيد الضفتين في العام ١٩٥٠ واستحقاق معظم الفلسطينيين الجنسية الأردنية كإحدى نتائج هذه الوحدة، إلى جانب التاريخ واللغة والدين والعادات والتقاليد المشتركة... كل هذه الأسباب وغيرها (على اختلاف أهميتها) أضفت على طبيعة العلاقة الأردنية الفلسطينية صفات خاصة، منها كبر حجم اللجوء إلى الأردن، وبالتالي كثرة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

المرحلة الأولى

حمل الفلسطيني منذ أن هُجر من وطنه على عاتقيه أكواماً من الهموم والذكريات والأوجاع، سبب واحد لا غير كان وراء كل هذه الهموم؛ ألا وهو النكبة.

منذ الصغر ينمو إلى جانب ظل الفلسطيني سؤال يكبر معه ويلازمه حيث يذهب، ما النكبة؟ كان الجواب النكبة أن ننسى... فكنا نقول كيف ننسى والمخيم شاهد والخيمة باقية واللجوء والشتات والاغتراب والمنافي كأنها لغة بِكر جاءت من وجع النكبة وويلاتها، حتى أن أمثالنا لم ينس هذا الوجع وهذه النكبة، ومن هنا جاءت حكاية المثل الشعبي: «الأسى ما بينتسى».

(*) تضم الأراضي الأردنية ١٤ مخيماً فلسطينياً معترف بها من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وهي: البقعة وسوف وغزة وإربد والشهيد عزمي المفتي والزرقاء والسخنة وشنلر والمحطة والنصر والحسين والوحدات وزيزيا ومادبا بالإضافة إلى تجمعات كثيرة في المدن الرئيسة وحولها.

(*) موسوعة المخيمات الفلسطينية، المقدم لبيب عبد السلام قدسية. المخيمات الفلسطينية محمد سعيد جبر. نشرات وتقارير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا». نشرات دائرة الشؤون الفلسطينية في الأردن وتقاريرها.

شكل هذا الوجود الكثيف الناهض من رماد النكبة إلى جذوة المقاومة بيئةً خصبةً للشباب الفلسطيني وقاعدة جماهيرية كبيرة تستوعب الطموحات المشروعة للتحرير والعودة والتغلب على الواقع المرير المعاش وتستجيب لها.

أخذ الشباب الفلسطيني في هذه المرحلة على عاتقه مساعدة عائلاتهم في توفير احتياجاتها المعيشية والمؤن، (فلم يكن هناك عمل) حتى يكاد يكون قد انحصر دورهم في بدايات النكبة في هذا الدور فقط، ثم ما لبث الشباب أن بدأ البحث عن طوق النجاة للخلاص من هذا الذل والهوان، فانتسب بداية للأحزاب القومية المنتشرة في تلك الفترة والتي لم تلب طموحاته، ولم تكن أصلاً نابعة من رحم معاناته، لكن سرعان ما وجد الشباب ضالته في الحركات والفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، وتعزز الانتماء إلى «فتح» بعد معركة الكرامة التي أعادت إلى الأمة بأسرها كرامتها وأعادت للشباب الفلسطيني هويته وإيمانه بقدرته على التغيير والتحرير.

(*) في هذه الفترة، انحصر أو يكاد نشاط الشباب الفلسطيني بالانتماء إلى صفوف الثورة، بعد أن اعتبرها الشباب ضالته ووسيلته الوحيدة إلى التحرير. وهذا مما يؤخذ على مختلف الفصائل في البدايات، كونها لم تهتم بالشباب الفلسطيني إلا من ناحية التعداد التنظيمي والمحافظة على الجماهيرية والتسابق في ذلك، حيث كان ينظر إلى الشباب على أنهم خزان لا ينضب للثورة، وهذا ما كان مدار العلاقة ابتداء، وكانت بقية الأطر الشبابية كالنوادي أو الجمعيات ينظر إليها على أنها نوع من الترف ينقص منتسبيها كثير من الرجولة حتى يكونوا فدائيين.

(*) لقاء مسجل مع عدنان الأسمر رئيس نادي البقعة.

انعكس هذا السلوك على الأدب الفلسطيني في تلك الفترة، فتجدك تقرأه في مقولة غسان كنفاني: «إن الرجل الذي يلتحق بالفدائيين، لا يحتاج بعد إلى رعاية أمه».

تصاعدت هذا المرحلة بوتيرة متسارعة وكان عمادها الشباب الذي هب للالتحاق بقواعد الثورة في الأغوار والمدن ليشكل عصب النهوض الثوري المتصاعد والمشتبك باستمرار مع الاحتلال، حتى بدأت أحداث أيلول الأسود التي أصابت المشروع الوطني الفلسطيني في مقتل، ولاحقاً أفقدته أهم ساحات العمل الثوري والنضالي المباشر ضد الاحتلال، وعليه لم يعد مستقبل القضية الفلسطينية بعد خروج الثورة من الأردن كما كان قبلها. ولتبدأ بعدها حالة من الشرخ والانكسار لم ترمم إلى الآن.

المرحلة الثانية

شكلت مرحلة ما بعد أيلول الأسود مرحلة حزينة وشديدة البؤس للقضية الفلسطينية إثر ما آلت إليه الأمور بعد خروج قوات الثورة وخسارتها أكبر خط مواجهة مع الاحتلال، ولكنها في الوقت نفسه شكلت بداية لعهد جديد في العمل الوطني وتنوع أدواته ومواءمتها للظروف المستجدة، ولعل أكثر الشرائح استفادة في هذه المرحلة كانت الشباب وهو ما يميز هذه المرحلة، فقد نما العمل الطلابي والنقابي والنادوي كنتيجة مباشرة لحالة التضييق والاعتقال التي فرضتها الأحكام العرفية في الأردن التي طالت جميع التنظيمات والفصائل وحتى الأطر الأردنية والقومية والشخصيات الوطنية، ورب ضارة نافعة كما يقول المثل، ولأن الطبيعة لا تقبل الفراغ، كان لا بد من أن يتبوأ الشباب صدارة العمل النضالي بمختلف شرائحهم وقطاعاتهم، فمثلاً برز دور الشباب في الجامعة الأردنية في التصدي لاتفاقية كامب ديفيد، أو إقامة المناسبات الوطنية ولا سيما يوم الأرض.

على صعيد آخر، برز دور النقابات كقائد وموجه للعمل الوطني في الساحة الأردنية، فقد أخذت النقابات دور الأحزاب والفصائل وشكلت غطاء قانونياً للعمل الفصائلي والحزبي وساهمت في الدفاع عن أبناء الشعب الفلسطيني والفصائل، وإحياء المناسبات والفعاليات الوطنية المختلفة وتنظيم حملات التبرع لصالح الثورة وإقامة الاعتصامات والتظاهرات التضامنية مع القضية.

وفي هذه المرحلة، أيضاً، نشط الوضع النادوي والذي كان سببه تغيير وضع أندية

المخيمات بتغيير مرجعيتها والهيئة المشرفة عليها من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» إلى وزارة الشباب الأردنية وذلك في العام ١٩٧٦.

تميزت هذه المرحلة، أيضاً بدور الشباب الفلسطيني في الأردن في التعليم والعمل ومساعدة العائلة، فقد سعى الشباب الفلسطيني في محاولته الجادة لنصرة قضيته من خلال تفوقه في التحصيل العلمي ابتداء ومن ثم العمل في دول الخليج لإعالة العائلة والخروج من حالة الفقر المدقع إيماناً منه بأنه لا يمكن لشعب من الجوعى أن يقاتل، فالمناظر والمسلكيات التي كانت تسود عند بوابات المؤن وشبابيك الإعاشة ومطاعم الوكالة والعراك بين الجوعى من أجل حفنة من حساء العدس أو حبوب زيت السمك الكريهة تدل على أن من أوصل الشعب الفلسطيني لهذا الحضيض كان يعلم ما يفعل... لكن في المقابل كان الشباب الفلسطيني يعرف كيف يواجه ويبدع وسائل مقاومته وبقائه، فشحذ الهمم ونهض من تحت رماد النكبة كما هو ديدن أسطورة طائر الفينيق التي ما انفك الفلسطيني يتغنى به كلما عصفت به الأنواء وتكالب عليه الأعداء.

المرحلة الثالثة

نشط الشباب الفلسطيني في هذه المرحلة مستفيداً من حالة الحرية النسبية الناجمة عن رفع حالة الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية، فانخرط الشباب الفلسطيني في الجمعيات والأحزاب والأندية ونشطت الحركة الطلابية في الجامعات وأخذت على عاتقها إقامة الكثير من الفعاليات والمناسبات الوطنية، وتمدد العمل الطلابي بشكل سري مستفيداً من خصوصية الأردن وجواره من فلسطين وخاصة مع اندلاع انتفاضة الحجارة، حيث نشط جهاز الأرض المحتلة (القطاع الغربي) أكثر من ذي قبل وساهمت الانتفاضة في رفع سوية هذا الدور وأهمية هذا الجهاز حتى أصبح القطاع الطلابي بؤرة التواصل الرئيسة بين القيادة الفلسطينية والأهل في الأرض المحتلة، وتولت الأذرع الطلابية وتحت إشراف (القطاع الغربي) تنظيم الشباب وتدريبهم وتثقيفهم.

المرحلة الرابعة

تكاد تكون هذه المرحلة من أخطر المراحل وأكثرها ضعفاً في تاريخ الحركة الوطنية عموماً وفي صفوف الوجود والحراك الفلسطيني في الساحة الأردنية، إذ إنه وعلى أثر توقيع اتفاق «أوسلو» التحق كثير من قيادات وكوادر العمل الوطني والشبابي بأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، مما شكل حالة من الفراغ غير المسبوقة في الساحة الأردنية، تُركت خلالها هذه الساحة دون قيادة ودون الكادر القيادي الأول والثاني، ودون رؤية سياسية واضحة وبالتالي دون خطة عمل، مما أوقع الساحة وقطاعاتها في حالة من الضبابية، فهي من

جانب غير راضية عن اتفاقية السلام ونتائجها وغير مقتنعة بتبريرات القيادة، وفي الوقت نفسه لا ترغب بالاصطدام بقيادتها الشرعية والإسهام لا سمح الله في تفسخ الصف الوطني وتشرذمه، فاختارت الأطر الفلسطينية في قسم كبير عدم التفاعل مع الحدث، ما أدى إلى الولوج في مرحلة مرضية أصابت الشباب بالانكفاء والعزوف عن ممارسة العمل الوطني حزناً وقهراً .

(*) ما العمل؟ دراسة صادرة عن إقليم حركة فتح الأردن.

فعلى صعيد العمل الطلابي، مثلاً لم تشهد الجامعات أي حراك شبابي مناهض لاتفاقية السلام (أوسلو) إلا في الجامعة الأردنية وعلى نطاق ضيق، وكذلك الحال في النقابات المهنية، حيث لم تقم فعاليات مضادة بما يليق بالنقابات وحجمها ودورها الذي دأبت على ممارسته، ولم يشذ عن هذا الوضع الشباب في أندية المخيمات، فلم تُقم سوى فعاليات صغيرة وبعيدة كل البعد عن الجماهيرية، وساهم انضمام التيار الإسلامي (حديث النشأة والعهد) إليها في العزوف عنها، وإلى تلك اللحظة لم تتبلور لدى النقابات كقائدة وموجه للعمل الوطني على الساحة الأردنية أي رؤية واضحة أو خطة طريق لقراءة الظرف الدولي الجديد وإفرازات المعاهدة، باستثناء ردات الفعل الحزينة التي اتسمت بالتواضع والخجل أمام الحدث الجلل، فمن تأسيس لجنة لمقاومة التطبيع إلى تأسيس لجنة لدعم الصمود والمقاومة إلى تعزيز دور لجان الانتفاضة إلى كثير من اللجان التي لم يكتمل نصاب اجتماعها إلا في الأحداث الموسمية، علاوةً على أن الحراكات أرادت أن تواجه أدوات الصراع الدولي الجديد (المفاوضات والاتفاقيات) بأدوات الزمن العربي التقليدي المنكسر نفسها. في ظل عدم قدرتها على مجاراة الأحداث وامتلاك أي أداة أو خطة لمواجهة اتفاقية السلام، ويعود ذلك إلى أسباب ذاتية وموضوعية تتعلق بالنقابات نفسها؛ منها طبيعة القوى المشكلة منها مجالس النقابات ومنتسبيها وتحالفاتها أيضاً، وما نجم عنه من صراع بدأ ينشأ ويفت من عضدها وتمثل باقتحام التيار الإسلامي بوابات العمل السياسي مع بداية انطلاق الانتفاضة ورفع الأحكام العرفية، وبروز هشاشة الوضع القومي على الساحة الأردنية وارتباطاته، إذ لم يكن أمامه قدرة على معارضة هذا الاتفاق لعدة أسباب أهمها طبيعة العلاقة الأردنية الفلسطينية التي لم تنس كلياً الجراح التي سببتها أحداث أيلول بعد؛ بل اتخذت تلك الأحداث (أيلول الأسود) وفي بعض المجالس لسوق التبريرات لماذا قبلنا أوسلو؟

وفي الوقت، الذي بدأت فيه الحراكات الفلسطينية (بمستواها الطلابي والنقابي) ومؤسسات المجتمع المدني تبلور خطة مواجهة وتصد لاتفاق أوسلو والخروج من مرحلة رد الفعل والفزعة، ما لبثت أن انتكست مجدداً، بسبب توقيع اتفاقية وادي عربة بين الأردن والاحتلال الإسرائيلي.

المرحلة الخامسة

جسدت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) حالة الترابط بين فلسطين الوطن وفلسطينيي الشتات، وكانت الساحة الأردنية خير مثال على ذلك؛ إذ ما لبثت أن انبعثت شرارة الانتفاضة في داخل الوطن على أثر استباحة مجرم الحرب شارون للأقصى، حتى تمددت سريعاً عبر كل الساحات والمحافل، وسرعان ما تلقفتها الجماهير الفلسطينية في الأردن كطوق النجاة وبارقة أمل طال انتظارها.

كانت كل الظروف في الأردن تشير إلى قدرة الشباب على إحداث التغيير المنشود وتصويب البوصلة واستثمار الحدث والدفع به إلى أقصى نقطة للأمام بغية نصرة الانتفاضة في داخل الوطن والوصول إلى نقطة الفعل المباشر في الانتفاضة والبعد عن أدوات العمل التقليدية المساندة والمؤيدة والمنددة.

سرعان ما تدحرجت الانتفاضة نحو العسكرة وفي ظرف زمني قصير، حيث لم تواكبه بقية ساحات العمل في الشتات وبالأخص دول الطوق، لكن هذا لم يمنع القطاعات الشبابية في الساحة الأردنية من التشمير عن سواعدها والنهوض من تحت الركام ونفض الغبار وإسناد الحدث والدفع به إلى نقطة الالتقاء مع الداخل.

وهذا ما أثبتته الأيام؛ إذ نهض العمل الطلابي في كل الجامعات والمعاهد والمدارس وبوتيرة متسارعة ومتدافعة نحو العطاء والأفضل على نحو لم يسبق له مثيل، وما لبثت الشوارع والتجمعات أن اكتظت بالمظاهرات والفعاليات المؤيدة للانتفاضة والتي كان عمادها الطلاب والشباب.

كان الطلاب بمختلف قطاعاتهم الأسرع استجابة للأحداث بعد المخيمات، تبعتهم النقابات، وتأخر انضمام مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والنوادي، وساهم في ضحالة دورهم أيضاً ضخامة الدور الجماهيري والتعبوي الذي يقوم به الطلاب والنقابات.

تلقفت الأطر والتنظيمات الوطنية الإشارة سريعاً وأبدت ردة فعل متفاوتة من حيث القوة والفعالية، لكنها بالمحصلة خرجت من حالة السكون إلى حالة الحركة ومن حالة ردة الفعل إلى حالة الفعل المستدام.

استشعرت القيادة الطلابية حجم المرحلة وضرورة الدفع بها إلى الأمام تماشياً مع إسعاف القيادة في خياراتها، وإيماناً منها بضرورة إذكاء روح المقاومة في الأجيال المتدافعة والمتلاحقة، وإبقاء جذوة المقاومة حيةً في النفوس، والخروج من حالة اليأس والقنوط التي أصابت الناس في مقتل. وعليه تداعت قيادة العمل الطلابي لتنظيم الجسم الطلابي ابتداءً، فجرى إحياء الكتل الطلابية في الجامعات والمعاهد وتأسيس أخرى، وخلال أقل من سنتين كان العمل الطلابي في الأردن منتشراً ومؤطراً ومنظماً في مختلف الجامعات والمعاهد وحتى في المدارس.

(*) مجلة فلسطيننا الشبيبة الفتحاوية، مجلة بيسان

الوحدة الطلابية جامعة جرش، مجلة النخبة.. النخبة الطلابية جامعة الزيتونة، مجلة العودة.. الوحدة الطلابية جامعة العلوم والتكنولوجيا، مجلة الكرمل.. الوحدة الطلابية الجامعة الأردنية، مجلة الصفوة الطلابية.. جامعة فيلادلفيا.

المرحلة السادسة

لم ينخرط الفلسطيني في الأردن في أحداث الربيع العربي ولم يستجب لها، وبقي على الحياد بعد أن أصابته الريبة من تطور الأحداث، كون الأيام علمته الكثير، وأنه لن يقبل أن يكون حطباً لمعارك بوصلتها ليست فلسطين، وعلى الرغم من هذه الريبة والتحفظ رحب بالتغيير الذي قاده الشعب العربي في تونس ومصر ابتداءً، وبدأت مجموعات شبابية (قليلة) بالانضمام إلى الحراك الأردني وإن على استحياء، وكان عماد هذه البؤر المنضوية تحت مسميات الحراك الشبابي ذات الطابع الأيديولوجي المعارض أساساً للنظام تنظيمات اليسار والتنظيمات القومية على أنواعها ولحقت بها جماعة الإخوان المسلمين، وربما كان في عقيدة هذه التنظيمات ونهجها ما يفسر تعاطيها مع الحالة الأردنية اليومية وتداخلها فيها.

في هذه المرحلة ظهر خطان متوازيان متعارضان في نظرتهما لانخراط الفلسطيني في الحراك الأردني المطالب بالإصلاح:

- خط مع الانخراط وبثقل؛ يبرر وجهة نظره بالقول إننا نحمل الجنسية الأردنية وشركاء في هذا الوطن، والمواطنة الصادقة تقتضي منا الموقف السليم تجاه قضايا الشعب والوطن، وأنه لا مكان للحياد ولا لأنصاف المواقف، ولا يجوز أن نترك إخواننا الشرق أردنيين وحدهم في المواجهة والمطالبة بالإصلاحات، حيث هم يدفعون الثمن ونحن ننعم بالخيرات فيما بعد دون أدنى جهد، مؤسسين وجهة نظرهم بأن هذا ليس من شيم الفلسطيني وأصالته ولا يتفق مع عروبته، وكان أنصار هذا الخط غالباً ما يتسلحون بالمثل القائل: «كلنا إجرينا بالفلقة»، و«كلنا بالهوى سوى»، وكانوا يختمون ديباجتهم؛ بأن الخبز والكاز زي ما بيغلى على ابن الكرك ومعان بيغلى على ابن البقعة والوحدات.

وعلى الرغم من سوق هذه المبررات فإن الحراك الفلسطيني في المخيمات والتجمعات الفلسطينية بقي خجولاً لا يشار إليه إلا على استحياء، وبقي معه منتسبو هذه الحراكات لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة وبقيت شعاراتهم المطروحة لا تتناسب مع طروحاتهم والتي ما لبثت أن انحصرت في انتخاب لجان المخيمات والمطالبة بتنظيف الشوارع وتوفير أغطية للمناهل ومطالب أخرى تندرج في هذا السياق.

- خط ضد الانخراط والتدخل بأي شكل من الأشكال؛ وهو خط يمثل الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني، وتمترست خلفه حركة فتح ومعظم أصحاب الرأي والمستقلون والوجهاء والفعاليات المجتمعية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، وسرعان ما تبنى الجميع هذه الرؤية؛ وهي أننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية

للبلدان العربية، وأن ما تم طرحه من شعارات لا يعدو عن كونه شعارات مطلبية وإصلاحية تتعلق بطبيعة النظام السياسي الأردني وطريقة الحكم، وهي لا تتناول لا من قريب ولا من بعيد الشأن الفلسطيني.

إضافة إلى رؤية ضمنية يتم تداولها بهمس وهي أن ما يحدث بين الأردنيين هو شأنهم ولا علاقة لنا به، وإن تدخلنا فقد نفسد مطالب الإصلاح والحراك وقد تنحرف البوصلة وقد يتم تجيير الحدث والحراك لإدخال معادلة الشرقي والغربي (الأردني والفلسطيني) وقد يحدث ما لا يحمد عقباه .

هذا طبعاً إضافة إلى آراء أخرى ترى أن ما يحدث هو مؤامرة وليس ربيعاً، فقد بدأت ربيعاً لكن سرعان ما تم تجييرها والعبث بها وبأهدافها وحذفها عن مسارها، وسرعان أيضاً ما ركبت الموجة أحزاب وتنظيمات لها أهدافها الخاصة تستهدف كل شيء إلا الإصلاح.

هدفت هذه الرؤية أيضاً إلى إخراج المخيمات من ساحة التجاذب والصراع وعدم الزج بها في أتون هذه المعمعة.

وما عزز هذا الخط ورؤيته ما آلت إليه الأوضاع في سورية لا سيما أوضاع المخيمات وما آلت إليه الأوضاع في التجربة اليمنية والعراقية والليبية.

حال الشعب الفلسطيني ونضاله في الأردن لا يختلف كثيراً عن أحوال بقية الشعب الفلسطيني في الشتات ولا ينفصل، فالشعب الفلسطيني في الشتات وفي شتى أصقاع وجوده لا يستطيع إخبارك عن نصر أحرزه؛ لكنه يستطيع أن يخبرك بكل تأكيد ويقين أنه نجا من موت محقق.

الفلسطينيون في أوروبا.. شتات سبعين عاماً

سليم البيك*

اليوم، بعد سبعين عاماً على احتلال فلسطين وتهجير نصف شعبها، وتقسيمه إلى مجتمعين، أحدهما داخل البلد والآخر خارجه، صار الفلسطينيون أكثر تشتّتاً، زمانياً ومكانياً، حتى أمسى المجتمعان مجتمعات متعددة.

تعاظم خلال السبعين عاماً الماضية عدد الفلسطينيين من ١,٩ مليون نسمة إبان النكبة، (هجّر منهم ٧٥٠ ألف نسمة)، إلى ١٢,٤ مليون نسمة داخل فلسطين وخارجها.

خلقت هذه الأرقام مجتمعات متفاوتة، وساعدت السبعون عاماً على تكريس هذا التفاوت وخلق مجتمعات فلسطينية في منافيها، فلسطينية بقدر ما هي ابنة المجتمعات المحليّة، وقد تكون أقل.

لكل من هذه المجتمعات الفلسطينية عناصر يمكن أن تمايزها عن الأخرى، ما يباعد بينها وبين ما يمكن تسميته المجتمع الفلسطيني في العموم، فهذه بالأساس تسمية افتراضية تلاشت مع النكبة، وحلّ محلّها «الشعب الفلسطيني»، للدلالة على عموم هذه المجتمعات، داخل البلد وخارجه، في المدن والقرى والمخيمات والشتات. فكان الشعب الفلسطيني عبارةً سياسيةً أكثر من كونه حالةً اجتماعيةً، أو كانت الإشارة الوحيدة إلى الفلسطينيين عامة، كأصحاب قضية واحدة تجعل منهم شعباً واحداً، وإن كانوا في

*كاتب فلسطيني يعيش في تولوز بفرنسا، يحرّر مجلّة «رمّان» الثقافية، الإلكترونية.

مجتمعات متباينة متداخلة بمجتمعات أخرى يمكن أن تحمل لنفسها تسمية «المجتمع الواحد».

داخل فلسطين، هناك الأرض المحتلة من البلد في العام ٤٨، والأرض المحتلة في العام ٦٧. في الأولى هناك شمال ووسط وجنوب، مدن وقرى. وفي الأخيرة هناك ضفة وغزة، ومدن ومخيمات وقرى. في الخارج، على الوسع الجغرافي، تكون التمايزات غير محصورة، فهناك المخيمات والشتات، في الأولى لكل تجمع ما يميزه: مخيمات لبنان وسورية والأردن، وسكّان المدن في هذه البلدان. في الأخيرة يمتد التمايز إلى العالم أجمع، من التشيلي حيث صارت للفلسطينيين أجيال متعاقبة، إلى أستراليا وكندا، وباقي دول العالم، بما في ذلك أقرب الأمكنة إلى بلدان المخيّمات، كدول الخليج وشمال إفريقيا. لكن مرتكز الشتات، اليوم تحديداً، هو في أوروبا التي استقبلت آلاف الفلسطينيين خلال السنوات الأخيرة من المخيمات الفلسطينية بسورية.

امتدّ ذلك كله لأجيال، على مدى سبعين عاماً، ما يرجّح مقولة إنه لا وجود لمجتمع فلسطيني، بل مجتمعات فلسطينية تكوّن بمجملها الشعب الفلسطيني، ونسبة عالية من هذه المجتمعات الفلسطينية هي بالتوازي مجتمعات محلّية في أماكن وجودها. ففلسطينيو سورية، مثلاً، هم مكوّن من مكونات الشعب الفلسطيني، هم مجتمع فلسطيني له خصوصياته، وهم كذلك من مكوّنات المجتمع السوري، والحال كذلك في مختلف أماكن وجود الفلسطينيين، أفراداً وجماعات.

يحيلنا ذلك إلى تشقّق جديد في تكوينات الشعب الفلسطيني رافق الخروج من سورية، فالمخيّم الرئيس في ذلك البلد، اليرموك، هجّر كامل سكّانه وسُوّيَت بناياته بالأرض. في أوروبا اليوم آلاف العائلات من فلسطينيي سورية، من المخيمات والمدن السورية، علاوةً على المهجّرين إلى دول العالم المختلفة، بما في ذلك لبنان وتركيا.

يتركز اللاجئون الفلسطينيون من سورية، في خضم ذلك أساساً في غرب أوروبا: ألمانيا وهولندا وفرنسا وسويسرا والنمسا. وشمال أوروبا: السويد. ليصير الحضور الفلسطيني في أوروبا أكثر تعقيداً وكثافةً.

لا يمكن أن نقول إنّ الشعب الفلسطيني، بمجتمعاته كافة، يتشارك هموماً يوميةً واجتماعيةً واقتصاديةً متماثلةً، فهو، في أوروبا، الأقل تشاركاً فيما بينه. فهذه قارة واسعة، استجدّ الحضور الفلسطيني السوري فيها، لكن يبقى هذا الحضور أقل من أن يكون مكوّناً أساسياً لما يمكن وصفه بفلسطينيي أوروبا، ويجب ألا يحيلنا الحديث عن أوروبا كمكان واحد، إلى مجتمع فلسطيني واحد،

حضوره في فرنسا كحضوره في السويد. ففي هذه القارة تحديداً، حيث الاتساع الجغرافي والتفاوت الثقافي والأنظمة السياسية المختلفة.

توزع القادمون من مخيّمات سورية بغير إرادتهم على دول القارة ومدنها وقراها النائية، لنجد أنّ مخيّم حمص مثلاً موزّع على مناطق عدّة في هولندا وألمانيا، والحال كذلك فيما يخص باقي المخيمات في سورية. المجيء القسري لهؤلاء، وحالة اللجوء بمعانيها وارتداداتها، لن تسمح لهم بالالتئام مع المجتمعات المحلية، بما فيها المجتمع الفلسطيني الحاضر في أوروبا منذ ما قبل الأزمة السورية، أي القادم غالباً بإرادته لأسباب معيشية اقتصادية عائلية إلى دول ومناطق اختاروا مسبقاً بحثاً عن عمل ومسكن...

أضاف الوجود الفلسطيني القادم من سورية إلى أوروبا إلى الوجود الفلسطيني السابق عليه في هذه القارة تعقيدات وارتباكات إلى ما يمكن أن يكون عليه الوجود الفلسطيني في العموم، وما يمكن أن نقول عنه: هؤلاء هم فلسطينيو أوروبا وهذه هي همومهم. فهم في أمكنة لم يختاروها، خرجوا مهجّرين من سورية، مفتّتين في أوروبا، على مستوى العائلة الصغيرة، إلى هذه القارة الكبيرة.

تحول حالة التراوما الملحوظة لدى فلسطينيي سورية في أوروبا دون اندماجهم في المجتمعات الفلسطينية السابقة هناك، وبطبيعة الحال في المجتمعات المحلية في تلك البلدان، فتقاربَ أصحاب الهمّ الطارئ والراهن من بعضهم البعض، فلسطينيو سورية والسوريون، ولدى هؤلاء وأولئك الأسباب ذاتها التي أودت بهم إلى أوروبا، هم بذلك أبناء هموم راهنة أتوا من مناطق متقاربة إلى أخرى، بعيدة جداً في أوروبا، متقاربين فيها كذلك، وللغربة والوحشة تأثيراتها. وهذا ما يجعل فلسطينيي سورية في أوروبا جزءاً من المجتمع السوري في هذه القارة، أكثر من كونهم جزءاً من المجتمع الفلسطيني فيها.

يمكن ببساطة ملاحظة الافتراض السابق في الأنشطة والاعتصامات والتظاهرات التي تشهدها أوروبا فيما يخص المسألتين الفلسطينية والسورية، حيث نجد حضوراً أكبر لفلسطينيي سورية في الأنشطة الخاصة بسورية، مع انقطاع شبه تام بين الفلسطينيين القادمين إلى أوروبا من مناطق أخرى في أزمنة أخرى سابقة وبين الأزمة السورية. الفلسطينيون غير القادمين من سورية غير حاضرين في تلك الأنشطة المعنية بالمسألة السورية، ما يوسّع الهوّة بين فلسطينيي سورية من جهة وباقي الفلسطينيين في جهة أخرى في أوروبا، ويضيّقها بينهم وبين السوريين في أوروبا القادمين إثر اندلاع الثورة تحديداً،

والنشطين فيما يخص الأحداث في سورية والتفاعل معها على الساحات الأوروبية.

يساهم ما سبق، مع غيره، في جعل الفلسطينيين القادمين من سورية جزءاً من المجتمع السوري في أوروبا (لنسمّه كذلك تجاوزاً) والمتكوّن حديثاً، أكثر من كونهم جزءاً من المجتمع الفلسطيني هناك، لكن لهذا أسئلته كذلك.

الشعور بالانتماء إلى مجتمع فلسطيني بعينه، عند فلسطينيي سورية الواصلين في السنوات السبع الأخيرة إلى أوروبا، هو هنا، في هذه القارة، امتداد لشعور كان راسخاً في المخيم، كمجتمع فلسطيني له جانبه السوري، كمجموعة سكّانية هي مكوّن من مكونات الشعب الفلسطيني كما هي مكوّن من مكونات المجتمع السوري، بعلاقات وأفكار ومشاعر طبيعية على الجانبين.

اختلف الأمر في أوروبا قليلاً، فالشعور بالانتماء إلى الشعب الفلسطيني يأتي أولاً كامتداد لشعور سابق يبدو وطنياً رومانسياً، مع غربة آنية يملؤها التماهي مع باقي السوريين المهجّرين من بلادهم، ويتسبب بها عزل باقي الفلسطينيين لأنفسهم عن القادمين الجدد من سورية، يبدأ بعدم الاكتراث بالمشاركة في أنشطة واعتصامات متعلقة مباشرة بتهجير هؤلاء من مخيماتهم، وينتهي بالتأييد المباشر للمتسبب بتهجيرهم وتدمير بيوتهم.

ليست المسألة الفلسطينية محصورةً بالأرض المحتلة في العام ١٩٦٧، وإن كانت الأحداث تشتعل فيها بين سنة وأخرى أكثر مما هي في أمكنة أخرى من فلسطين كالأرض المحتلة عام ١٩٤٨. المسألة الفلسطينية هي حيث وجد فلسطينيون، أو حيث بنى الفلسطينيون أمكنتهم، هي المخيّمات خارج البلد كما هي المدن والقرى داخل البلد، ما يعني أنّ المسألة الفلسطينية هي مسألة الإنسان الفلسطيني وليست مسألة فلسطين الخارطة.

يحيلنا ذلك إلى القول إنه لا مسألة فلسطينية متآلفة حاضرة في أوروبا. هناك مسائل فرعية تشكّل معاً المسألة الفلسطينية بالعموم، أمّا الخلل هنا، فهو في أن تشكّل معاً ذلك، فهذه الـ«معا» غير حاضرة، هي افتراضية أكثر من كونها واقعية يمكن مشاهدتها على الساحات الأوروبية، فليس هناك هم فلسطيني أو هموم فلسطينية في أوروبا تخصّ فلسطينيي أوروبا، ببساطة لأنّه ليس هناك ما يمكن تسميته بـ«فلسطينيي أوروبا»، هناك، بالتحديد، مجموعات متفرّقة تشكّل بجمعها معاً، قسراً ونظرياً، ما يمكن تجاوزاً تسميته بـ«فلسطينيي أوروبا».

يعيش هؤلاء جميعاً اليوم الذكرى السبعين لنكبتهم، لاحتلال بلدهم وتهجير أجدادهم، ليجدوا أنفسهم في أمكنتهم المتباعدة في مجتمعات غير متماثلة، لا تجمعهم هموم

المجتمع الواحد، وإنّما هموم الشعب الواحد، في أماكن وجوده كافة.

تباعد أفراد هذا الشعب وتجمّعاته زمانياً ومكانياً إلى أن صار الحال على ما هو عليه الآن، وهو ما حاولت هذه الأسطر نقله «بتشاؤله»، (بمفردة إميل حبيبي). وفي هذا السياق، لا يبدو أنّ فلسطينيي أوروبا، لنسمّهم ذلك تجاوزاً، يتّجهون لتآلف فيما بينهم، كفلسطينيين، ولا يبدو أنّ مجتمعاً فلسطينياً أوروبياً آخذ بالتشكّل.

بعد سبعين عاماً، مازال الفلسطينيون ممن وصلوا خلال السنوات والعقود الماضية إلى القارة الأوروبية واستقروا فيها، أفراداً أو جماعات صغيرة، يفتقرون إلى ما يمكن أن يجمع بينهم، وما يجمع بينهم هو ما يمكن أن يجمع بين أي منهم وبين أي متضامن مع القضية الفلسطينية، أي لأسباب سياسية غير اجتماعية، أي بُنى فوقية وليست تحتية، وفي ذلك يتأرجح الفلسطينيون في أي مدينة أوروبية بين كونهم أبناء شعب واحد وبين كونهم أفراداً في مجتمع أجنبي يتشاركون وإياه هموماً لا علاقة لباقي الفلسطينيين بها.

النكبة في مرآة الإعلام الفلسطيني: تحدّيات متجددة

أشرف أبو خصيوان *

مقدمة

شهد ما بعد النكبة، على مدار الـ ٧٠ عاماً الماضية، تطورات عدة على صعيد التغطية الإعلامية للتفاصيل الدقيقة لهجرة عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، من أماكن وجودهم على أرضهم الفلسطينية، وانصهر الإعلام العربي والفلسطيني في تغطية تلك التفاصيل، بأشكالها كافة، بهدف إيصال صوت المُهجّرين وصورتهم للمحافل الدولية والعالمية لنصرتهم وتمكينهم من استعادة حقوقهم.

لازمت التغطيات الصحافية الموسمية لقضايا اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء في الداخل الفلسطيني والشتات فرص النجاح تارة والفشل تارة أخرى بفعل غياب المنهجية الإعلامية العربية والفلسطينية الموحدة، وما تبع ذلك من حالة التشرذم العربي بفعل الأحداث العربية المتتالية، خاصة الحروب العربية الإسرائيلية، بدءاً بالعدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦م، ومن ثم احتلال إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية وسيناء والجولان في العام ١٩٦٧م، وصولاً إلى انتفاضة الحجارة في العام ١٩٨٧م، مروراً باتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣م، وانتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠م، وليس انتهاء بمسيرات العودة الكبرى التي انطلقت في قطاع غزة في آذار من العام ٢٠١٨.

* كاتب وصحافي.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم الحالة التي غطى عبرها الإعلام العربي قضية النكبة ليس بوصفها حدثاً، ولكن ما نتج عنها والتذكير بها في كل مرة منذ لحظة تكوين المحتوى الإعلامي المفسّر لما جرى في العام ١٩٤٨ وصولاً إلى تغطية فعاليات النكبة والتذكير بها، لتنتهي الدراسة إلى قراءة تغطي مسيرات العودة الأخيرة في قطاع غزة وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات تتعلق بتطوير أداء الإعلام الفلسطيني فيما يتعلق بالنكبة.

تأريخ الكارثة

يلاحظ نبيل السهلي أن المتابع لشؤون القضية الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨، يلاحظ «أن العرب، ومن بينهم الفلسطينيون، لم يؤرخوا لحرب ذلك العام بشكلٍ يرقى إلى حجم الكارثة التي حلت بالفلسطينيين وهويتهم الوطنية، بيد أن ذلك لم يمنع، في الوقت نفسه، من ظهور كتاباتٍ عربية عن الحرب، لكنها بقيت، في حدودها الدنيا، بعيدةً عن العمل البحثي الجاد من جهة، وغير قادرة على إيصال الحقيقة إلى خارج الحدود من جهة أخرى». وهذا بدوره «جعل الرواية الإسرائيلية المزيفة للحرب، وما نتج عنها، تسود في الغرب على مستوى صنّاع القرار، ومنظمات المجتمع المدني بشكل أقل. وقد دفعت إلى هذا الاتجاه قدرة إسرائيل وتحالفاتها مع الدول الاستعمارية التي مكّنتها من الحفاظ على قوتها المحلية، السياسية والعسكرية والدبلوماسية والإعلامية، وعزّزت ذلك المؤسسات الصهيونية المختلفة، خصوصاً الوكالة اليهودية ورأس المال اليهودي المنظم لخدمة الرواية الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل في ١٩٤٨م».[١]

استغل الإعلام العربي القضية الفلسطينية في الصراعات الداخلية للأنظمة المستبدة، والعمل على الزج باللاجئين الفلسطينيين في الصراعات العربية لأنهم بحاجة إلى الدعم العربي لتخليصهم من الاحتلال، ناهيك عن إقناع بعض الشعوب العربية بأن القضية الفلسطينية غير قابلة للحل، وأن تقديم المساعدات يُعد أسلوباً عربياً كافياً لترسيخ الأفكار التي تهدف لعدم مواجهة إسرائيل عسكرياً.

المسيرة الإعلامية الفلسطينية وانعكاساتها على تغطية أحداث النكبة الفلسطينية

شكل وعد بلفور في ١٩١٧ بدايةً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولم تَكن وقتها للإعلام الفلسطيني قدرة على التصدي للهجمات الإسرائيلية والبريطانية، والتي ساهمت في فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكانت هناك محاولات خجولة لقيادة معركة إعلامية وسياسية من أجل الحد من تدفق اليهود إلى فلسطين، وقد قادت إذاعة «هنا القدس» حملة إعلامية بالغة التأثير أسهمت إلى حد كبير في تنمية الوعي الوطني وعطلت الكثير من الهجمات الإسرائيلية.[٢]

في الوقت الذي عاشت فيه الأراضي الفلسطينية تفاصيل نكبتها، كانت هناك حالة إعلامية تتشكل وتتبنى الدفاع عن القضية الوطنية الفلسطينية، وهي مرحلة التشكيل الوطني الفلسطيني، حيث سخرت صحيفة «أخبار فلسطين» و«أخبار اليوم» صفحاتها للدفاع عن حقوق الفلسطينيين بجهود العديد من الصحافيين.

نجحت القيادة الفلسطينية، بعد ذلك، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية في إنتاج مرحلة جديدة من العمل الإعلامي وخلق كوادر إعلامية متميزة في الإنتاج الإعلامي والثقافي، لتشكيل فلسفة إعلامية واضحة ومعبرة عن المنطلقات الوطنية، والحفاظ على الشخصية الوطنية والقرار الوطني الفلسطيني المستقل.

حملت بدايات العام ١٨٩٧م انعقاد المؤتمر التأسيسي لفكرة إنشاء الوطن القومي لليهود، في بازل، وبعد ذلك وقعت الأراضي الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني ومن ثم عملت بريطانيا على تهويد أرض فلسطين وتسهيل هجرة اليهود إليها، وحصل اليهود على ضمانات بالحماية الدولية لإقامة كيان لهم على ٥٥٪ من الأراضي الفلسطينية مقابل ٤٥٪ للفلسطينيين.

لتعزيز الوعي بقضية النكبة وتبعاتها، أُنشئت دائرة شؤون اللاجئين كدائرة مركزية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، لمتابعة قضية اللاجئين ورعاية مصالحهم والدفاع عنها في جميع أماكن وجودهم، وتحمل دائرة اللاجئين رسالة إيجاد حل عادل لقضيتهم وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، واستعادة ممتلكاتهم والتعويض عن أي أضرار لحقت بهم، وتم تشكيل لجان خدمات شعبية في مخيمات اللاجئين تتابع تطوير مستوى الخدمات في المخيمات وتشرف عليها، من خلال تنظيم العلاقة مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، باعتبارها الجهة الدولية المسؤولة عن رعاية اللاجئين وتقديم الخدمات الأساسية والمعيشية لهم، وتعمل الدائرة على تطوير علاقات التنسيق مع الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين وتعزيزها وتحقيق وحدة الموقف تجاه قضية اللاجئين وحقوقهم، وتطبيق قرارات الاجتماعات الدورية للدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين التي تعقد في إطار جامعة الدول العربية، وتطوير دور جامعة الدول العربية ومؤسساتها في إطار دعم قضية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم ومتابعة تنفيذ القرارات ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين.

أسباب تراجع قضية النكبة في الإعلام العربي بعد الثورات العربية

تعددت أسباب تراجع قضية النكبة في الإعلام العربي، ومن بينها تجاهل الأنظمة العربية الرسمية وإعلامها الرسمي للقضية الفلسطينية وانشغالها بأنظمتها الداخلية

والثورات المضادة، في تونس وليبيا وسورية ومصر واليمن والعراق، حيث سخرت تلك الأنظمة العربية منصاتها الإعلامية للحد من الثورات واحتوائها قدر المستطاع.

في ذلك الوقت، استغل الاحتلال الإسرائيلي الأحداث العربية لترسيخ معالم استيطانية جديدة في القدس المحتلة والضفة الغربية، وشن حروب متتالية على قطاع غزة، وليس ببعيد عن واقع المخيمات في الشتات والمعارك التي تخاض في اليرموك بسورية ونهر البارد في لبنان وغيرها من الدول العربية.

مع توالي السنوات على النكبة ووقوف المجتمع الدولي عاجزاً عن إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وفي الوقت نفسه مواصلة إنكار حقوقهم، شهد مفهوم النكبة تحولاً على المستوى الاجتماعي، حيث يقول الدكتور المتوكل طه «تحولت النكبة من الحديث عن جماعة ذات حقوق لا يمكن الانتقاص منها إلى الحديث عن حقوق يمكن تنفيذ البعض منها، وهذا (الممكن) عادةً ما يقل ويضيق مع الزمن».

النكبة الفلسطينية في جوهرها إشارة إلى سرعة انهيار المجتمع الفلسطيني تحت ضربات الهجوم العسكري الإسرائيلي ونزوح الشعب وتشتته في العالم العربي وسقوط المقاومة، في الوقت الذي رافق ضخامة الحدث غياب أدنى التوقعات العربية عن الهزيمة وما بعدها وقدرات الجيش والعصابات الإسرائيلية الأقل عدداً والأكثر تنظيماً وقوة، والصدمة من إدراك عجز الدول العربية عن التصدي للهجوم، واستبعاد انسحاب قوات الانتداب البريطاني من فلسطين بهذه السرعة وهذا التواطؤ.

وهكذا، بعد سبعين عاماً من مأساة الاغتصاب، والتشرُّد، والاحتلال، والقمع، والتمييز العنصريّ، والقتل اليوميّ، ومصادرة الأرض، وسرقة المياه، وتهويد الأرض والمقدّسات، والاعتقالات الجماعيّة وآلاف الأسرى، وهدم المنازل وجرف المزارع والأشجار، والحصار والتجويع والموت البطيء...، واللامبالاة الدوليّة والعربيّة... تظلّ فلسطين في قلب خريطة العالم، ويظل شعبُها في طليعة الشعوب المناضلة من أجل الحريّة.[٣]

الإعلام الفلسطيني
نجاح خجول في تغطية النكبة

أخفقت العديد من وسائل الإعلام الفلسطينية المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية في تغطية أحداث النكبة بشكل ناجح على مدار الأعوام الماضية، من خلال عدم قدرتها على صناعة التأثير الحقيقي في الجماهير العربية والفلسطينية، في ظل النجاح الإسرائيلي الملحوظ في موضوع الاحتفال بالاستقلال. وتدور عجلة الإخفاق الإعلامي العربي من خلال الدور الخجول الذي تمارسه المؤسسات الإعلامية الرسمية في تغطيتها لذكرى النكبة، وعدم الاهتمام بالتفاصيل الكاملة لتبعات النكبة

التي شردت الفلسطيني من أرضه وألقت به في مخيمات اللجوء في الأراضي الفلسطينية والشتات.

أدى اقتصار التغطية الإعلامية العربية والفلسطينية على القضايا الإنسانية إلى إرهاق المواطن العربي، وجعله ينفر من التفاصيل المتكررة لتلك الأحداث، وعدم التطرق للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتبعات النكبة على الفلسطينيين.

غابت عن المؤسسات الإعلامية العربية والفلسطينية مرتكزات الخطط البرامجية والضوابط التحريرية الخاصة بتغطية أحداث النكبة، وغابت الصورة البعدية والنظرة التحليلية لمأساة الشعب الفلسطيني بعد ٧٠ عاماً على النكبة، فقد وقع الإعلام الفلسطيني في أزمة التعاطي مع الأحداث وتحديد المفردات والمفاهيم وصياغة أجندات خبرية يومية وأسبوعية بشكل موسمي مع حلول الذكرى، دون التطرق إليها بشكل متواصل ومستمر.

افتقرت المؤسسات الإعلامية الشعبية والرسمية إلى الضوابط الإعلامية والصحافية الواضحة، وبالتالي فشلت في خلق سياسة إعلامية قادرة على صناعة المتغيرات والتأثير وحشد التأييد لقضية اللاجئين في المحافل العربية والدولية، وفشلت أيضاً في مواجهه الإعلام الإسرائيلي الذي صور حقهم في الأراضي الفلسطينية على مدار الأعوام الماضية.

مهام الإعلام الفلسطيني وخطط المواجهة

يواجه الإعلام الفلسطيني تحديات كبيرة في الوقت الراهن، خاصة بعد تبعية المؤسسات الإعلامية للأحزاب والفصائل الفلسطينية وغياب الرؤية الوطنية الموحدة والشاملة لتغطية الأحداث الفلسطينية، وغياب الخطط الإعلامية المُقدر لها أن تواجه الدعاية الإسرائيلية، خاصة بعد دخول العديد من المؤسسات الإعلامية الفلسطينية في أزمات مالية، وعدم قدرتها على صناعة الحدث، بكل مصداقية وإقناع الرأي العام العالمي بعدالة القضية الفلسطينية، وبدلا من ذلك التركيز على أنشطة أحزابها السياسية، وخدمة مصالحها الضيقة، على حساب القضية الوطنية.

نجح الإعلام الفلسطيني في الاستفادة من الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصال والتواصل، وأصبح للفلسطينيين العديد من الفضائيات والإذاعات والصحف والمواقع الإلكترونية، ولكن ذلك اصطدم بعدم قدرة النخب السياسية جراء تبعيتها لبعض الدول الإقليمية على الاستفادة من ذلك التطور في خدمة القضية الوطنية، وأصبحت تصب رسائلها وتوجهها باتجاه منافسيها السياسيين لجذب العديد من الأنصار وتأطير عدد آخر لخدمة أهداف حزبية.

لم يرتق الإعلام الفلسطيني إلى مستوى الحدث، فقد غابت الدراسات التحليلية والبرامج السياسية الخاصة بتغطية أحداث النكبة عن

الشاشات، وإن حضرت فهي خجولة وفردية. «وهذا يتطلب من السياسي الفلسطيني والإعلامي الفلسطيني، وصاحب القرار والمخطط، أي صاحب القدرة على التخطيط لسياسة إعلامية تصنع مدرسة إعلامية، إعادة الإعلام الفلسطيني إلى المنافسة كما كان دائماً مع المدارس الإعلامية المتميزة القادرة على الاختراق والتأثير والاستقطاب، أي أن يجد الخطاب الإعلامي الفلسطيني طريقه إلى الساحات التي تشهد الاستقطاب في إطار عملية الصراع وليست هذه الساحات بعيدة عن ساحات الإعلام عبر المراحل التاريخية».[٤]

التغطية الإعلامية للذكرى الـ ٧٠ للنكبة «مسيرات العودة نموذجاً»

نجحت التغطية الإعلامية الفلسطينية، بعد ٧٠ عاماً، في إحداث الأثر الكبير والواضح في الرأي العام العالمي، وأعادت مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة، قضية اللاجئين إلى الواجهة من جديد، فقد استثمر الفلسطينيون كل الإمكانيات الإعلامية المتاحة من أجل إنجاح التغطية الإعلامية لمسيرات العودة، والتي بدأت في الـ ٣٠ من آذار ٢٠١٨، ذكرى يوم الأرض، واستمرت لغاية الـ ١٥ من أيار، ذكرى النكبة الفلسطينية، وذلك من خلال:

١. اتفاق فصائلي فلسطيني على سلمية التظاهرات والاحتجاجات.
٢. عدم رفع أي فصيل فلسطيني لرايته، وتوحيد العلم الفلسطيني خلال المسيرات.
٣. المشاركة الفعالة من مختلف الجماهير الفلسطينية وأطياف الشعب الفلسطيني.

«في بداية الأمر، برزت مسيرات العودة هذه كابتكار نضالي فلسطيني يحاكي، بطريقة مختلفة، إبداع انتفاضة الحجارة المجيدة عام ١٩٨٧، يجدّد الهمم، ويستكمل الهبات الجماهيرية المتفرقة في الضفة الغربية، ويرقى بها إلى نقطة تحول منشودة، ويعد فوق ذلك ببعث الحراك الشعبي على أوسع نطاق ممكن في عموم الأراضي المحتلة، ويعيد الاهتمامات العربية والدولية بالقضية الفلسطينية، ناهيك عما ينطوي عليه هذا الفعل المنظم من رد سياسي واضح على ما تسمى صفقة القرن، وما يشتمل عليه من رسائل تخاطب كل من يعنيهم الأمر؛ أن الشعب الفلسطيني لا يزال، على الرغم من كل ما تعرّض له، قادراً على مواصلة الاشتباك مع الاحتلال بكل الوسائل والسبل الممكنة».[٥]

أدى تصويب البوصلة من جديد تجاه قضية اللاجئين في الإعلام العربي والعالمي، من خلال سلمية مسيرات العودة، إلى إشعال الشارع العربي والعالمي بتظاهرات كبيرة منددة بالجرائم الإسرائيلية المتتالية بحق الشعب الفلسطيني، وما رافق ذلك من معركة سياسية ودبلوماسية خاضتها القيادة الفلسطينية، من أجل عقد جلسات عدة في مجلس الأمن والأمم

المتحدة للتنديد بالمجازر الإسرائيلية بحق مواطني قطاع غزة وسلمية مظاهراتهم، ورعونة استخدام جيش الاحتلال للقوة المفرطة.

وسائل الإعلام مرآه النكبة وسر نجاح مسيرات العودة :

الصورة تصنع الحدث

الصورة الصحافية بِألف كلمة. خرجت الصورة الصحافية لمسيرات العودة تتحدث عن مجموعة من الشباب العارية صدورهم وهم يُلقون الحجارة على جنود الاحتلال من مسافة تقدر بـ٣٠٠ متر، فيما يُطلق جنود الاحتلال الرصاص المتفجر والأعيرة النارية والمعدنية المغلفة بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع على عشرات الآلاف من المتظاهرين.

غطت المشهد على حدود قطاع غزة الشرقية عدسات الكاميرات الصحافية والمصورين الهواه وكاميرات الهواتف الذكية. راصدةً كل طلقة وكل شهيد وكل جريح، وكل قنبلة غاز أطلقت على المتظاهرين، وثقت ذلك كله، وبثته بشكل مباشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى العالم أجمع، فقد تابع العالم أجمع مسيرات العودة وتطور أحداثها، بشكل مباشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

تنوعت الصورة الصحافية في مسيرات العودة، فقد كانت الحدود الشرقية تُمثل مسرحاً كبيراً لأحداث كبيرة ومتلاحقة، فقد خرجت صور كبار السن وهم ينصبون خيام العودة على الحدود، وصور أخرى ترصد الحياة التراثية والثقافية الفلسطينية على الحدود من خلال مشاركات فرق من الدبكة، وسيدات يصنعن الفطائر والأكلات الشعبية، وأطفال يلعبون كرة القدم ويقدمون عروضاً للكاراتيه، فانعكس تنوع الصورة بشكل مباشر على صدق سلمية المسيرات، وساهمت تلك الصور في جذب أنظار العالم إلى أهمية المسيرات ومستقبلها.

اقتنص عدد كبير من المصورين، صوراً من عمق المسيرات، وفي ذروة المواجهات بين الشباب وجنود الاحتلال، وساهمت تلك الصور بشكل كبير في استمرار تدفق الشباب إلى الحدود في كل جمعة للاحتجاج والتظاهر، تحت مسميات مختلفة لكل جمعة يتم التظاهر فيها قرب السياج الحدودي شرق القطاع.

لقد تم بث فيديو مصور لحظة استشهاد الشاب محمد عبد النبي وهو يحمل إطاراً مطاطياً، بعد أن قنصه أحد جنود الاحتلال عندما كان يحاول مساعدة أحد الشبان في الجمعة الأولى من مسيرات العودة، وأثارت تلك الصورة حفيظة العالم أجمع والشباب الثائر، وتم إطلاق اسم الجمعة التي تليها اسم «جمعة الكوشوك».

توالت الصور التي تخرج من التظاهرات على الحدود الشرقية لقطاع غزة، حيث التقط المصور الصحافي أسامة الكحلوت صورة لطفل فلسطيني يضع كمامة ورأس بصل على وجهه،

في محاول منه للتصدي للغاز المسيل للدموع، الصورة التي حملت عنوان «طفل الكمامة»، انتشرت بشكل كبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

مخاطر صحافية وتغطيات مباشرة

وقع العديد من الصحافيين ضحية الاستهداف المباشر خلال مسيرات العودة وذلك بعد استشهاد المصور الصحافي ياسر مرتجى والمصور الصحافي محمد أبو حسين، وإصابة العشرات منهم بأعيرة نارية مباشرة في الجسم، ناهيك عن إصابات متكررة لعدد آخر جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع أثناء تغطيتهم مسيرات العودة.

بعد ٧٠ عاماً على النكبة، استطاع الإعلام الفلسطيني تغيير الصورة المعروفة لدى العالم أجمع، وهي أن الفلسطينيين في العام ١٩٤٨ هربوا، من إجرام العصابات الإسرائيلية وعصابات الهجانا، ولكن اليوم على حدود قطاع غزة، احتشد قرابة الـ٥٠ ألف فلسطيني يريدون العودة إلى أراضيهم المحتلة، ولكن الجيش الإسرائيلي ويطلق عليهم النار ويمنعهم من ذلك، لقد احتشدت العشرات من الكاميرات الفلسطينية والعربية والدولية، بالقرب من الحدود الشرقية لقطاع غزة، وبدأت رصد أحداث مسيرات العودة في ذكرى النكبة وبثها بشكل مباشر للعالم أجمع، وحظيت التغطية الإعلامية باهتمام عالمي كبير.

إن مواكبة التطور التكنولوجي الذي وفرته الشركات والفضائيات الفلسطينية لنقل أحداث مسيرات العودة، وقوة وشجاعة الطواقم الصحافية التي تحملت إطلاق النار وقنابل الغاز بشكل مباشر، هو ما جعل أكثر من ٦٠ صحافياً من مؤسسات إعلامية دولية يدخلون قطاع غزة لتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى في ٢٠١٨/٥/١٥.

ترافقت المسيرات الكبرى مع إعلان الولايات المتحدة افتتاح مقر سفارتها في مدينة القدس المحتلة، وهذا ما استدعى استنفاراً دبلوماسياً وإعلامياً فلسطينياً، فـ»من المفترض أن يفضي الاستنفار الدبلوماسي الفلسطيني والعربي والإسلامي، إلى اتخاذ قرارات جريئة ترد فعلاً لا بالبيانات على نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وتتصدى للعدوان الإسرائيلي الذي يرتكب مذبحة، بدأت منذ يوم الأرض في الثلاثين من آذار الماضي، واستمرت حتى ذكرى النكبة، ولا تزال.

اشتعلت قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين مجدداً، كما تجلى ذلك في مسيرات العودة، وذلك بدفع من جملة أسباب، من بينها انسداد خيار إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، والنمو السرطاني للأنشطة الاستيطانية في الضفة، وتصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي تفضي إلى شطب قضيتي القدس واللاجئين من أجندة المفاوضات. وطبعاً، تأتي من بين هذه الأسباب

حال الاحتقان والغضب وفقدان الأمل عند مليوني فلسطيني في غزة يخضعون لحصار مشدد منذ عشرة أعوام.

إضافة إلى ما تقدم، ثمة ما يميز قضية اللاجئين الفلسطينيين، إذ حولها تتمحور السردية الأساسية للشعب الفلسطيني في إدراكه ذاته وهويته ومستقبله، ثم إن اللاجئين هم أكثر من تحمل تبعات النكبة، نتيجة قيام إسرائيل (١٩٤٨)، الأمر الذي نجم عنه اقتلاعهم من أرضهم وتشريدهم، وتمزيق كيانهم الاجتماعي، وحرمانهم من ممتلكاتهم، ومن إمكان تطوير هوية جماعية لهم في وطن مستقل، وخضوعهم لأنظمة سياسية متعددة ومختلفة. كما تكتسب هذه القضية أهميتها من أن في معانيها تتمثل مختلف تجليات الصراع ضد المشروع الصهيوني، على المكان والزمان والرموز والرؤى، لذا فإن هذه القضية ظلت بمثابة المحرك للنهوض الوطني الفلسطيني المعاصر.[٦]

لا يمكن العيش دوماً تحت سقف الشعارات، فبعد ٧٠ عاماً على النكبة الفلسطينية، قد تتغير المعادلة خاصة بعد خروج الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في الذكرى الـ ٧٠ للنكبة للاحتجاج والتظاهر على الحدود، لأن جميع المستجدات والتعقيدات باتت تُفرض علينا من أجل التكيف معها والانخراط فيها مقابل التخفيف من معاناتنا تارة، أو قبول حلول سياسية تارة أخرى.

فدوماً ما كانت وستبقى القضية الفلسطينية تتربع على قائمة العناوين الأولى في الصحف والمواقع ونشرات الأخبار العالمية والعربية والمحلية، وذلك لأنها تُعد آخر الأراضي المحتلة في العالم، ولما تمثله هذه الأرض من ارتباطات روحانية وفكرية وعقائدية ودينية.

لا يزال اسم فلسطين يتردد في الأخبار وعلى شاشات التلفزة، على مدار الـ١٠٠ عام الماضية، على الرغم من وعد بلفور الذي أعطى أرض فلسطين لمن لا يستحقها، فلا الصغار نسوا أن أرضهم التاريخية محتلة من إسرائيل، ولا الكبار تخلوا عن مبادئهم في استعادة هذه الأرض، فقد بذل الفلسطينيون وغيرهم من العرب والمتعاطفين والمتضامنين جهوداً كبيرة من أجل استعادة الأرض الفلسطينية أو على الأقل الإبقاء على ديمومة القضية وحيوتها وتفعيلها في المحافل الدولية في كل وقت وحين، وقد ساهم في ذلك التطور الهائل في وسائل الاتصال والتواصل التكنولوجي والإعلامي، حيث استفاد الفلسطينيون من ذلك، وأنشأوا منصات إعلامية واجتماعية تساندهم في الدفاع عن حقوقهم المشروعة. لقد نجح الفلسطينيون في استخدام وسائل الإعلام وتسخيرها لجمع أكبر قدر من المتضامنين معهم، فلم تغب القضية الفلسطينية عن المحافل الإعلامية في يوم من الأيام، على الرغم من الهزات التي أصابت العالم من حروب عربية ودولية وإقليمية، فقد بقيت القضية الفلسطينية متربعة على عرش

الإعلام في السنوات الأخيرة، بصفتها الوطنية والشرعية، وأن الشعب الفلسطيني هو آخر شعوب الأرض التي تعيش تحت الاحتلال.

ساهمت القنوات الفضائية العربية، مؤخراً، في رفع الوعي المجتمعي لدى المواطن العربي بأن القضية الفلسطينية لا تزال دون حل، وأن مدينة القدس لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يمنع الشباب والنساء والأطفال من الدخول إلى المسجد الأقصى لأداء صلواتهم، وأن هناك جيلاً فلسطينياً لا يزال متمسكاً بحق العودة، ويحتفي بذكرى النكبة على حدود غزة، ويقدم عشرات الشهداء من أجل أن تتواصل مسيرة العودة، وعدم القبول بحلول التوطين والتعويض، والتصدي لها، تلك القنوات أوجدت حالة عربية استثنائية تقدم يوماً بعد يوم الدعم الكامل للمقدسيين على وجه الخصوص ولباقي الفلسطينيين المنتشرين على أرض فلسطين التاريخية، تلك الحالة أثمرت مؤخراً من خلال حجم التعاضد الفلسطيني في مواجهة المشروع الإسرائيلي والأميركي، بعد الإعلان عن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ليست الفضائيات وحدها من كان لها الدور، بل استفاد الفلسطينيون والعرب من خدمات مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدام هذه المنصات الاجتماعية في كي الوعي العربي من جديد برسم صورة عن الفلسطيني الصامد المرابط على أرضة وأهمية الدعم العربي لتلك الأنشطة والجهود التي تسعى إلى تحرير الأرض والإنسان من براثن الاحتلال الإسرائيلي، نحن لا نزال في قلب الحدث ونعيش الأحداث أولاً بأول ولا نزال تحت الاحتلال نقاومه بكل الجهود الممكنة حتى تحرير أرضنا، وكُلنا أمل بالأمة العربية والإسلامية وبقوة الصحافة ووسائل الإعلام العربية في الكشف عن الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في كل مكان.

خاتمة

في ضوء ما سبق علينا أن نبحث عن بيئة إعلامية تتوافق مع الحالة الوطنية، وتساهم في توحيد صفوف الشعب الفلسطيني، خلف قيادة فلسطينية تسعى لتحرير الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية، خاصة في ظل تدفق المعلومات الكبير عبر وسائل الإعلام، والقدرة على استخدام تلك الوسائل والتأثير في الرأي العام العالمي بعدالة القضية الوطنية الفلسطينية، ويأتي ذلك من خلال صناعة سياسات إعلامية فلسطينية تتناسب وتتوافق مع القدرات الذاتية والمهنية، وذلك من خلال:

تشكيل مجلس إعلامي خاص بقضايا وموضوعات النكبة يمثله ممثلون عن المؤسسات الإعلامية الفلسطينية.

إعادة صياغة الرسالة الإعلامية الفلسطينية لإحداث تأثير في الفكر السياسي والإعلامي العربي والفلسطيني.

الاستعانة بالخبرات والمؤهلات الإعلامية

والكوادر الفنية القادرة على تطوير الأدوات الإعلامية الفلسطينية للنهوض بقضايا النكبة.

خلق جيل إعلامي قادر على صناعة الحدث وترويج الرواية الفلسطينية، ومعرفة متطلبات المرحلة القادمة، وتحليل السياسات والتوجهات الدولية.

تبني ورعاية الكُتاب الشباب من أجل صناعة رسالة إعلامية فلسطينية حضارية، تثُبت في وجه الدعاية الإسرائيلية.

وضع استراتيجية إعلامية فلسطينية، تكون لها القدرة على استقطاب الرأي العام العالمي بقضايا اللاجئين والنكبة.

تنظيم القوانين والتشريعات الأممية الخاصة بقضية النكبة ومراجعتها، وتسليط الضوء عليها في الإعلام الفلسطيني.

التركيز على تناول قضايا وموضوعات النكبة بشكل متواصل عبر وسائل الإعلام وليس بشكل موسمي.

المراجع

١ نبيل السهلي. (٢٠١٨). متى تكتمل الرواية الفلسطينية عن النكبة؟

https://www.alaraby.co.uk/amp//opinion/2018/5/20

٢ حسين أبو شنب. (٢٠١٥). الإعلام الفلسطيني في ضوء المتغيرات السياسية والتكنولوجية (واقعه، تحدياته، مستقبله).

https//:www.nedalshabi.ps?/p=33377

٣ عبد الإله بلقزيز. (٢٠١٨). بعد سبعين عاماً.. فلسطين الأبقى.

http//:www.alkhaleej.ae/studiesandopinions

٤ المصدر السابق

٥ عيسى الشعيبي. (٢٠١٨). مسيرات العودة الفلسطينية.. رؤية تقويمية.

https//:www.alaraby.co.uk/opinion/2018/5/10

٦ ماجد كيالي. (٢٠١٨). مسيرات العودة وتعقيدات قضية اللاجئين.

http://www.alhayat.com/article .

فلسطين قبل النكبة: يافا نموذجاً

محمد أبوسيف *

لم تكن بلاداً فارغة، ولا كان سكانها عابرين. ضمن أشياء كثيرة فإن استعراض الواقع الحضاري في مدينة يافا من جوانب مختلفة قبل النكبة كالتطور العمراني والاقتصادي والصناعي والتعليمي والصحي والثقافي يكشف كيف أن البلاد كانت في أوج نهضتها وتطورها حين وقعت النكبة وتمت سرقتها وطرد ساكنيها.

تحاول هذه الدراسة أن تقف على بعض هذا التطور والواقع الفلسطيني قبل النكبة في مدينة تعتبر أندلس الفلسطينيين ومقصد حديثهم حين يأتون على ذكر واقعهم قبل النكبة والمتمثلة في يافا.

الواقع العمراني في يافا

بنيت يافا المعاصرة بعد الدمار الذي عانت منه نتيجة الطاعون وجيش بونابرت عام ١٧٩٩م. وقصد الحاكم العثماني أبو نبوت (١٨٠٧-١٨١٩م) إنشاء مدينة بحرية تخدم الأماكن المقدسة وتنافس ميناء عكا وراعيه أحمد باشا الجزار. وبعد إكمال تحصينات المدينة، بدأ أبو نبوت برنامجاً طموحاً للبناء، حيث تم إنشاء الطرق الرئيسة في المدينة، وشمل البرنامج إنشاء سوقين وخانين ومخازن للميناء وبعض الصناعات الخفيفة.

استخدم أبو نبوت موقعه كمدير للأوقاف الدينية لدمج الأملاك العامة تحت إدارة الوقف، وبنى المسجد الكبير وعدة أسبلة كمصدر

* باحث لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.

عمومي للماء، وما زال من بينها سبيل يحمل اسم أبو نبوت حتى يومنا هذا. كان ذلك ضمن حالة الأمن العام والانتعاش التجاري في يافا تحت حكم أبو نبوت، حيث بدأت المدينة تجذب التجار والحرفيين، حتى حملت اسم (أم الغريب) مما يدل على ترحابها بالقادمين. ولقد جعل اكتمال هذه المباني البارزة أبو نبوت يُعرف بأنه الحاكم الفعلي لجنوبي فلسطين.[1]

خلال فترة الإدارة المصرية للمدينة (١٨٣١-١٨٤٠م) نفّذ إبراهيم باشا (*) عدداً من المخططات الهندسية، وكان هدف أحد هذه المخططات تحسين مرافق الميناء من خلال مشروع يهدف لإنشاء ميناء داخلي في «البصّة» وربطها بالميناء الخارجي من خلال قناة. كما أنشأ الحكم المصري عدداً من الضواحي العسكرية للجيش في أبو كبير والنزهة ودرويش، والتي أصبحت ضواحي للطبقة العاملة، وضمت عدداً كبيراً من السكان المصريين بعد انسحاب الجيش المصري، لكن التحول الحضري الرئيس ليافا الحديثة حدث بعد تبني المرسوم البلدي العثماني لعام ١٨٧٧م، وقاد هذا الأمر لإزالة أسوار المدينة وخنادقها ما بين أعوام ١٨٧٩-١٨٨٨م، وبناء ضاحية الشيخ إبراهيم العجمي الراقية، وتوسيع الميناء وأحواضه وبناء مركز جمركي.[2]

تأسس في العام ١٨٩٢م حي المنشية لإسكان عمّال وتقنيي السكك الحديدية، كما شهد هذا العام أيضاً بناء خط سكة حديد يافا-القدس، وهو خط السكة الحديدية الأول في فلسطين. ومع تعيينه كمدعٍ عام للمدينة عام ١٩١٢م، لاحظ يوسف الحكيم (وهو قاض سوري من اللاذقية) التناقض بين الهيمنة الاقتصادية ليافا وتبعيتها السياسية للقدس. فمن الناحية الفعلية كانت يافا أضخم من معظم مراكز المناطق الحضرية في المنطقة، وتبرز أهميتها الاقتصادية من كونها الميناء الوحيد للقدس، وترتبط بها بخط سكة حديد رئيس وقاعدة تجارية مهمة وفائض زراعي ضخم، حتى كانت صادراتها إلى إنجلترا وحدها تصل إلى مليوني صندوق من محصول برتقالها الشهير. لكن اقتصاد يافا الداخلي كان مربوطاً أيضاً بمنطقة نابلس التي كانت تعتبر من الناحية الإدارية جزءاً من إقليم بيروت. من هنا تم التعامل مع الأمر بحيث تكون يافا مركزاً للمتصرفية، إذ لم تكن تابعة لحاكم القدس الذي يتبع مباشرة وزارة الداخلية في الآستانة. وهكذا انتبهت الحكومة العثمانية إلى تفوق يافا، فأصبحت مقراً لمحكمة خاصة بالدعاوى التجارية، إلى جانب محكمة يافا العليا الجديدة الخاصة بالقضايا الجنائية. كما ضمت يافا أيضاً الأقسام الإدارية الرئيسة في لواء القدس. وإلى جانب كونها مركزاً لقيادة الجيش السلطاني، كانت يافا قد أصبحت قبل الحرب العالمية الأولى مقراً لصحف الإقليم الرئيسة، والاتحادات التجارية، والمسارح، والأحزاب السياسية

الناشئة، مثل: حزب الاتحاد والترقي، وحزب الوفاق، وحزب اللامركزية العثمانية.[٤]

وعلى عكس القدس كان التخطيط العثماني المبكر لمدينة يافا مصحوباً بتمييز اجتماعي بارز، كما جذب تطور الرأسمالية الزراعية في منتصف القرن التاسع عشر قوى عاملة مهمة من المناطق الريفية المهمشة التابعة للمدينة، ومن جنوبي فلسطين (بئر السبع وغزة) وحوران، حتى أصبحت مناطق الإسكان العسكري في المدينة (وهي أبو كبير وسكنة درويش) في فترة الحكم المصري (فترة حكم إبراهيم باشا بن محمد علي والي مصر)، واضحة للطبقة العاملة في المدينة. وفي مطلع القرن العشرين تطورت المنشية كمسكن لعمال ومهندسي السكك الحديدية الذين أُحضروا لتطوير خط سكة حديد الحجاز ضمن الشراكة العثمانية–الألمانية. ولقد تم في يافا (كما في القدس أيضاً) هجران «المدينة القديمة» بشكل متزايد من طبقة من منظمي الأعمال التجارية والمهنيين الذين تصاعدت مكانتهم وبنوا قصوراً فسيحة متأثرين بأنماط معمارية مشابهة في الإسكندرية ومرسيليا، وذلك في ضواحي العجمي والنزهة والجبلية. ومع بداية الحرب العالمية الأولى بدأ النمو المهم للطبقة العاملة في مجال الحمضيات والسكك الحديدية والإنشاءات يعكس نفسه في النضال العمالي، ولاحقاً في النضال الوطني ضد الصهيونية. كما شهدت فترة حكم حسن بك الجابي (١٩١٤–١٩١٧م) دفعة كبيرة أخرى للتمدد الحضري. وعلى الرغم من أن إرث حسن بك، وهو ضابط دمشقي من الزبداني، ارتبط بقمع الوطنيين العرب، فإن إدارته أولت اهتماماً كبيراً بالبناء العام، فبنى مفترقين لطريقين رئيسين، مفترق جمال باشا (وسمي على اسم قائد الجيش الرابع والحاكم العسكري العام لفلسطين خلال الحرب)، ومفترق جادات النزهة، حيث سمح المفترقان بعبور سهل من منطقة الشامية العثمانية في يافا.[٥]

برزت الحداثة العثمانية لمدينة يافا من خلال إنشاء بنايات سلطانية تحيط ببرج الساعة الشهير وميدانه، بداية بالمسجد الكبير (مسجد أبو نبوت المؤسس سنة ١٨١٥م)، ومبنى السراي، ومبنى البلدية، وبرج الساعة ذاته (المؤسس سنة ١٩٠٥) والذي أنشئ احتفالاً بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني العرش. وعلى الرغم من تواضع فخامة البرج مقارنة بأمثاله في العواصم الإقليمية الأخرى (مثل دمشق وحلب وإزمير وبيروت)، فقد أصبح ميدان يافا العام محورياً في تجميع سكان المدينة حول النشاطات السياسية والثقافية.[٦]

شهدت مدينة يافا، في سنة ١٩٠٨م، أول مظاهرة سياسية رئيسة احتفالاً بنشر الدستور الجديد الذي بشر بما كان يُعتقد أنه سيكون انطلاقاً لحرية التجمع والصحافة. ولقد خاطب حاكم القدس الإقليمي المتصرف

الليبرالي (علي إكرام بك) المظاهرة التي نظمت أمام مبنى السراي، الذي عرف بميدان الساعة، حيث كان إكرام بك قد عُين حديثاً ومارس مهام عمله بحماسة كبيرة كمصلح إداري عثماني وأحد أبطال الدستور الجديد.

استخدم إكرام بك الميادين العامة الجديدة في المدن الرئيسة، خاصة يافا والقدس لحشد الناس حول الأهداف الجديدة لنظام الاتحاد والترقي، واستغل هذه المناسبات ليشير إلى أن هدف سياسته تقليص الهجرة اليهودية، ومراقبة صعود العناصر القومية العربية الانفصالية في فلسطين ومحاربتها. قبل ذلك كان لإكرام بك دور بارز في استغلال الخطابات العامة بين البدو في مدينة بئر السبع الجديدة لتعزيز المؤيدين للحلفاء. ولقد احتفظ المدوِّن «واصف جوهرية» بهذه الصورة التي يخاطب فيها إكرام بك الحشود في يافا، حيث يظهر فيها الآلاف من المواطنين، من الفلاحين وسكان المدينة، الذين تجمعوا في ميدان الساعة. كانت الصورة تمثل تناقضاً حاداً مع الحدث الاحتفالي نفسه الذي حصل في القدس، حيث ساد البذخ والشكليات، وحضره القناصل الأوروبيون وأشراف المدينة. أصبح الميدان نفسه في السنوات اللاحقة مكاناً لاحتشاد مسيرات عيد العمال، وللمسيرات المضادة للصهيونية التي تحتج على تصريح بلفور ونقطة لانطلاق موكب النبي روبين السنوي.[٧]

كان العام ١٨٧٩م نقطة تحول في تاريخ يافا العمراني، إذ شرع في هدم سور المدينة، وأفسح المجال لامتدادها خارج الأسوار، وتوسعت في اتجاه الشمال والجنوب والشرق. وفي العام ١٨٨٨م تمت إزالة سور المدينة بأكمله، وردم الخندق المجاور للسور، وأنشئ مكانه شارع عرف بشارع الحلوة، كما أنشئ رصيف أمام دير الأرمن، وتعميق الميناء أمام هذا الرصيف. ونتيجة لحالة الاستقرار وانتعاش الحركة التجارية، افتتح في العام ١٨٩٢م الخط الحديدي بين يافا والقدس، وهو أول خط حديدي تم إنشاؤه في فلسطين.[٨]

وفي العام ١٩١٥م، في عهد المتسلم التركي حسن بيك، أجريت بعض التحسينات على المدينة القديمة، حيث أقيمت شوارع وميادين جديدة، كما تم تحسين الطريق الموصل إلى الميناء وتوسيع نقطة التقائه بطريق القدس وغزة لاستيعاب حركة التجارة والمواصلات المتزايدة بين المدينة والمناطق المجاورة. لكن النشاط العمراني توقف سريعاً نتيجة لظروف الحرب العالمية الأولى.[٩]

ساعد على اتساع المدينة زيادة عدد سكانها والهجرة الداخلية والخارجية من المدن والقرى والأقطار المجاورة نتيجة تعدد مجالات العمل في التجارة والزراعة والصناعة، إلى جانب توافر المياه العذبة، خاصة من الآبار، واتساع شبكة الكهرباء مما أدى لقيام أحياء ومناطق جديدة وشوارع منظمة تتوفر فيها الخدمات الضرورية. وقد نتج عن امتداد

المدينة شمالاً إقامة عدة أحياء جديدة مشاطئة لساحل البحر، أهمها حي رشيد، وحي المنشية بقسميه (المنشية التحتية، والمنشية الفوقية). أما الامتداد شرقاً فتضمن حي النزهة، ودرويش، والشيخ شعبان، والغزازوة، وتل الريش، وأبو كبير وغيرها من الأحياء الصغيرة. كما أدى الامتداد شمالاً وجنوباً للبناء على الساحل وفوق الرمال. أما في الوسط فقد تطلب ذلك إزالة بعض البيارات. وقد حد من امتداد العمران شمالاً إقامة مدينة تل أبيب بين حي المنشية ونهر الجريشة، كما كان لإقامة مستعمرة بيت يام بين حي العجمي ونهر روبين أثر مهم في الحد من امتداد المدينة جنوباً، وكانت مدرسة نيتر الزراعية من المعالم الرئيسة على طريق يافا القدس شرقاً. وفي العام ١٩٤٨م قدرت مساحة يافا بنحو عشرين كيلو متراً مربعاً، كما بلغ عدد سكانها نحو ٧٠,٧٦٠ نسمة.[١٠]

في إطار التطور والاتساع والزراعة، استهلكت زراعة البرتقال مبالغ طائلة لتجهيز نظام الريّ لأن شجر البرتقال بحاجة دائمة إلى الري خلال أشهر الصيف، وقد توفرت المياه في منطقة يافا طوال أيام السنة من مصدرين: من نهر العوجا، ومن المياه الجوفية. ولسحب المياه الجوفية كان يتم حفر بئر في أرض البيارة يتراوح عمقها ما بين ٣ و٢٠ متراً، وكان نظام السقي يشمل جهازاً لسحب الماء، عُرف باسم الساقي ويديره عادة جمل أو حيوان آخر. وبعد أن تسقط مياه الساقية في بركة لتخزين الماء، يتم سحب الماء من البركة بقنوات تكون قد حُفرت في جميع أنحاء البيّارة، ثم تسييل المياه من هذه القنوات إلى حفرة صغيرة كانت تحيط بكل شجرة. ومن الواضح أن إقامة نظام ريّ كهذا وصيانته خلال العام كانتا تتطلبان مبالغ طائلة وعدداً كبيراً من العاملين، علاوة على ذلك كان صاحب البيارة يصرف مبالغ كبيرة لتعشيب البيارة وإبعاد الآفات الزراعية عنها. وبما أن البرتقال كان منتجاً تسويقياً ومعداً للتصدير إلى الأسواق العالمية، فإنه كان لابدّ من إنشاء البيارات بالقرب من الميناء لنقل المنتج بسرعة من البيارة إلى القوارب وذلك بخلاف الصابون أو زيت الزيتون، لأن للبرتقال مدة انقضاء أقصر كثيراً. وحين ننظر إلى المادة الإحصائية المتوافرة بشأن تصدير البرتقال منذ أواسط القرن التاسع عشر، نجد أنه جرى تصدير نحو٢٠ مليون حبة برتقال. وبلغ عدد بيارات البرتقال التابعة ليافا ٤٢٠ بيّارة أنتجت نحو ٣٣,٣ مليون حبة برتقال، وقد استهلكت السوق المحلية سدس هذه الكمية، بينما تم تصدير الباقي إلى مصر وآسيا الصغرى، وبعدها صدّرت يافا كميات كبيرة من البرتقال إلى أوروبا (فرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا)، وهذا التصدير إلى أوروبا، أي إلى المسافات البعيدة، ازداد بشكل ملحوظ حين بُدئ بتغليف البرتقال وتعبئته في صناديق خشبية للحفاظ عليه خلال عملية النقل المعقدة.[١١]

الحياة الاقتصادية

كانت الأنشطة الاقتصادية تلعب دوراً أساسياً في تنظيم المدن الكبرى، وتتضح العوامل الاقتصادية وتتجلى آثارها الحاسمة على البنيان الحضري، خاصة في حالة الحواضر التي تقع على المحاور التجارية الرئيسة. ومن هنا فإن العامل الاقتصادي، وخاصة العامل التجاري، يعتبر من العناصر الأساسية في نشأة المدن وتنظيمها.[١٢]

كانت يافا المدينة الاقتصادية لفلسطين منذ أن بدأت تخوض عملية تطوّر سريع في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، فقد أدى تطور اقتصادها إلى وضعها في مكانة مرموقة بالنسبة لفلسطين وحتى للسوق الاقتصادية العالمية. ومنذ بدايات القرن التاسع عشر الميلادي تطور في مدينة يافا حقل اقتصادي جديد، ووضع يافا في مكانة مرموقة في السوق الاقتصادية الفلسطينية والإقليمية وحتى العالمية، وكان هذا الحقل عبارة عن زراعة بيارات الحمضيات بشكل عام، والبرتقال بشكل خاص. وكان تطور هذا الحقل الاقتصادي سريعاً جداً، حيث وصل لتصدير عشرات الملايين من صناديق الحمضيات سنوياً، وهو تطور وفّر آلاف فرص العمل والاستثمار الجديدة سنوياً، الأمر الذي أدّى إلى ربط يافا بأهم المراكز الاقتصادية في حينه على مستوى البحر الأبيض المتوسط وأوروبا. أما السياحة فكانت أهم ما استند إليه اقتصاد يافا في فترة الانتداب، فقد كان عشرات آلاف السياح والحجاج يزورون المدينة العريقة، التي تحتضن بعض الأماكن المقدّسة للديانة المسيحيّة أيضاً، وطوّر هذا المجال شبكة الاتصالات والمواصلات بين يافا وسائر أرجاء البلاد والعالم العربي، كما تمّ بناء العديد من الفنادق وشركات النقل والخدمات السياحية، ممّا ساهم كثيراً في إيجاد فرص عمل واستثمار إضافيّة في المدينة.[١٣]

تنوعت الأنشطة الاقتصادية في مدينة يافا، وإن كان لها ثلاثة أركان رئيسة هي الزّراعة والتجارة والصّناعة. فمن حيث الزراعة كانت بيارات الحمضيات بشكل عام، والبرتقال بشكل خاص، قد تطورت بشكل سريع للغاية، حيث وصلت في ثلاثينيات القرن العشرين إلى تصدير عشرات الملايين من صناديق الحمضيات سنوياً. وقد وفر لها هذا التطور آلاف فرص العمل والاستثمارات الجديدة سنوياً، الأمر الذي أدّى إلى ربط يافا بأهم المراكز الاقتصادية، بالإضافة إلى افتتاح العديد من شركات الاستيراد والتصدير والمصارف وشركات النقل البري والبحري. لم يتوقف تطور الاقتصاد اليافاوي على هذا، فقد تطور أيضاً في مجال الصناعة، التي تمثلت في العديد من الصناعات كصناعة التبغ، والبلاط، والقرميد، وسكب الحديد، والنسيج، والبسط، والورق، والزجاج، والصابون، ومدابغ الجلود، والمطابع. لقد وُجدت في يافا مصانع لسكب الحديد، وتصنيع الزجاج، والثلج، والسجائر،

والمنسوجات، والحلويات، وبناء هياكل وسائل النقل، والمياه الغازية، وصناعات غذائية متنوعة، بالإضافة إلى العديد من الصناعات الأخرى. أما عن التجارة فكانت مدينة يافا ميناء فلسطين الأول قبل أن ينهض ميناء حيفا، حيث كان ميناء للتصدير والاستيراد. وقد صدرت من هذا الميناء الحمضيات والصابون والحبوب، وتم استيراد المواد التي احتاجت إليها فلسطين وشرق الأردن مثل الأقمشة والأخشاب والمواد الغذائية.[١٤]

الصناعة

ارتبط التطور الصناعي في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني بمجموعة من العوامل التي لعبت دوراً رئيساً في تحديد اتجاهاته العامة، وتمثلت أولاً في حجم الموارد الطبيعية والبشرية التي توفرت للاقتصاد الفلسطيني ونوعيتها. وقد تميزت الموارد الطبيعية، سواء ما تعلق منها بالنشاط الزراعي أو النشاط الصناعي، بضعفها العام على مستوى مصادر الطاقة والمواد الخام اللازمة للصناعة وعلى مستوى تنوع هذه المصادر ووفرتها، ويضاف إلى ذلك صغر حجم السوق الفلسطينية. أما بالنسبة للموارد البشرية فقد تحكمت إلى حد بعيد في بلورة مسارات التطور الصناعي العربي واليهودي تبعاً لنوعية هذه الموارد ومستوى تأهيلها، ومن هنا لعبت الهجرة اليهودية إلى فلسطين دوراً بارزاً في قيادة التطور الصناعي اليهودي وأسهمت في تأمين مجموعة من العوامل اللازمة لتدعيم فرص نموه. تمثلت هذه العوامل في الخبرات الصناعية المتراكمة وما صاحبها من تدفق رأس المال اليهودي الذي كان يبحث عن مجال للاستثمار الآمن في الرقعة التي خطط لها أن تكون ملاذاً للتجمع اليهودي العالمي. يضاف إلى ذلك ما وفرته تلك الهجرة من توسيع لدائرة السوق المستهلكة للإنتاج الصناعي اليهودي. وقد ارتبطت عوامل النمو الصناعي أيضاً بمجموعة الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية، بدءاً بالأرضية التي خلفتها السياسة العثمانية التي لم تسع لتوفير فرص النمو الصناعي لفلسطين، وبالوضع الصناعي الذي كان قائماً في نهاية الحرب العالمية الأولى واتسم بالتخلف الشديد، وانتهاء بسياسات سلطات الانتداب وتشريعاتها المالية والتجارية والصناعية الإدارية الهادفة إلى تنمية الصناعة اليهودية وتسهيل ازدهارها بإضعاف الصناعة العربية والعمل على ضمورها. كما أن النمو الديموغرافي السريع لمدينة يافا، أدى إلى نهضة عمرانية كبيرة، إذ تمّ بناء عدد كبير من أحياء يافا الحديثة خارج أسوار البلدة القديمة كحي العجمي، والمنشية، والحريش، والنُّزهة وغيرها. لذلك تمّ تطوير عدد كبير من المصانع لتوفير مواد البناء المختلفة اللازمة في المدينة، كما كان في يافا عدد كبير من المصانع كمصانع سكب الحديد، ومصانع تنتج مواد وبضائع

مختلفة كالزجاج، والسجائر، والعصائر، والثلج وغيرها الكثير. أدت هذه المصانع المختلفة إلى انخراط فئات واسعة من العمال والحرفيين في المدينة للعمل في هذا المجال، الذين اعتمدت عليهم فيما بعد الأحزاب العمالية الحديثة في فترة الانتداب البريطاني، حتى إن أحزاباً فلسطينية أقامت لها فروعاً كبيرة في يافا تحت الانتداب، مثل حزب الاستقلال.[١٥]

أحرز النشاط الاقتصادي تطوراً ملحوظاً في فترة الانتداب، حيث تقدمت الزراعة وظلت زراعة الحمضيات تحتل القسم الأكبر في هذا المجال، نظراً للعائد الكبير من زراعتها، فتم توسيع مناطقها والعناية بها، واتباع الطرق المناسبة في فلاحة الأرض، كما كانت الحبوب والبقول والخضار والزيتون وأشجار الفاكهة من المزروعات ذات الشأن في مدينة يافا وضواحيها. ولقد صاحب ذلك تقدم الصناعة، وظهرت ونمت عدة صناعات في المدينة منها (صناعة الزيتون، وصناعة المعادن، والنسيج، والورق، والزجاج، وغزل القطن، والبلاط، والقرميد، والسجائر، وبعض الصناعات الغذائية).[١٦] ويمكن تحديد مواقع تلك الصناعات الحرفية في المدينة على النحو الآتي:

صناعة المعادن: أي سكب وتصنيع الحديد، وأهم مراكزها (شركة السكب) وتقع على طريق يافا القدس. أما المخارط فكان معظمها في شارع الدرهلي، وتمركزت الصناعات النحاسية في سوق النحاسين بالبلدة القديمة قرب سوق البلابسة.

الصناعات الجلدية: كانت قريبة من شاطئ البحر، وبخاصة الدباغة التي وجدت مراكزها في بركة قمر جنوب يافا قرب العجمي، وكذلك بالقرب من البحر.

صناعة النسيج: كان معظمها يدوياً وتقع جنوب يافا قرب الميناء، وقد أنشئ مصنع آخر في ذلك الوقت لها في ضواحي المدينة قرب بيت دجن وعُرف بـ «المصنع الذهبي للغزل والنسيج».

صناعة الزجاج: وكانت قائمة في وسط المدينة.

صناعة السجائر: كانت أهم مراكزها على طريق يافا القدس.

صناعة الأخشاب: انتشرت صناعة الموبيليا في معظم أنحاء مدينة يافا، وقد أتقن اليافاويين هذه الصناعة وتفننوا فيها.

المطاحن: يقع معظمها في شمال المدينة على طريق يافا تل أبيب.

صناعة مواد البناء: وبخاصة صناعة الطوب وكان معظمها داخل المدينة.

صناعة الذهب: كانت في سوق الصاغة خاصة في المدينة القديمة.

صناعة الصابون: وكانت أهم مراكزها في المدينة القديمة.

صناعة المواد الغذائية: وخاصة المكرونة والحلويات والمربى، وكانت توجد في داخل المدينة، إضافة إلى المياه الغازية، كما أقيمت معصرة على طريق يافا القدس.[١٧]

لم تكن الصناعة عامة – والصناعة الحرفية خاصة– متطورة في يافا، ويبدو أن التجارة والزراعة كانتا أهم المصادر الرئيسة للمعيشة، فقد كانت الصناعات التي زاولها أهل يافا المحليون صناعات منزلية في الغالب، وكان العمل الحرفي يقوم عادة به أبناء الأسرة نفسها لأنه كان من الصعب عليهم أن يستأجروا عمالاً آخرين حسب طبيعة معيشتهم.[١٨]

وكان من السجائر المنتجة في مدينة يافا فترة الانتداب سجائر الياسمين والحياة.[١٩]

عرفت فلسطين الصناعات المرتبطة بالمناسبات والاحتفالات الدينية، وأهمها صناعة الصدف والمسابح، وأغلفة الكتب المقدسة، وصناعة الشموع والتذكارات الدينية المصنوعة من خشب الزيتون. أما صناعة الجلود والنسيج والدباغة وصناعة المحافظ والأحزمة والفراء والحقائب، فكانت من الصناعات التي اهتم بها أهل فلسطين، وخصوصاً صناعة الجلود ودباغتها التي كان لها أهمية خاصة في مدينة يافا.[٢٠]

المستشفيات والأطباء والصيادلة

كان في يافا أوائل القرن التاسع عشر مستشفيان هما: المستشفي الألماني، ومستشفي الحكومة. ولقد زاد عدد المستشفيات في فترة الانتداب، ووصل في العام ١٩٤٤م إلى خمسة مستشفيات، وهي:

– **المستشفى الألماني**: وكان يقع في حي الملكان، وضم ٢٠ سريراً قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية.[٢١] كان يتردد على المستشفى الألماني باستمرار بعض الأطباء الألمان المقيمين في المستشفى الألماني بالقدس، وتديره بعض الراهبات الألمانيات.

– **مستشفى الحكومة**: وأقيم على البناية التي أقيمت لهذا الغرض في أواخر العهد العثماني في حي العجمي وضمت ١٥٠–١٦٠ سريراً، ودخل هذه المستشفى ما يقارب ٢٩٣٩ مريضاً للعلاج في فترة الانتداب البريطاني.[٢٢]

– **المستشفى الفرنسي**: أنشئ في العام ١٨٧٦م، ويقع على شارع العجمي المؤدي من وسط البلدة إلى الحي المذكور، وضم ١٤٠ سريراً، ودخله ما يقارب ٢٧٩٢ في العام ١٩٤٤، وتقع أمام هذا المستشفى مدرسة طابيتا الإنجليزية التابعة للكنيسة الأسكتلندية.[٢٣]

– **مستشفى الدكتور الدجاني**: نسبة إلى الدكتور فؤاد الدجاني. أنشئ هذا المستشفى في حي النزهة، مطلع ثلاثينيات القرن العشرين. وفي العام ١٩٤٤م توسع المستشفى وضم ٥٠ سريراً، ودخله ما يقارب ٢٢٢١ مريضاً للعلاج في تلك الفترة.[٢٤] ولقد كان هذا المستشفى هو المستشفى الوحيد الخاص في يافا.

–**المستشفى الإنجليزي**: وكان مقاماً في حي

العجمي، وضم ٥٧ سريراً، وإن وصل عددها إلى ١٤٠ سريراً. وفي سنة ١٩٤٤م دخله للعلاج نحو ٨٦٩ مريضاً.

- **مستشفى الكرنتينا:** في حي الجبالية، وخصص للأمراض المعدية (الحميات).[٢٥]

ظهر وبرز في يافا العديد من الأطباء حتى العام ١٩٤٨م، ومنهم زاهي حداد رئيس دائرة الصحة، وسامي بشارة، آخر مسؤول عن مستشفى الحكومة، وحسن فرعون آخر طبيب غادر يافا بعد العام ١٩٤٨م، وكورنيه مسؤول المستشفى الفرنسي، ومحمد زهدي الدجاني، وحسن شكري الخالدي من أطباء دائرة الصحة. كما برز من أطباء الأسنان، إلياس برغوت، وجواد أبو رباح الدجاني، ونايف برتقش، وعيسي الصوابيني، وديمتريادس.[٢٦] أما أطباء الباطنة والجراحة فنجد منهم يعقوب برتقش، ويوسف وهبة، وتماري، وميشيل تادرس، وسعيد عبد الله الدجاني، وجورج صباغة، وحمدي التاجي، والحمامي، وأمين عودة، وسابا عازر، وسامي وصفي، ويوسف عكاوي، ويوسف وصفي، وعلي الشعراوي، وجورج رودينكو، وموسي التلاوي، ومحمد ثابت الدباغ، وميخائيل طوباسي أصفير.[٢٧] أما أطباء العيون فبرز منهم: وهبي الجيجي، وسعيد الحاج، وحنا قيالة. وهناك أيضاً صبحي حمادة أخصائي الأنف والأذن والحنجرة، وخليل الدباغ أخصائي الأمراض الجلدية والتناسلية.[٢٨]

نتيجة لوجود المستشفيات والأطباء، شهدت يافا وجود العديد من الصيدليات، وهي: صيدليه الحلبي (وكانت أقدم صيدلية في مدينة يافا، وصاحبها عيسي الحلبي وأولاده، وكانت تقع في أول شارع إسكندر عوض). وصيدلية يافا الكبرى (لصاحبها شوكت يني، في شارع إسكندر عوض). وصيدلية الدجاني (صاحبها رشيد منيب الدجاني، في شارع إسكندر عوض). وصيدلية القدومي، وصيدلية قيالة، وصيدلية الصلاحي، وصيدلية العفي، وصيدلية البرتقشي، وصيدلية إستنبول، وصيدلية أبو ضبه، وصيدلية عازر، وصيدلية العجمي، وصيدلية رستم أبو غزالة، وصيدلية عرفة، وصيدلية المغربي، وصيدلية صيدح، وصيدلية المنشية، وصيدلية إدارة الصحة، وصيدلية مستشفى الدجاني.[٢٩]

يتضح مما سبق أن إنشاء الصيدليات في مدينة يافا شهد طفرة كبيرة، وهو ما ارتبط بكثرة عدد الأطباء، وزيادة الاهتمام بالصحة، خاصة في ظل ممارسات الانتداب ونتيجة للممارسات التي كان يمر بها أهالي يافا والحروب المتتالية والثورات التي كانوا يقومون بها ضد الانتداب وما كان ينتج عنها من إصابات خطيرة وطفيفة ومتوسطة، كل هذا كان يطور لديهم المجال الصحي، وإن كان هذا لا يعني أن المستشفيات والصيدليات كانت تعتمد على الإصابات نتيجة الثورات فقط، فهناك من الأهالي من كانوا يمرضون فيذهبون للمستشفيات ولشراء الدواء من الصيدليات، ولهذا دلالة مهمة علي انتعاش

الوضع الاقتصادي لاعتمادهم على شراء الأدوية من الصيدليات الخاصة، لأنه وبحكم وجود الانتداب أيضاً كانت هناك حركة تجارية مفتوحة مع العالم، ومن ضمنها توفير الأدوية في المدينة.

التعليم ومؤسساته

ارتبط التعليم في يافا فترة الانتداب البريطاني الأسود بالعامل الديني، حيث كان التعليم في البداية على شكل حلقات في الجوامع، وكان يدير هذه الحلقات إمام الجامع، حيث يتلقى الطلبة على يدية علوم القرآن والكتابة وتلاوة القرآن والفقه وبعض قواعد الحساب الأولية، وكانت تهدف هذه الحلقات إلى تخريج الكتبة والوعاظ. وبالحديث عن التعليم أيضاً ومدى انتشاره وتبعيته للانتداب والمدارس التي تضمها مدينة يافا وقراها نود الإشارة إلى أن مجموع سكان مدينة يافا في ١٣ كانون الأول ١٩٤٦ بلغ (١١٠٣٤٠ نسمة)، وكان الذين يلمون بالقراءة والكتابة منهم، باستثناء طلاب المدارس، (١٨١٦٠ شخصاً) وذلك حسب إحصائيات العام ١٩٤٧م التي قام بها معلمو المدارس، ومعنى ذلك أن النسبة المئوية للملمين بالقراءة والكتابة إلى سكان يافا هي نحو (١٦,٥٪)، وبإضافة عدد الطلاب والطالبات الملمين بالقراءة والكتابة ترتفع النسبة إلى (٢٥,٦٪). والجدول أدناه يبين تطور التعليم في مدارس حكومة فلسطين لفترات مختلفة.١

يتبين من الجدول أن هناك ارتفاعاً في نسبة العمل والمدرسين والطلاب في السنوات ١٩١٩-١٩٤٥م. لقد زاد عدد المدارس في تلك الفترة من ١٧١ فوصل إلى ٤٧٨، بزيادة قدرها ٣٠٧ مدرسة وبنسبة ٢٧٩٪. كما ارتفع عدد المدرسين من ٤٠٨ إلى ١٨٧٢ بنسبة ٤٤٧٪. أما عدد التلاميذ فزاد من ٨٤١٩ إلى ٥٦٣٥٩ بنسبة ٦٦٩٪، وشكلت الزيادة في نسبة زيادة التلاميذ البنين ٦٦٩٪، بينما بلغت الزيادة في نسبة البنات٦٨٢٪، وهو ما يدل على زيادة

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد المدرسين	الطلاب صبيان	الطلاب بنات	المجموع
١٩١٩-١٩٢٠	١٧١	٤٠٨	٨٤١٩	٢٢٤٣	١٠٦٦٢
١٩٣١-١٩٣٢	٣٠٥	٧٨٣	١٩٦٥٨	٥١٧٩	٣٤٨٣٧
١٩٣٩-١٩٤٠	٤٠٢	١٣٤٠	٤٢٢١٩	١٢١٤٨	٥٤٣٦٧
١٩٤٢-١٩٤٣	٤٠٣	١٤٥٢	٤٥٦٠٣	١٢٧٢٢	٥٨٣٢٥
١٩٤٣-١٩٤٤	٤٥٨	١٧٢٩	٤٠٤٥٠	١٤٣٤٠	٦٤٧٩٠
١٩٤٤-١٩٤٥	٤٧٨	١٨٧٢	٥٦٣٥٩	١٥٣٠٣	٧١٦٦٢

المصدر: الدباغ مصطفى: بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الأول، ص٢١١.

الإقبال على التعليم بشكل عام في تلك الفترة.

ضجت أصوات العرب في عهد الانتداب بالشكوى مطالبين بتعليم أولادهم، حيث اعتبروا أن الزيادات خلال السنوات الثلاث الأخيرة كانت لا تتمشى مع النهضة العربية الفلسطينية وما تبعها من مطالبة الجماهير بشدة وإلحاح بتوفير التعليم لأبنائهم. وفي هذا الإطار شهدت الأعوام الأخيرة من تلك الفترة جهوداً واسعة من جانب الحكومة والسلطات المحلية لنشر التعليم. بدأت هذه المساهمة جلية في المباني المدرسية العديدة التي نشطت البلاد لإنشائها من أموال السلطات المحلية على الأخص وتبرعات الأهالي، وأيضاً من ضرائب التعليم التي جمعتها المجالس البلدية، فضلاً عما أبدته السلطات المحلية من الرغبة الملحة في الإنفاق على المدارس الجديدة ودفع مرتبات المستجدين من معلميها، وقد بلغ عدد الحجر الدراسية التي أنشئت خلال تلك السنوات الأخيرة نحو مائتي حجرة. وفي سنة ١٩٤٥-١٩٤٦م كانت السلطات المحلية تتكفل برواتب ٣٤٦ معلماً.[٣١]

وبالحديث عن المدارس في يافا في عهد الانتداب البريطاني، نجد أن عدد المدارس القروية بلغ ٣٥ مدرسة في العام المدرسي ١٩٣٠-١٩٣١م، وجميعها كانت للبنين في قرى: أبو كشك، بيت دجن، فجة، الحرم، الخيرية، كفر عانه، المسعودية، السافرية، سلمة، العباسية، يازور، عنابة، عاقر، بير نبالا، بيت نوبا، دير قديس، بدرس، دير طريف، الحديثة، جمزو، اللبن الغربي، مجدل يابا، المزيرعة، النعاني، نعلين، قرازة، القبيبة، قولة، رنتيس، صرفند العمار، صرفند الخراب، شقبة، طيرة دندن، زرنوقة، القباب.[٣٢] أما في العام المدرسي ١٩٣٦-١٩٣٧م فكان عدد هذه المدارس (٤٠) مدرسة، بزيادة خمس مدارس عما كان عليه عددها عام ١٩٣٠-١٩٣١م، وهذه المدارس الخمس هي: ثلاث مدارس للبنين في قرى الشيخ مونس وبئر معين وقبيه، ومدرستان للبنات في بيت دجن ويازور.[٣٣] وفي عام ١٩٤٠-١٩٤١م كان عدد المدارس (٤٦ مدرسة) منها ثلاث مدارس للبنات في بيت دجن ويازور وسلمه، وباقي المدارس (٢٤ مدرسة) كانت ذات معلم واحد، و(١٠ مدارس) لكل منهما معلمان، وثلاث مدارس كان لكل منها ثلاثة معلمين ومنها ذات خمسة معلمين، ومدرستان كان في كل منها ستة معلمين، ومدرسة واحدة كان يعلم فيها سبعة معلمين.[٣٤]

أما القرى التي كان في كل منها مدارس بنين للحكومة فكان عددها (٤٧ مدرسة) وهي: عرب النبي روبين، البرية، بشيت، قطرة، النعاني، المغار، عاقر، القبيبة، بيت دجن، صرفند العمار، صرفند الخراب، زرنزقة، يازور، يبنا، بدرس، شقبة، بئر معين، بيت نوبا، اللبن، برفيليا، الحديثة، دانيال، المسعودية، قبية، الحرم (سيدنا علي)، أبو كشك، فجة، دير قديس، طيرة دندن، رنتيس، نعلين، ساقية، جمزو، عنابة، دير طريف، قوله، مجدل يابا، عمواس، بيت نبالا،

القباب، السافرية، المزيرعة، الشيخ مونس، الخيرية، كفر عانه، سلمة، العباسية.[٣٥]

فضلاً عن مدارس هذه القرى، كان لإدارة المعارف مدرسة أنشأها عرب السدرة في عام ١٩٤٧م، وكان هؤلاء العرب بدواً استقروا على مسافة سبع كيلومترات في الجنوب من الرملة، وكان عددهم في عام ١٩٤٧(١٤٥٨ نسمة)، وبلغ عدد الطلاب في هذه المدرسة (١٢١ طالباً) في أول كانون الثاني ١٩٤٨م، كان يعلمهم معلمان، يدفع البدو عمالة أحدهما. وقد أنفق هؤلاء العرب على بناء مدرستهم أكثر من ١٣١٠ جنيهاً.[٣٦]

أما مدارس البنات الحكومية فوجدت في قرى صرفند العمار، عاقر، بيت دجن، زرنوقة، صرفند الخراب، يبنا، يازور، السافرية، المزيرعة، الشيخ مونس، الخيرية، كفر عانه، سلمة، العباسية.[٣٧] وما سبق يوضح أن هذه القرى لم تكن فيها سوى مدرسة حكومية وحيدة، مما قلل من تأثيرها في رفع مستوى التعليم والتهذيب. وخلال العام الدراسي ١٩٤٦-١٩٤٧م بلغ مجموع ما صرفه أهالي قرى يافا على مختلف مدارسهم (٨٩٩٤٠ جنيهاً فلسطينياً و٧٨ مليماً). هذا مع العلم أن مجموع ما جمعه سكان قرى يافا لمدارسهم في سنوات ١٩٤١-١٩٤٥م كان ١١٥١٠٥ جنيهات، كما جمعوا ٢١٨٩٩ جنيهاً لتصرف على مشاريع أخرى مفيدة لقراهم، ليصبح مجموع ما جمع ١٣٧١٠٤ جنيهات، منها (٧٢٢٩٦ جنيهاً) للبناء، و(٨٧٥٨ جنيهاً) للرواتب، و(٥٠٠ جنيهاً) للمكتبات، و(٦١١٠ جنيهاً) للمختبرات وغيرها. وقد ساهمت الحكومة بمبلغ (٧٢٠٠ جنيهاً) من هذه النفقات.

في العام ١٩٣٠-١٩٣١م كان في يافا ثلاث مدارس حكومية، واحدة للبنين، أرقى صف فيها الصف الثاني الثانوي، ومدرستان للبنات أعلى صفوفها الصف الخامس الابتدائي. وفي العام ١٩٣٦-١٩٣٧م كان في يافا ثماني مدارس حكومية، منها أربع مدارس للبنين، أرقى صفوفها الأول التجاري (ويقبل فيه خريجو الصف الثاني الثانوي)، وضمت هذه المدارس (١٠٩٢ طالباً) يعلمهم ٣٤ معلماً، بينهم خمسة معلمين غير متفرغين، كما ضمت مدارس للبنات، أرقى صفوفها الصف السابع الابتدائي، وضمت (١٠٢١ طالبة) تعلمهن ٢٦ معلمة.[٣٨]

الصحافة

لم يكن أهل فلسطين بمعزل عن النهضة العربية التي بدأت في الوطن العربي وأدخلت فيها وسائل الطباعة الحديثة وانتشرت بعض الأفكار الجديدة التي ساعدت على ظهور الوعي السياسي والشعور القومي. وقد قامت المدارس والكليات التبشيرية في مصر وفلسطين ولبنان بدور ملحوظ في اليقظة الثقافية والفكرية والسياسية، وتخرج من المدارس عدد من

المعلمين والمربين. وفي هذه الفترة اعتمد أهل فلسطين على الصحافة العربية وكانوا ينشرون إنتاجهم الأدبي والسياسي فيها، وبرز منهم أعضاء في المنظمات السرية التي نشأت في دمشق والآستانة وبيروت والقاهرة، كجمعية العربية الفتاة، وحزب العهد، ومنهم من عملوا في الثورة العربية الكبرى سنة ١٩٢١ وواصلوا نشاطهم الصحافي والسياسي بعد الانتداب البريطاني على فلسطين، أمثال سليم عبد الرحمن الحاج إبراهيم، وعوني عبد الهادي، وعزة دروزة، وجمال الحسيني، ومعين الماضي، ورشيد الحاج إبراهيم.[٣٩]

انتشرت الصحافة في فلسطين بانتشار المطابع الخاصة التي كانت محصورة في الأديرة والمدارس التبشيرية. ومن بين أوائل المطابع الخاصة التي ساهمت في نشر اللغة العربية والعلوم في القدس وفلسطين، مطبعة جورجي حبيب حنانيا، ومطبعة باميلا جدع. انتشرت المطابع بعد ذلك في المدن الفلسطينية وأصبح لكل جريدة مطبعة خاصة بها، ومنها النفير، والكرمل، وفلسطين، والأخبار.

يعد العام ١٩٢٢م نقطة انطلاق للصحافة في فلسطين بشكل عام ولا ننسى أن عدد الصحف الصادرة في فلسطين حتى مطلع الحرب العالمية الأولى بلغ ٣٦ صحيفة منها السياسية والهزلية، وصدر أكثرها أسبوعياً أو مرتين في الأسبوع وصدرت وقتها ١٥ جريدة ومجلة منها تسع في القدس، وأربع في مدينة يافا، واثنتان في حيفا.

وبالنسبة لمدينة يافا، كانت هناك بعض المطابع القديمة، ومنها مطبعة دير الروم الأرثوذكس، والمطبعة البروتستنتية.[٤٠]

كانت معظم الصحف السياسية معارضة لسلطة الاحتلال ووسيلة للتعبير عن الرغبة الشديدة في الاستقلال. ولقد قامت الصحف الفلسطينية بدور مهم في الكشف عن أهداف الحركة الصهيونية لتهويد فلسطين، وشن حملات مكثفة ضد الهجرة الصهيونية والاستيلاء على الأراضي العربية. ومن الصحف السياسية التي صدرت في القدس صحف: الأصمعي، والقدس، والإنصاف، والنجاح، والنفير (التي أنشأها إيليا زكا). أما الصحف السياسية التي صدرت في مدينة يافا فمنها: «الاعتدال»، و«الأخبار الأسبوعية»، و«فلسطين» (التي أسسها عيسى العيسى ويوسف العيسى). كما صدرت بعدها «صحيفة المنادي» (التي أسسها سعيد جار الله ومحمد موسى المغربي). وقد أصدر الأخير «مجلة المنهل الأدبية» سنة ١٩٢٢م، وصدرت «صحيفة المحبة» عام ١٩٢٢م أيضاً لفضل الله فارس أبي حلقة. ومن أهم الصحف السياسية في يافا «صحيفة الكرمل»، التي أسسها نجيب نصار في حيفا أولاً ثم انتقلت بعدها إلى يافا، وكان الهدف من وراء تأسيسها محاربة الصهيونية، وكانت «الكرمل» أول من نبه العرب إلى خطر الحركة الصهيونية وفضح نواياها في تهويد فلسطين. وفي سنة ١٩٢٠، وبعد الحرب العالمية الأولى، عادت صحيفة الكرمل للصدور

سنة ١٩٢٠م واستمرت حتى سنة ١٩٤٢م، وكانت خلال ذلك تهاجم السياسة الاستعمارية البريطانية وتندد بالهجرة الصهيونية إلى فلسطين وتحرك الوعي الوطني. والجدير ذكره أنه لم يكن هناك في البداية صحف عبرية لعدم وجود من يلم بالعبرية في فلسطين، ولأن معظم أهل فلسطين كانوا عرباً، وتزيد نسبتهم على ٩٥٪ من السكان. على أنه، وفي بداية عهد الاحتلال البريطاني، صدرت في سنة ١٩٢٠م جريدة سياسية صهيونية باللغة العربية في مدينة يافا، وهي «السلام»، وكانت محاولة لخداع الرأي العام بالدعوة إلى التفاهم بين العرب واليهود.[٤١]

ظهرت، أيضاً، عدة مجلات أدبية ساهم كثيرون في إصدارها والكتابة فيها، ومن بينهم علي الريماوي، وخليل السكاكيني، وإسكندر الخوري البيتجالي، ونخلة زريق، وسليم اليعقوبي، وعيسى العيسى، وخليل بيدس. اهتمت صحافة تلك الفترة بنشر القصة والحكاية والرواية والشعر والترجمات، وعالجت الصحافة الأدبية في مدينة يافا على صفحاتها أيضاً الشؤون السياسية، واستعملها الكتاب مدخلاً إلى السياسة. وقد صدرت أربع عشرة جريدة ومجلة أدبية، من بينها أربع صحف مدرسية في القدس ويافا، وكان أولى الجرائد الأدبية في القدس صحيفة «الأصمعي» التي أصدرها لمدة سنة حنا جورجي واشترك في تحريرها خليل السكاكيني. كما كانت «مجلة النفائس العصرية» من أهم المجلات الأدبية في يافا، التي أسسها خليل بيدس في حيفا ثم انتقلت إلى يافا بعد ذلك، وبقيت تصدر حتى العام ١٩٢٢، ثم توقفت مع بقية الصحف بقرار بريطاني إلى أن عاودت الصدور في العام ١٩٢٣م، وكانت مجلة أسبوعية ثم أصبحت شهرية بعد أن نقلت إلى القدس. ولقد كانت «النفائس العصرية» منبراً للأدباء الذين التفوا حول بيدس ووثقوا بمذهبه الأدبي، وقد تخصصت المجلة في نشر القصة والأقصوصة، وكان أكثرها مترجماً عن الروسية التي كان بيدس يتقنها. وقد توقفت النفائس العصرية في العام ١٩٢٤م بعد أن وقف صاحبها حياته على ترجمة القصص والتدريس، وكان واحداً من المساهمين في الحركة الوطنية، ومن مؤسسي الجمعيات الإسلامية–المسيحية والداعين إلى عدم التعاون مع سلطات الانتداب. وكانت «مجلة الدستور» من أهم المجلات المدرسية التي صدرت في فترة الانتداب، وأنشأها خليل السكاكيني مؤسس المدرسة الدستورية وحررها معه جميل الخالدي، وكانا من رواد الأدب واللغة والصحافة في فلسطين منذ مطلع القرن العشرين. ولقد واصل خليل السكاكيني نشاطه في الحركة الوطنية زمن الانتداب وخدم في حقل التربية والتعليم وخلف الكثير من المؤلفات العلمية والأدبية والمقالات الوطنية.[٤٢]

وإذا كان البعض يقسم تاريخ الصحافة في فلسطين إلى مرحلتين هما مرحلة البدايات

التي تمتد حتى سنة ١٩١٩م، والمرحلة الثانية من ١٩١٩– ١٩٤٨م التي عادت الصحافة فيها إلى الظهور في فلسطين كافة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني الذي عهد إليه تطبيق وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

لقد شهدت هذه المرحلة تطوراً ونمواً سريعاً في الصحافة، على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المضطربة التي سادت البلاد، وقد ساعد على تطور الصحافة استعمال اللغة العربية في المدارس بوصفها إحدى اللغات الرسمية الثلاث، مما ساعد على إنماء الروح الوطنية والنهضة الفكرية والثقافية.[٤٣] وهكذا صدر في فلسطين بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٨م الكثير من الصحف والمجلات التي بلغ عددها ٢٤١ باللغة العربية، و٥ بلغات أجنبية. وقد تنوعت الصحف بين سياسية وأدبية واقتصادية ودينية ومتعددة الموضوعات، وتلك ظاهرة تميزت بها فلسطين بين البلدان المجاورة. ولقد برزت الصحافة السياسية على حساب الأنواع الصحافية الأخرى لاهتمام الناس بمصيرهم تحت حكم جديد فرض عليهم. كانت معظم الصحف السياسية في العشرينيات في مدينتي القدس ويافا إما مؤيدة لكتلة محمد أمين الحسيني (المجلسيين)، وإما مؤيدة لكتلة راغب النشاشيبي (المعارضين) وكان قليل منها مستقلاً. وأهم صحف المجلسيين صحيفة «الأقصى» (١٩٢٠م)، وصحيفة «الصباح» (١٩٢١م) وكانت تنطق بلسان اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني، و«جريدة الجامعة العربية» التي صدرت في العام ١٩٢٧م وحررها منيف الحسيني وطاهر الفتياني، وكانت الجريدة الرسمية للمجلسيين، واستمرت لتصبح لسان حال الحزب العربي الفلسطيني في الثلاثينيات. كانت سياسة هذه الصحف الطعن في الانتداب البريطاني والمطالبة بإلغاء وعد بلفور والوطن القومي لليهود. أما أهم صحف كتلة المعارضين فكانت «مرآة الشرق»، و«فلسطين» التي أصبحت جريدة الكتلة الرسمية واستمرت كجريدة لحزب الدفاع الوطني في الثلاثينيات. كما كانت صحف «القدس الشريف» لحسن صدقي الدجاني، و«النفير»، و«الكرمل» مؤيدة لهذه الكتلة واتبعت في سياستها المطالبة بإلغاء وعد بلفور، وإن دعت للتعاون مع سلطات الانتداب.[٤٤]

صدرت في العشرينيات أيضاً في مدينة يافا صحف مستقلة أصدرها بعض الشباب الفلسطيني اليافاوي المتحمسين الذين كانوا يدعون إلى الوفاق الوطني والوحدة العربية لمواجهة خطط الصهيونية والاحتلال البريطاني الذي بدأ يعمل لتطبيق وعد بلفور. ولقد كان من أهم تلك الصحف صحيفة «الجزيرة» التي صدرت عام ١٩٢٤م في مدينة يافا، وصحيفة «اليرموك» التي أصدرها كمال عباس ورشيد الحاج إبراهيم في حيفا عام ١٩٢٥م، وانتقلت بعد تأسيسها بشهر إلى مدينة يافا. وفي

السنة نفسها أصدر سليم عبد الرحمن جريدة «الاتحاد العربي» وهي الجريدة الوحيدة التي صدرت في طولكرم وكانت تطبع في يافا واستمرت لسنتين.[٤٥]

دخلت في ثلاثينيات القرن العشرين الصحافة الحزبية في مدينة يافا مرحلة جديدة نتيجة تبلور الحركة الوطنية، فقد أصبحت أكثر تنظيماً والتزاماً، وظهرت ستة أحزاب سياسية بين أعوام ١٩٣٢ و١٩٣٥م واتخذ كل حزب صحيفة تنطق باسمه. فقد أصدر حزب الاستقلال العربي، أول الأحزاب السياسية، «مجلة العرب» في القدس وترأس تحريرها عجاج نويهض، وبعد أن توقفت سنة ١٩٣٤م صدرت «جريدة الدفاع» في يافا عام ١٩٣٩م، وأسسها إبراهيم الشنطي، وبقيت ملتزمة بسياسة الحزب إلى عام ١٩٤٢، ثم تبعتها صحيفة «فلسطين» بيافا لتخدم حزب الدفاع الوطني، محاولة إحياء الحركة الوطنية التي كانت قد ضعفت بعد إجهاض الثورة ١٩٣٦-١٩٣٩م. وقد أصدر حزب الدفاع الوطني صحيفة «الجامعة الإسلامية» سنة ١٩٣٣م وأصدرها الشيخ سليمان التاجي الفاروقي في يافا. وعندما تألف الحزب العربي الفلسطيني في سنة ١٩٣٥م، أصبح أكثر الأحزاب امتلاكاً للصحف التي تعبر عن سياسته. وقد أصدر في تلك السنة، بالإضافة إلى صحيفة الجامعة العربية في يافا، «مجلة الشباب»، و«الأوقات العربية»، و«الوحدة العربية»، و«اللواء»، إلا أنها توقفت بسبب الرقابة الشديدة عليها.[٤٦] وفي عام ١٩٣٦م عاد جمال الحسيني رئيس الحزب وأصدر صحيفة «اللواء اليومية» التي استمرت في الصدور حتى عام ١٩٤٨، ثم صدرت «الوحدة» سنة ١٩٤٥، و«النضال» سنة ١٩٤٦، وترأس تحريرها إميل الغوري الذي حرر في صحف الحزب السابقة، وهو أحد رفاق محمد أمين الحسيني، وعمل معه في الهيئة العربية العليا. كما أصدر مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني في يافا جريدته «الكفاح» في عام ١٩٣٥م، واستمرت لسنة واحدة فقط. أما حزبا الإصلاح والكتلة الوطنية فلم يصدرا صحفاً خاصاً بهما واعتمدا على الصحف الأخرى في مدينة يافا لنشر برامجهما السياسية. وكما سبق التنويه، كانت أهم مطالب الصحافة الحزبية في الثلاثينيات تتمثل في إلغاء وعد بلفور، ووقف الهجرة الصهيونية، ومنع تسرب الأراضي إلى اليهود، وإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإقامة حكم وطني، كما أن الصحف عالجت المواضيع ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية السيئة الناتجة عن الهجرة الصهيونية، ودافعت عن الفلاحين والعمال الذين أصبحوا بلا أرض.[٤٧] عملت تلك الصحف، أيضاً، لإيصال برامج الأحزاب إلى الجماهير الفلسطينية في سني الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩م). وقد أصدرت الصحف الكبرى صحفاً بشكل غير منتظم لتنوب عنها في حال تعطيلها. وهكذا أصدرت فلسطين «جريدة الأخبار»، وأصدرت

الدفاع ثلاث صحف هي: «الفجر» و«الحياة» و«الجهاد»، وصدر عن اللواء جريدة «اللهب».[٤٨]

وبالنسبة للصحافة الأدبية صدر في زمن الانتداب، بالإضافة إلى الصحف اليومية والأسبوعية التي كانت تنشر إنتاج الأدباء من شعر وقصة، عدد من المجلات الأدبية المتخصصة بلغ بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٨م نحو ٢٩ مجلة أصدرها الأدباء والأندية الثقافية والمدارس والمعاهد العلمية. ففي العشرينيات صدرت ١٣ نشرة أدبية في مدينة يافا، من بينها ٤ مجلات مدرسية، كانت أولاها مجلة دار المعلمين عام ١٩٢٠م، والتي أصبحت مجلة الكلية العربية عام ١٩٢٧م، وكان يترأسها أحمد سامح الخالدي. وأيضاً صدرت «مجلة روضة المعارف» عام ١٩٢٢م وبقيت حتى نهاية الانتداب البريطاني، وكانت أبرز المجلات الأدبية في العشرينيات بعد مجلة النفائس العصرية التي توقفت عام ١٩٢٤م. وهناك مجلة «زهرة الجميل» التي أصدرها جميل البحري في حيفا، والتي كانت طباعتها في مدينة يافا وبقيت حتى عام ١٩٢٧م. وكانت هناك «الروايات الأهلية» وهي مجلة شهرية قصصية كانت تصدر في القدس ويافا. وفي الثلاثينات شهدت فلسطين عامة، ومدينة يافا خاصة، مولد عدة مجلات أدبية من بينها مجلة «الأخلاق» التي صدرت في العام ١٩٣١م، وكتب فيها الشبان والأدباء المعروفون، ومن بينهم خليل بيدس وعجاج نويهض. وفي العام ١٩٣٣م صدرت مجلة «المطرقة»، وفي العام التالي صدرت «مجلة الفجر». عالجت تلك المجلات في صفحاتها مواضيع اجتماعية وأدبية وتهذيبية وانتقادية شتى.[٤٩]

وفي الأربعينيات نشطت الحركة الأدبية في يافا وامتازت بالنضج الفني وبرز عدد من الأدباء الذين نشروا إنتاجهم في الصحف والإذاعة الفلسطينية والمجلات التي أصدرها مكتب المطبوعات في القدس ويافا وصدرت عدة مجلات وجرائد أدبية في القدس، منها «الغد» (١٩٤٥م)، وجريدة أو مجلة «الرأي العام» (١٩٤٦م) لأحمد خليل العقاد في يافا، وظهرت مجلات أدبية أصدرتها الأندية والجمعيات الثقافية في مدينة يافا وتجاوز عددها ثلاثين نادياً ومن بينها «مجلة أنصار الثقافة» (١٩٤٤م)، و«المنبر» (١٩٤٦م) والتي صدرت في يافا، و«المجلة الطبية العربية الفلسطينية» (١٩٤٥م)، و«إصلاح القرية العربية» (١٩٤٧م) الصادرة في القدس، وظهرت في الصحافة الأدبية في الثلاثينيات والأربعينيات أسماء بعض الأديبات ومنهن ماري شحادة زوجة بولس شحادة صاحب مرآة الشرق، وساذج نصار زوجة نجيب نصار صاحب الكرمل، وأسماء طوبي، وسميرة عزام وفدوى طوقان وقدسية خورشيد.[٥٠]

أما الصحافة الاقتصادية في مدينة يافا فسارت جنباً إلى جنب مع الصحافة السياسية لأن نشاط الحركة الوطنية السياسية في زمن الانتداب لم ينفصل عن النشاط الاقتصادي،

فقد هدفت سياسة الانتداب والصهيونية إلى تدمير الاقتصاد الوطني، وبالذات ما كان له مردود مادي من ميناء يافا. فقد شهدت العشرينيات صدور خمس نشرات اقتصادية عالجت المشكلات الاقتصادية والتجارية الناجمة عن الهجرة الصهيونية، ومنها «جريدة حيفا» (١٩٢١م) التي كانت تطبع في مدينة يافا وكان اتجاهها اشتراكياً عمالياً، ثم تبعتها «جريدة اتحاد العمال» في القدس (١٩٢٥م) والتي كانت تصدر لحماية شؤون التجارة والصناعة والزراعة وتنظيمها.

أنشأ العرب الغرف التجارية التي بلغ عددها ثماني غرف في العام ١٩٣٨م، أصدر بعضها نشرات خاصة، كانت أولاها النشرة التجارية لغرفة تجارة يافا الوطنية عام ١٩٢٤م، والمجلة التجارية لغرفة تجارة حيفا (١٩٢٥م). وصدرت في القدس مجلة الاقتصاديات العربية (١٩٣٥م).[٥١]

بلغ عدد العاطلين عن العمل بين العمال العرب في الأربعينيات نحو ثلاثين ألف عامل، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب، ومنافسة العمال الصهيونيين المهاجرين فصدرت نتيجة لذلك ثماني نشرات اقتصادية تدافع عن العمال والفلاحين، وكان من بينها «العامل العربي» (١٩٤٥م) وكانت لسان حال جمعية العمال الفلسطينية في يافا وكانت النشرة تصدر يومياً بالعربية وأسبوعياً بالإنجليزية. وفي عام ١٩٤٦ صدرت «النشرة الاقتصادية» عن مكتب الخدمات العامة في يافا، و«المجلة الزراعية العربية» عن شركة الصناعات الكيميائية الإمبراطورية (في الشرق) في مدينة يافا أيضا.[٥٢]

الموسيقى والغناء والشعر

لاشك في أن التعبير الغنائي بمصاحبة الموسيقى والرقص شمل مساحات واسعة من نشاطات الحياة الشعبية في فلسطين، خصوصاً في مناسبات الأفراح والمواسم والاحتفالات الشعبية. ومن الواضح أن هناك ملامح مشتركة بين التراث الفلسطيني وأقطار المشرق العربي، حتى أن أكثر من نصف التراث الفلسطيني هو تراث مشترك مع تلك الأقطار. أما على صعيد الموسيقى المحترفة/الموسيقى المتقنة فإنها لم تكتسب ملامحها الواضحة المحددة على أرض فلسطين إلا في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين.[٥٣]

تجسد دور فلسطين في الموسيقى المحترفة بعد إنشاء إذاعة القدس عام ١٩٣٦م، وإذاعة الشرق في يافا عام ١٩٤٠م. وبعدها أصبحت مدينتا يافا والقدس مركز لقاء وتفاعل بين مجموعات كبيرة من الموسيقيين والمغنين في مصر وبعض السورين واللبنانيين.[٥٤]

كانت فلسطين بمثابة جسر ثقافي في المشرق العربي لم ينقطع إلا سنة ١٩٤٨م، مع النكبة. ومن الأغنيات الشعبية التي وردت

على فلسطين من مصر «يا شادي الألحان» و«يا عزيز عيني» لسيد درويش، بالإضافة إلى أغنيات مشتركة بين فلسطين وسورية ولبنان مثل «الميجانا»، و«العتابا»، و«الدلعونة»، وكانت تلك الأغاني تردد بالعامية لأنها كانت تمتاز عن الفصحى بسهولة تعبيرها عن الحياة اليومية وسهولة تداولها.[٥٥]

كان الغناء الشعبي إما ينفرد به فنان واحد متخصص، أو أغنيات جماعية تؤدى في المناسبات. ومن الغناء الشعبي اشتهرت الأغاني الدينية، وكانت تؤدى في المناسبات الدينية الكبرى كعيد الفطر وعيد الأضحى عند المسلمين، ترافقها التقاليد الشعبية التي تمارس في شهر رمضان، وكذلك أعياد الميلاد والفصح عند المسيحين. وهناك أوصاف مختلفة للأغاني الشعبية مثل أغاني العمل (أغاني البنائين، وأغاني استسقاء المطر، وأغاني الصيادين، وأغاني الحرفيين)، وكان لكل لون أداؤه الخاص، حيث جمع مفهوم التراث الموسيقي الشعبي مختلف الأعمال الموسيقية الغنائية والشعرية التي يؤديها الشعب ويتضمن مختلف أنواع التراث.[٥٦]

تنوعت القوالب اللحنية المصاحبة للغناء والرقص، وكانت تختلف أحياناً بين شمال فلسطين التي ارتبطت أكثر بسورية ولبنان، وبين جنوبي البلاد التي كانت يغلب على مقام الموسيقى الشعبية الفلسطينية فيها مقام البياتي، ولهذه الظاهرة تأثير على تجويد القرآن الكريم وتركيز مقاماتها، لأن البياتي هو المقام الأساسي في تجويد القرآن الكريم.[٥٧]

وهناك الموسيقى المحترفة التي يمكن تقسيمها إلى حقبتين واضحتين. الحقبة الأولى تتضمن ما قبل إنشاء اذاعتي القدس والشرق الأدنى في يافا، وهي المرحلة التي كان الازدهار الاقتصادي فيها يزحف إلى المدن الفلسطينية، فأخذت مجالس الطرب المزدهرة في القاهرة وحلب تسارع بالمجيء إلى القدس ويافا وحيفا. لقد أخذ كبار المغنين والملحنين يصلون فلسطين، وأخذت أغاني عبده الحامولي ومحمد عثمان وخليل القباني والشيخ سلامة حجازي تنتشر وتؤدى في الصالونات والمناسبات والحفلات، خصوصاً مع انتشار الفونوغراف والأسطوانات المسجلة. ومن أشهر الموسيقيين الذين زاروا فلسطين، عازف الكمان الحلبي المشهور وملحن الموشحات «عمر البطش» الذي يعد مرجعاً في الموشحات والقدود الحلبية، والشيخ المصري محمود صبح وغيرهم. أما المرحلة الثانية فكانت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، وفيها انتشرت أجهزة الراديو وأسطوانات أم كلثوم وعبد الوهاب وأناشيد فليفل إخوان في بيروت وغيرهم، وتكونت في فلسطين فرقة للموسيقي العربية وأوركسترا سيمفونية (أغلب أفرادها من الأجانب)، كما اشترك في فرقة الموسيقى العربية يحي اللبابيدي اللبناني وجميل عويس عازف الكمان المصري الشهير. ومن الملحنين

الفلسطينيين يحيى السعودي من يافا، ورياض البندك. ومن المغنين فهد نجار وكاظم السبايس ومحمد غازي. ومن المغنيات ماري عكاوي.[٥٨]

لعبت الإذاعات دوراً مركزياً في الترويج الثقافي، والاقتصادي، والسياسي، وأنماط التفكير والسلوك بما حقق الفوز للدول الأكثر تقدماً واستخداماً للوسائل الأكثر تقنية في هذا المجال، وعزز التفاعل والتعاون الثقافي مع الشعوب والأمم للحفاظ على أصالة وتراث ومعتقدات كل أمة. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، وصدور إعلان الانتداب البريطاني على فلسطين في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠م، وصدور تصريح وعد بلفور ١٩١٧ الذي جاء فيه أن حكومة بريطانيا ستعمل بكل الوسائل على إيجاد دولة يهودية على أرض فلسطين، على الرغم من أن هذا الوعد يتنافى مع العرف الإنساني والقانون الدولي ظهرت في فلسطين أول محطة بث إذاعي عام ١٩٣٦، وأصبح للفلسطينيين تجربة إذاعية.[٥٩]

بالنسبة ليافا كانت هناك إذاعة الشرق الأدنى التي انتقلت من جنين إلى مدينة يافا عام ١٩٤١م واستقدمت كبار الفنانين والفنانات من مصر، مثل مدحت عاصم، وكارم محمود، وعبد العزيز محمود، ومحمد عبد المطلب، وفتحية أحمد، وشهرزاد، كما سجلت محطة الشرق الأدنى بعض المقطوعات من ألحان محمد عبد الوهاب وأشهرها همسة حائرة، وكل ده كان ليه، واستقطبت عازف الزق الشهير محمد عبد الكريم وصابر الصفح، ومن الفلسطينيين حليم الرومي، وإحسان فاخوري، وروحي الخماش. ولقد توقف النشاط الموسيقي مع أحداث نكبة عام ١٩٤٨م وانتقل الفنانون إلى دمشق وبيروت وبغداد.[٦٠]

ومن موظفي إذاعة الشرق الأدنى في يافا: فهمي شما، ومحمد الغصين، وصبحي أبو لغد، وعبد المجيد أبو لبن، وأحمد جرار، وموسى الدجاني، وسعدي أبو ضهير، ومحمد بيبي.[٦١]

الجمعيات والاتحادات الثقافية والفنادق ودور السينما والمقاهي

شهدت فلسطين ظهور عشرات الجمعيات والروابط والاتحادات التي قامت بأدوار سياسية واجتماعية وثقافية، وهدفت في الأساس إلى نشر الوعي الوطني وتعزيزه، كما دفع بعضها عجلة الثقافة خطوات إلى الأمام بفضل المحاضرات والمدارس والمراكز التي افتتحتها. ومن أهم تلك الجمعيات والاتحادات في يافا في تلك الفترة:

- **جمعية الشبان المسلمين:** تأسست في عشرينيات القرن العشرين، وكان النشاط السياسي أبرز اهتماماتها، كما كانت تتدخل لمساعدة المعتقلين في السجون وتسعى لمقاومة سياسة بيع

الأراضي مما أدى إلى إغلاقها فترات طويلة قبل العودة لممارسة دورها. ومن ضمن أنشطة الجمعية افتتاح مدرسة في المنشية هي «الفيصلية»، وافتتاح فصول لتعليم الأميين، وكذلك تعليم مبادئ اللغة الإنجليزية. كما أقامت الجمعية «مستوصف فيصل» في حي المنشية.[٦٢]

-**جمعية الهلال الأحمر:** تأسست في بداية القرن العشرين لمساعدة الفقراء والمنكوبين.

-جمعية مار أنطون: تأسست عام ١٩٢١م.

-**جمعية الشبان المسيحية:** تأسست عام ١٩٢٢م، وافتتحت مدرسة لتعليم اللغتين العربية والإنجليزية، وكانت قاعة الجمعية تنظم محاضرات دورية ثقافية واجتماعية.

-**الجمعية الكاثوليكية:** تأسست عام ١٩٣١م.

-**جمعية مدارس يافا:** تأسست عام ١٩٣١م، أسسها سليم الطيبي بهدف محاولة توحيد برامج التعليم في المدارس الأهلية والدفاع عن حقوق تلك المدارس.

-**جمعية الهداية الإسلامية:** تأسست عام ١٩٣٣م لنشر ما دعا إليه الإسلام من علم نافع وعمل مجيد.

-**جمعية نجدة الفتاة:** تأسست عام ١٩٤٠م، أسستها زوجة عبد الرؤوف البيطار لوقاية الفتيات من التشرد. ولقد افتتحت الجمعية نادياً لتعليم الفتيات بالعلوم الابتدائية والأشغال اليدوية.[٦٣]

-**رابطة المثقفين العرب في يافا:** تأسست عام ١٩٤٤م واتخذت من دار الأوقاف مقراً لها. كانت اللاطائفية أهم مبادئها لتوحيد الشباب الواعين وتوحيد جهودهم نحو رفع مستوى الأمة الثقافي والاجتماعي والأدبي، والمطالبة بفتح مدارس جديدة وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً، وتنظيم محاضرات وتوزيع نشرات والسعي لإقامة مكتبة عمومية.

-**جمعية اتحاد معلمي المدارس الأهلية:** تأسست عام ١٩٣٢م لمساعدة المعلمين والدفاع عن حقوقهم وتأسيس مدارس أهلية وفتح أقسام ليلية لمكافحة الأمية والسعي لدى الحكومة لفتح مدارس جديدة لسد حاجة أبناء يافا.

-**جمعية اتحاد المعلمين والمتعلمين بيافا:** أسسها «محمد عطية» في سنة ١٩٣١م بهدف السعي لدى الدوائر الحكومية والشركات لتوظيف أكبر عدد من الشبان المتعلمين والعمل على زيادة رواتب المتعلمين.

-**جمعية الإخاء الأرثوذكسي:** تأسست مع بداية القرن العشرين بهدف ترقية شؤون الطائفة الأرثوذكسية من النواحي الاجتماعية والأدبية.

-**جمعية الإخاء الإسلامية:** تأسست عام ١٩٤٥م وأهم أهدافها الاهتمام بمحلة تل الريش وسكنة درويش.[٦٤]

-**جمعية السيدات الأرثوذكسية:** تأسست عام ١٩١٠م للإسهام في الأعمال الخيرية، وكانت تدير مدرسة للإناث وتقيم الحفلات لجمع التبرعات والمساعدات وحث الأهالي على تعليم الإناث.

-**جمعية التعاضد الإسلامي الخيري:** تأسست عام ١٩٢٨م، ومؤسسها محمد نسيبه، وهدفها الارتفاع بالشؤون الاقتصادية والأخلاقية والأدبية، وكانت تفتح أبوابها ليلاً لتعليم الأميين القراءة والكتابة باللغة العربية والإنجليزية والعبرية، وكانت تعالج الفقراء مجاناً.

-**جمعية السيدات العربيات:** أنشئت أوائل الثلاثينيات بهدف مشاركة الرجال في الأعمال السياسية، وكانت تشارك في المناسبات الوطنية والاجتماعية، وتقوم بجمع التبرعات وتوزيعها على الفقراء والدعوة إلى مقاطعة البضائع الأجنبية وتشجيع البضائع الوطنية.

-**جمعية الإصلاح الإسلامية:** تأسست عام ١٩٣٢م للعمل على رفع مستوي الأفراد دينياً وعلمياً وأخلاقياً واجتماعياً. ولقد افتتحت مدرسة وأقامت لها بناية خاصة، وكان لها بعض الفروع لمكافحة الأمية.

-**جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** أسسها محمد الدرويش أحمد «قاضي شرعي يافا» في العام ١٩٣٥م، للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

-**جمعية التعاون الإسلامي اليافي:** تأسست في عشرينيات القرن العشرين، وأهدافها إرسال بعثات علمية إلى الغرب، وتأسيس كلية في يافا على غرار الكلية العربية بالقدس، على ألا تكون تابعة للحكومة.[٦٥]

-**جمعية التعليم الخيري الأهلية:** تأسست في الأربعينيات، وكان هدفها الاهتمام بالتعليم وإيجاد طرق لتحسينه وتطويره، وطالبت المندوب السامي والبلديات بتقديم العون إلى المدارس، وكانت تشرف على مدرستي التعليم بالنزهة وبستان النهضة في العجمي.[٦٦]

يمكن القول إن الجمعيات السابقة في مدينة يافا كانت عاملاً من العوامل البارزة في نهضة القطر الفلسطيني في فترة الانتداب البريطاني، وباعثاً على وعي التيارات السياسية التي كان المستعمر يخلقها لدفع هذا القطر وجرفه نحو نهاية بعيدة عن مصلحة الشعب الفلسطيني.

شهدت يافا إنشاء العديد من الفنادق، وهي «فندق كليف» في سكنة هريش، وامتلكته عائلة بركات [*] و«فندق رمسيس» في أول شارع يافا تل أبيب. و«فندق القدس» في حي الملكان، وبُني خصيصاً لاستقبال إمبراطور ألمانيا في سنة ١٨٨٩م عندما زار فلسطين. و«فندق الجزيرة» في شارع بسترس. و«فندق كونتنتال» في أول شارع النزهة بميدان البلدية، وكان يقع بجانب عدة فنادق صغيرة منتشرة في شارع المنشية وبعض شوارع وسط المدينة.[٦٨]

السينما:

تعود بدايات السينما الفلسطينية إلى «الأخوين إبراهيم وبدر الأعمى، واللذين عرفا فيما بعد بالأخوين لاما وهما ابنان لوالدين فلسطينيين هاجرا من بيت لحم إلى تشيلي في مطلع القرن العشرين، في العام ١٩٢٦ قرر الأخوان الاتجاه إلى فلسطين وإنشاء صناعة سينمائية هناك فأخذا معهما معدات سينمائية وتوجها إلى فلسطين في الباخرة وفي فلسطين حاولا تصوير فيلم في مدينة يافا، لكن سلطات الانتداب البريطاني أعاقت عملهما مرةً ثانية فاضطرا أن يتوجها إلى مصر وقررا البقاء في مدينة الإسكندرية.[٦٩]

تجدر الإشارة إلى أن البعض يعيد بدايات السينما الفلسطينية إلى ثلاثينيات القرن العشرين «فغالبية الروايات التي أرخت لبداية الإنتاج في السينما الفلسطينية والتي اعتمدها المؤرخون أو الباحثون ترى أنه ينسب التاريخ الأول لنشوء السينما الفلسطينية إلى العام ١٩٣٥».[٧٠] وذلك عندما قام إبراهيم حسن سرحان مواليد ١٩١٦ بتصوير الملك سعود خلال مجيئة إلى فلسطين عام ١٩٣٥ وقد عرض هذا الفيلم وطوله (٢٠ دقيقة) عن زيارة الملك سعود لفلسطين، وتنقّله بين القدس ويافا، يُذكر أن من رافق الملك سعود في تلك الرحلة، كان الحاج محمد أمين الحسيني، أحد أبرز الزعامات الدينية والوطنية، في فلسطين، حينذاك، ولفترة طويلة لاحقة، قبل النكبة وبعدها، ويُعدُّ تصوير هذا الفيلم، إن صحَّ الأمر، مجرد مغامرة فردية من إبراهيم حسن سرحان، إذ كان (وفق الرواية التي يقدمها الباحث عدنان مدانات في الموسوعة الفلسطينية، والتي يتفق فيها مع ما اعتبره المخرج العراقي قاسم حَوَل اكتشاف أول سينمائي فلسطيني)، قد اشترى كاميرا تدار باليد، وقرأ كتباً عن فن التصوير والعدسات والطبع والتحميض، وكان وحده يقوم بتطبيق ما يقرأ، ويصنع الأجهزة بنفسه، بما فيها طاولة المونتاج.[٧١]

يُقال إن إبراهيم حسن سرحان بقي يصور أفلاماً دعائية إعلانية قصيرة، حيث يُروى أنه أسس شركة إعلانات مع الصحافي زهير السقا، في مدينة يافا، وأنجز مقدمة سينمائية قصيرة يظهر فيها الحاج أمين الحسيني مع العلم الفلسطيني، وكانت هذه المقدمة تُعرض قبل عرض الأفلام في الصالات السينمائية بفلسطين، في تلك الفترة.. وبعد النكبة التي وقعت في العام ١٩٤٨، نزح إبراهيم حسن سرحان إلى الأردن، حيث يُروى أنه أخرج أول فيلم روائي أردني طويل عام ١٩٥٧.. ولقد عاش بقية حياته، حتى وفاته عام ١٩٧٦، في مخيم شاتيلا، جوار بيروت، يعمل سمكرياً، في بيت متواضع.[٧٢]

من جهة أخرى، يذكر أن الفلسطيني

محمد صالح الكيالي» كان قد أسس استوديو للتصوير الفوتوغرافي في يافا سنة ١٩٤٠، وسافر بعدها إلى إيطاليا لدراسة السينما، بعد عودته من إيطاليا تعاون مع مكتب الجامعة العربية، الذي كلفه إخراج فيلم عن القضية الفلسطينية، الذي لم ينجز بدوره بسبب النكبة.[٧٣]

من أقدم دور السينما في يافا «سينما الطوبجي» التي استمرت في تقديم الأفلام الصامتة وتوقفت بعد التحول إلى السينما والأفلام الناطقة. و«سينما أبولو» التي كانت من أقدم دور السينما بيافا أيضاً وكانت تقع في أول شارع كرم الزيتون، وكان فيها قاعتان: الأولى شتوية، والثانية مكشوفة للعروض الصيفية. وهناك «سينما الحمراء» التي كانت أفخم دار عرض سينمائي في يافا، وكانت تقع في شارع جمال باشا. وقد نزع اليهود رخامها الأبيض الجميل الذي كان يكسو جدرانها الخارجية. وهناك «سينما نبيل» التي كانت أحدث دار عرض في يافا، وكانت تقع قريبة من شارع جمال باشا. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك «سينما الشرق» و«سينما الرشيد» و«سينما فاروق» الصيفية.[٧٤]

وما سبق ذكره عن دور السينما وانتشارها في مدينة يافا يوضح أنه كان هناك انفتاح في الحياة الثقافية في المدينة في فترة الانتداب البريطاني، مما يدل على أن السكان كانوا على درجة عالية من التحضر والتمدن، وهو ما يظهر جلياً من وجود عدد من دور السينما في فترة الانتداب. وعلى كل لم تكن فلسطين غريبة عن باقي البلدان العربية التي كان بها اهتمام بالثقافات الجديدة من مسارح ودور سينما، لذلك اهتم اليافاويون بدور السينما لعرض ما يمكن عرضه للعالم من الأفلام الصامتة والثقافية الهادفة.

وفي إطار التطور الاجتماعي والنشاط الثقافي، شهدت يافا العديد من المقاهي المشهورة، ومنها «قهوة أبو شاكوش» التي كانت من أقدم مقاهي يافا، وكانت تقع في شارع جمال باشا. و«قهوة الباريزيانا» و«قهوة اللمداني» وكلتاهما تقع في شارع جمال باشا. و«قهوة الحاج سعدو أبو الخير» وكانت تقع في شارع العجمي. و«قهوة القدس» وكانت تقع بالقرب من ميدان البلدية. و«قهوة برستول» وكانت تقع خلف شارع بسترس. و«قهوة الانشراح» وكانت تقع في شارع المحطة بطريق المنشية. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عدة مقاه في الصلاحي، ارتادها في الأساس تجار البرتقال وعماله في يافا، وأهمها «قهوة داعود». أما وسط حي العجمي القديم فعرفت منطقة سميت بـ «منطقة القهاوي» وقد وجدت فيها ثلاثة مقاه، هي: «قهوة إحميد» في آخر شارع العجمي قبل مستشفى الحكومة، و«مقهى يحيى الكبوب» وعرفت باسم «قهوة

التيوس» في منطقة كرم الزيتون، و«قهوة الأحول» في طريق الميناء.[٧٥]

كما كانت هناك العديد من الأندية في يافا، ومنها «النادي الأنطوني»، و«النادي الأولمبي للملاكمة والمصارعة»، و«نادي جمعية الشبان المسلمين» الذي كان من أقدم المؤسسات التي أقيمت في يافا مع بدء الانتداب، وكان محظوراً على موظفي الحكومة الاشتراك في عضوية هذا النادي الوطني. وهناك «نادي جمعية التضامن الإسلامي»، و«نادي جماعة زهرة الأقحوان للسيدات»، و«نادي فرقة الكشافة الإسلامية» بيافا. كما كانت هناك أندية ومقاه ومنتزهات كانت تقام على شاطئ بحر يافا ويقتصر نشاطها على فصل الصيف.[٧٦]

خاتمة

هكذا كانت الحياة في يافا، عروس البحر، ودرة المدن الفلسطينية. كانت عامرة بالحياة بالنشاط بالثقافة مزدهرة صناعياً وتجارياً ومتقدمة صحياً وتعليمياً. كانت تخطو مثل كل المدن الكبرى نحو العلو والشموخ لولا النكبة وما نتج عنها من تدمير وتخريب وتهجير. لكن على الرغم من ذلك تبقى فلسطين وتبقى هذه الشواهد الدليل القاطع على زيف الرواية الصهيونية وكذبها وافترائها على الشعب الفلسطيني وحضارته التي كانت تضاهي وقتها كل من يجاوره من الشعوب.

مصورة فلسطينية من حي العجمي على شاطئ بحر يافا عام ١٩٣٢م

المصدر: خير الدين أبو الجبين: حكايات عن يافا، دار الشروق للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٥م.

صحيفة فلسطين ١٩٢٢م:

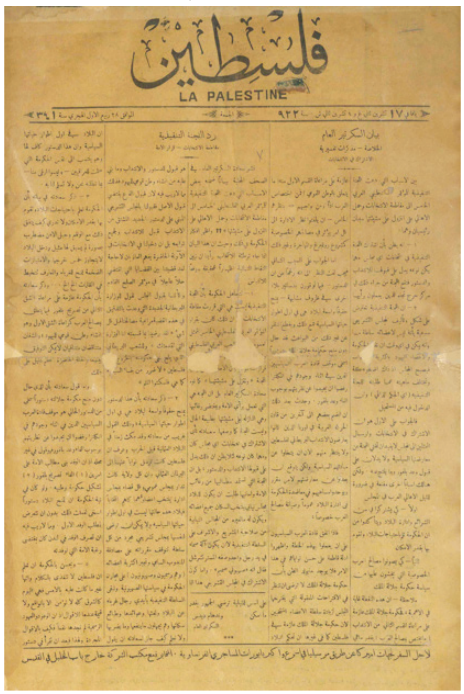
فلسطين
LA PALESTINE

الهوامش والمراجع

١ دوماني بشارة: المحذوفين من السرد التاريخي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٨٤، بيروت، لبنان، خريف ٢٠١٠، ص٤٢.

٣ نادرة شلهوب: القدس وفلسطين والسياسات اليومية الكولونيالية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٨٥، شتاء ٢٠١٠، ص٦٤.

٤ نور الدين مصالحة: طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني ١٩٤٨-١٩٨٢، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٧٣، ١٩٨٦، ص٣٨.

٥ دانييل مونتيرسكو: المجتمع الفلسطيني في يافا، تقرير اجتماعي حول التجارة والصناعة في يافا، مجلة الدراسات الفلسطينية بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص١٤٢.

٦ مزاوي خوري: السياسة الإقليمية في يافا، ١٩٨٢، ص٦٨.

٧ نيوتن فرنسيس أملي: خمسون عاماً في فلسطين، ترجمة وديع البستاني، عمان، ١٩٧٩، ص١٨٤.

٨ علي المليجي: مرجع سابق، ص٩.

٩ هنيدة غانم: مواقف وقضايا فلسطينية من (١٩٢٢- ١٩٤٨)، الناصرة: مجلة جمعية نساء ضد العنف، المجلد١٧، العدد٢٢، ٢٠٠٥، ص٦٤.

١٠ حكومة فلسطين: جدول المواقع التاريخية والأبنية الأثرية، الملحق رقم٢، العدد الممتاز، ١٣٧٥، من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني، ١٩٤٤، ص١٨.

١١ علي حسن الباوب: موسوعة يافا الجميلة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المجلد١، ٢٠٠٣، ص٢٣٢.

١٢ أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩، ص١٢٧.

١٣ مدونة إبداعات فلسطينية: يافا في ذاكرة التاريخ، ٢٠١٢، ص٢.

١٤ عز الدين غربية: مرجع سابق، ص٣٢.

١٥ أحمد سامح الخالدي: أهل العلم والحكم في ريف فلسطين، وزارة الثقافة والإعلام، عمان، ١٩٦٨، ص٨٦.

١٦ عز الدين غربية: مرجع سابق، ص٨٩.

١٧ أحمد الشقيري: قضايا عربية، بيروت، ١٩٦١، ص٢٤٢.

١٨ إلياس مزاوي ومكرم خوري: السياسة الحيزية في يافا، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٣، ص٩٣.

١٩ صحيفة فلسطين ١٥ كانون الأول ١٩٢٢ص٦.

٢٠ بهجت صبري: البلدان الفلسطينية خلال الحرب العالمية وفترة الانتداب ١٩١٤-١٩٤٩، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين، ١٩٨٢، ص٢٣٤.

٢١ نادر أبو الجبين: تاريخ المدن الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص١٣٨.

٢٢ حكومة فلسطين: مرجع سابق، ص٧٦.

٢٣ نادر أبو الجبين: مرجع سابق، ص١٣٤.

٢٤ نبيل الأغا: مدائن فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٣، ص٦٦.

٢٥ حكومة فلسطين: مرجع سابق، ص٧٦.

٢٦ شحادة إمطانس: إعاقة التنمية، السياسات الاقتصاديّة الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية في فلسطين عام (١٩٤٤-١٩٦٧)، مركز حيفا للدراسات، ٢٠٠٦، ص٦٤.

٢٧ مجلة الدراسات الفلسطينية: القدس وفلسطين والسياسات اليومية الكولونيالية، العدد٨٥، شتاء٢٠١١، ص٦٤.

٢٨ حكومة فلسطين: جدول المواقع التاريخية والأبنية الأثرية، الملحق رقم٢، العدد الممتاز، ١٣٧٥ من الوقائع الفلسطينية، المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني، ١٩٤٤، ص٢٣.

٢٩ دانئيل مونتيرسكو: المجتمع الفلسطيني في يافا، تقرير اجتماعي تخطيطي للمدينة وقراها، القدس، ٢٠٠٧، ص٥٤.

١ صبري جريس: العرب في إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، جزء٢، ١٩٦٧، ص١٤٥.

٣١ ماثيوز وعقراوي: التربية في الشرق الأوسط العربي، الترجمة العربية، المطبعة العصرية، القاهرة، ص٢٩٨. وقد وضع المؤلفان تقريرهما من فلسطين على أثر زيارتهما لها في أوائل عام ١٩٤٦م.

٣٢ محمد سعد بن منيع: الطبقات الكبرى، المجلد٧، العدد٢١، دار صادر للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٥٨، ص١٣٤.

٣٣ إبراهيم العابد: العنف والسلام: دراسة في الإستراتيجية الصهيونية من عام ١٩٤٢-١٩٤٤، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، جزء٢، ١٩٦٧، ص٢٦٧.

٣٤ بطرس البستاني: مرجع سابق، ص٨٥.

٣٥ حكومة فلسطين: جدول المواقع التاريخية والأبنية الأثرية، ملحق رقم٢، العدد الممتاز ١٣٧٥، من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في تشرين الثاني ١٩٤٥، ص٤٢.

٣٦ حكومة فلسطين: المصدر السابق، ص٤٤.

٣٧ أحمد سامح الخالدي: أهل العلم والحكم في ريف فلسطين، وزارة الثقافة والإعلام، عمان، ١٩٦٨، ص١٢٤.

٣٨ عيسى السفري: مصدر سابق، ص٦٢.

٣٩ يوسف خوري: الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦- ١٩٤٨، مجلة شؤون فلسطينية، المجلد الرابع، العدد١٣، بيروت، ١٩٧٦، ص١٢.

٤٠ فيليب دي طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الرابع، بيروت، لبنان، ١٩٥٧، ص٢٨.

٤١ أحمد خليل العقاد: الصحافة العربية في فلسطين، الجزء الأول، دمشق، سورية، ١٩٦٦، ص٦٨. مروة أديب: الصحافة العربية، نشأتها وتطورها، بيروت، لبنان، ١٩٦٨، ص١١.

٤٢ عبد الرحمن ياغي: حياة الأدب الفلسطيني الحديث من أول النهضة حتى النكبة، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، بيروت، ١٩٦٨م، ص٣٣.

٤٣ محمد صالحة: تاريخ الصحافة العربية، نشأتها وتطورها، عمان، الأردن، ١٩٦٦، ص١٢٤.

٤٤ أحمد خليل العقاد: مرجع سابق، ص٧٣.

٤٥ السلطة الوطنية الفلسطينية: الصحافة في المدن الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ١٩٨٢، ص١٨.

٤٦ أحمد سليم الحملاوي: الصحف الفلسطينية، تاريخها ونشأتها، مجلة شؤون فلسطينية، المجلد الرابع، العدد١٦، ١٩٨٨، ص٦٢.

٤٧ السلطة الوطنية الفلسطينية: مرجع سابق، ص٢٨.

٤٨ فيليب دي طرازي: مرجع سابق، ص٣٢.

٤٩ عبد الرحمن ياغي: مرجع سابق، ص٤.

٥٠ محمد باسل سليمان: مرجع سابق، ص٤١.

٥١ محمد باسل سليمان: مرجع سابق، ص٤١.

٥٢ عارف العارف ومحمد حسن: جريدة سورية الجنوبية، جريدة عربية سياسية أسست في القدس عام ١٩٧١، ص٩.

٥٣ بطرس البستاني: مرجع سابق، ص٨٥.

٥٤ حرب حنيطي: قصة مدينة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٨، ص١٢٩.

٥٥ حسين العودات: موسوعة المدن الفلسطينية، ط١، الأهالي، دمشق، سورية، ١٩٩٠، ص٢٨٣.

٥٦ يعقوب ينون: التجول في يافا، مجلة ميدان الساعة، القدس، ١٩٨٦، ص١٩.

٥٧ وليد الخالدي: فلسطين من عام ١٨٩٧–١٩٤٨، مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد٧٨، ربيع٢٠٠٩، ص٨٧.

٥٨ ناجي علوش: قاموس القضية الفلسطينية المعاصر ١٩٠٠–٢٠٠٠، دار المنار، عمان، ط١، ٢٠٠٣، ص٢٩.

٥٩ عبدالله تايه: الإعلام الثقافي في الإذاعة والتلفزيون، ط١، منشورات دار الماجد للطباعة والنشر، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٦، ص٢١٣.

٦٠ محمود يزبك: يافا ما قبل النكبة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد٢، ١٩٩٣، ص٣٦.

٦١ خير الدين أبو الجبين: حكايات عن يافا، دار الشروق للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٥، ص٦٤.

٦٢ عيسى السفري: مرجع سابق، ص٦٨.

٦٣ المجلس الوطني الفلسطيني: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أيلول ١٩٧٥، ص٩.

٦٤ محمد الحزماوي: البلدان الفلسطينية في فلسطين ١٩١٩–١٩٤٨، ط١، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين، ط١، ١٩٩٨، ص٧٥.

٦٥ صانع أنيس: بلدانية فلسطين المحتلة (١٩٤٣–١٩٦٧)، بيروت، ١٩٥٧، ص٤٩.

٦٦ صبري جريس: العرب في إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، جزء٢، ١٩٦٧، ص١٥١.

(*) عائلة بركات: هي عائلة المعاصر غالب زكي إبراهيم بركات الذي ولد في مدينة يافا في منطقة النزهة سكنة درويش وكان من أثرياء المدينة. عيد سالم: مرجع سابق، ص٢٣٠.

٦٨ عارف العارف: المفصّل في تاريخ فلسطين، مكتبة الأندلس، الطبعة الخامسة، القدس، ١٩٩٩، ص٢١٤.

٦٩ عنان بركات، الموجة الجديدة السينما الفلسطينية من الجيل الأول حتى الجيل الثالث بعد النكبة، القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣، ص١٢.

٧٠ بشار إبراهيم، السينما الفلسطينية في القرن العشرين، دمشق، منشورات وزارة الثقافة المؤسسة العامة للسينما، دون طبعة، ٢٠٠١، ص١٧ عنان بركات، مرجع سابق، ص ١٥.

٧١ جان الكسان، السينما في الوطن العربي سلسلة عالم المعرفة (٥١) المجلس الوطني للثقافة والأداب والفنون، آذار ١٩٨٢، ص ١٤١.

٧٢ بشار إبراهيم، مرجع سابق، ص٢٤.

٧٣ محمود روقة، بدايات السينما الفلسطينية، موقع مؤسسة القدس للثقافة والتراث، بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٤،
http://alqudslana.com/index.php?action=article&id=1919

٧٤ طاهر أديب القليوبي: رسالة عشق إلى يافا، مطبعة السنابل للطباعة، عمان، ٢٠٠٢، ص٥٧.

٧٥ دانئيل مونتيرسكو: مرجع سابق، ص٥٤.

٧٦ أحمد زكي الدجاني: مدينة يافا في ذاكرة التاريخ، د.ت، ص٧٨.

مستقبل المصالحة الفلسطينية بين مقومات الإصلاح وتجاذبات الإقليم

دكتور رمزي عودة*

الملخص

هدفت الدراسة إلى البحث في أسباب الانقسام والتعرف إلى أهم العوامل التي من شأنها أن تؤثر على مستقبل عملية المصالحة التي تجري إرهاصاتها، حالياً، سواء ارتبطت هذه المتغيرات بالسياق الإقليمي أو طبيعة النظام السياسي الفلسطيني من حيث درجة الإجماع والأغلبية، أو الانقسامات داخل حركة حماس. ومن خلال المنهج الوصفي الكيفي، فإن الدراسة وصلت إلى نتائج أهمها أن أسباب اندفاع جهود المصالحة جاءت نتيجة التغييرات التي ألّمت بالإقليم العربي.

كما وجدت الدراسة أن عملية المصالحة يجب أن تتزامن مع إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وجعله أكثر إجماعاً، إضافة إلى ذلك، فقد استنتجت الدراسة أن الانقسامات داخل حماس عقدت مسألة المصالحة، وقد تجلت هذه الانقسامات بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله ورئيس المخابرات العامة اللواء ماجد فرج أثناء دخول موكبهما قطاع غزة في آذار الماضي، وأوصت الدراسة المتحاورين في مفاوضات المصالحة بعدم الاستعجال في هذه المفاوضات، حتى يتمكن المفاوضون من إنهاء ملفات المصالحة كافة على أن يكون إجراء الانتخابات آخر هذه الملفات وليس أولها.

*أستاذ غير متفرغ للعلوم السياسية في جامعة بيت لحم، ومدير دائرة السياسات في معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

تقديم

يمر المشهد الفلسطيني، بعد ١٠٠ عام على وعد بلفور بحالة من التشرذم والانقسام السياسي والجغرافي، لاسيما بعد الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في العام ٢٠٠٦، وأدت إلى فوز حماس بأغلبية مقاعد هذا المجلس، ومن ثم تشكيل الحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس حالياً. أدت تلك الانتخابات إلى حدوث حالة فريدة في النظم شبه الرئاسية– والنظام السياسي الفلسطيني يعتبر واحداً منها– وهي حالة التعايش (Cohabitation)، وهي حالة تظهر عندما يكون الرئيس من حزب ورئيس الوزراء من حزب آخر، بحيث لا تضم الحكومة أي عضو من حزب الرئيس،[١] وهو بالفعل ما حدث في ظل الحكومة العاشرة، حيث كان رئيس الوزراء من حماس، وكان، ومازال، الرئيس من «فتح»، وهو الرئيس محمود عباس «أبو مازن».

بشكل عام، فإن النظم شبه الرئاسية لا تتجاوز حالة التعايش بسلام كما تظهر الدراسات الإمبريقية في هذا الحقل،[٢] وتزداد حدة هذه المعضلة في النظم الديمقراطية الحديثة، تماماً كما هو الحال في الحالة الفلسطينية، حيث تصارعت سلطات الرئيس مع سلطات رئيس الوزراء وصلاحياته، لاسيما في حقول الأمن والتعيينات والمفاوضات مع إسرائيل، وبات الجمود هو السمة الغالبة لهذا النظام، الأمر الذي أدى إلى الاقتتال الداخلي بين فتح وحماس في أواخر العام ٢٠٠٦ وأوائل العام ٢٠٠٧ إلى أن حدث الانقسام، حيث أصبحت الضفة الغربية بقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية تحت حكم فتح، وأصبح قطاع غزة تحت حكم حماس أو ما عرف بالحكومة المقالة. ما زال الانقسام يخيم إلى الآن على المشهد الفلسطيني، وهو موضوع ورقة العمل هذه التي تحاول أن تخرج برؤية حول فرص استمرار المصالحة.

لم تحقق أوسلو السلام المنشود للفلسطينيين، فبعد مرور السنوات الخمس التي نصت الاتفاقية عليها كمرحلة انتقالية للحل الدائم، لم تتحقق أي نتائج على صعيد مفاوضات الحل النهائي لغاية الآن، وعلى الرغم من محطات المفاوضات الشاقة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني منذ أوسلو إلى الآن مروراً بمفاوضات «أنابوليس» و«واي ريفر» و«كامب ديفيد الثانية»، فإن هذه المفاوضات جميعها فشلت، وقد أدى فشلها إلى ازدياد مشاعر الإحباط وفقدان الأمل نتيجة التعنت الإسرائيلي في المفاوضات، ما أدى في المحصلة الأخيرة إلى اندلاع الانتفاضة الثانية المسلحة في العام ٢٠٠٠ والتي استغلتها إسرائيل لتدمير البنى التحتية والأمنية للسلطة الوطنية وحصار الرئيس الراحل ياسر عرفات مؤسس النظام السياسي الفلسطيني وقتله كما تشير النتائج الأولية للتحقيقات والتي تؤكد استشهاده.

وفي إطار حالة الضعف الفلسطيني، تولى الرئيس «أبو مازن» زمام السلطة الوطنية في العام ٢٠٠٥ بعد انتخابات قاطعتها فصائل اليسار والفصائل الإسلامية، إلا أن «أبو مازن» قام بإصلاحات مهمة في النظام السياسي الفلسطيني أهمها دعوة الفصائل الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو ومنها حركة حماس وفصائل اليسار الفلسطيني إلى الحوار في القاهرة في العام ٢٠٠٥، ومن ثم المشاركة في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦ والتي فازت فيها حماس بـ٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً، ما أهلها لتشكيل الحكومة العاشرة، وأرسى مرحلة جديدة ومهمة من مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني.

أسباب الانقسام السياسي

الانقسام السياسي ليس غريباً عن الحالة الفلسطينية، فقد أصاب الانقسام الفلسطينيين زمن الانتداب البريطاني، حين انقسمت الزعامات التقليدية حول الموقف من الانتداب والزعامة، تماماً كما حدث في عشرينيات القرن الماضي بين راغب بيك النشاشيبي والمفتي الحاج أمين الحسيني،[٣] إلا أن الانقسام الحديث في النظام السياسي الفلسطيني والذي بدأت مجرياته في العام ٢٠٠٧، لم يكن كسابقه مرتبطاً بالعشيرة والعائلات الإقطاعية، وإنما ارتبط أساساً بالمؤسسة الحزبية والسياسية وإفرازاتها الأيديولوجية، والتي ارتبطت- أي ظاهرة الانقسام- بالعديد من العوامل أهمها:

أولاً: الانقسام الأيديولوجي في الشارع الفلسطيني

يعاني المجتمع الفلسطيني من شدة الانقسام الأيديولوجي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نحو نصف الفلسطينيين متدينون، ونحو ٤٩٪ منهم لا يؤيدون أحزاباً علمانية.[٤] من هنا، يمكن اعتبار المجتمع الفلسطيني مجتمعاً منقسماً بين الأيديولوجيتين العلمانية والدينية، وأنه لوحظ مع نهاية الثمانينيات، ازدياد المد الثقافي الديني في المجتمع الفلسطيني نتيجة عدة عوامل أهمها؛ ازدياد قوة الحركات الإسلامية، وانهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الأيديولوجية التي يمثلها، إضافة إلى انتصار الثورة الإسلامية في إيران. أدى هذا الانقسام الحاد إلى استقطاب سياسي في الشارع الفلسطيني والنخب الفلسطينية،[٥] وعكس نفسه على الانقسام بين فتح وحماس نتيجة الموقف من الاحتلال أو ما يسمى على أقل التسميات «التنسيق» مع الجانب الآخر.

ثانياً: تداعيات اتفاقية أوسلو على الحقل الفلسطيني

أنشئت السلطة الوطنية نتيجة اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، إلا أن هذا الاتفاق سرعان ما أضعف منظمة التحرير، بعد أن أضعف السلطة التي تحكمها فتح، وجعل

منظمة التحرير مسمى فارغاً من أي مضمون سوى في تلك اللحظات التي تلوّح بها، أي فتح، بهذه الورقة في وجه المعارضين للسلطة وبالأخص حماس.[٦]

أزمت اتفاقية أوسلو الحقل السياسي الفلسطيني، وأدت إلى احتكار القوة في المجتمع وتضييق الخناق على المجتمع المدني، وعدم تقبل الرأي الآخر.[٧] كما أن التنازلات التي قدمتها المنظمة في أوسلو أتاحت المجال لحركة حماس– التي تدعو لتحرير كامل فلسطين التاريخية– إلى تعزيز شعبيتها لدرجة أنها كادت تطرح نفسها بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، خاصةً في ظل عدم إنجاز أي نتائج مرضية في العملية السلمية.[٨] وبالضرورة، فقد خلقت أوسلو تحديات جمة وصراعات بين النخبة الفلسطينية العلمانية والنخب الإسلامية من جانب، وكذلك بين النخب العائدة إلى فلسطين مع أفواج قيادة منظمة التحرير (النخب الخارجية) وبين النخب المحلية. وبالتالي جاءت أوسلو بكيان تتصارع فيه كل هذه القوى والتيارات على القوة السياسية.[٩]

ثالثاً: تردي الحالة الفلسطينية

لم يعكس فشل أوسلو ظلاله على الحقل الفلسطيني السياسي فحسب، فقد عانى الفلسطينيون بشكل عام من تداعيات الانقسام وفشل الحل السلمي وغياب الدولة، وعانت السلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً من عجز كبير في موازنتها، وزادت نسب الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني الذي اعتمد على المساعدات الخارجية بشكل كبير، وهدد الحصار الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة أكثر من ١,٨ مليون فلسطيني يقبعون في ظروف صحية وتعليمية قاسية.

ارتفعت مستويات البطالة إلى نسب عالية، حيث وصلت هذه النسبة إلى ٢٧,٤٪، كما ارتفعت معدلات الفقر لتصل إلى ٦٥٪ في الأراضي الفلسطينية،[١٠] وقد بلغ العجز الجاري في الميزانية العامة أكثر من ٢,٤ مليار شيكل حتى نهاية تشرين الثاني ٢٠١٥، وكانت الحكومة قد قدرت العجز في موازنتها العامة للعام ٢٠١٥ بنحو ٤,٤ مليار شيكل،[١١] كما قدرت الحكومة الفلسطينية عجز موازنتها العامة للعام ٢٠١٨ بمستويات قياسية بلغت نحو ١,٨ مليار دولار.[١٢] بشكل عام، تعاني السلطة الفلسطينية من أزمة مالية كبيرة، كما يعتبر حجم مديونيتها كبيراً نسبياً. من زاوية أخرى، هناك تصاعد مستمر في حجم هجمات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم بالشكل الذي زاد من إحراج السلطة الوطنية الفلسطينية أمام شعبها وربطها بصورة السلطة التي لا تستطيع حماية شعبها.[١٣]

رابعاً: التدخلات الإقليمية

لم يكن الإقليم المحيط بريئاً من حالة الانقسام واستمراره، فإيران قائدة المحور الشيعي في المنطقة، التي دعمت حماس (السنية)، أرادت

ممارسة الدور نفسه الذي تلعبه مع حزب الله (الشيعي) في لبنان؛ من أجل تقويض إسرائيل والتأثير على الإقليم العربي، وقطر مارست الدور نفسه في دعمها حماس، والدولتان تبحثان عن دور مهم وقائد في المنطقة العربية، واعتبرت حماس أداة في هذا الغرض، أما مصر الشريك الإقليمي الأكبر في المسألة الفلسطينية، فهي لم تقم بدعم حماس، ولكنها اعترفت بها اعترافاً واقعياً. وفي المحصلة، فإن المصريين وعلى الرغم من مشاركتهم في حصار قطاع غزة فإنهم لم يعملوا على القضاء على حركة حماس حتى في تلك اللحظات التي ساءت علاقتهم بالحركة بعد تولي الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي الحكم واتهام حماس بالتدخل في الشأن المصري. المصريون عموماً، رضوا بمعادلة وجود حماس التي تعزز من تأثيرهم ضد إسرائيل كما أنها تسمح لهم بمزيد من الضغط على السلطة الوطنية التي تخشى من أي تقارب حقيقي بين مصر وحماس، وكذلك بين مصر ومحمد دحلان القيادي المفصول من فتح، هذا المناخ وفر بيئة مناسبة لحماس في العمل وقيادة القطاع إلى الآن.[١٤]

خامساً: فراغ القوة

شكل الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة في العام ٢٠٠٥– كأحد تداعيات هذه الاتفاقية– مشكلة أمنية وسياسية لاحقاً لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فقد شكل هذه الانسحاب مناخاً ملائماً لصعود قوة حماس وتناميها ومن ثم سيطرتها على قطاع غزة واشتباكها مع إسرائيل أكثر من مرة، لاسيما بعدما توقفت المساعدات الأمنية للسلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٦ وحتى حزيران ٢٠٠٧. الفكرة الأساسية من هذا الانسحاب ترك قطاع غزة من دون قوة حقيقية تستطيع أن تملأ فراغ القوة الذي أحدثه الانسحاب الإسرائيلي من القطاع دون إمكانية حقيقية للسلطة لكي تملأ هذا الفراغ لاسيما بعد حالة الضعف التي أصابتها جراء الانتفاضة الثانية.[١٥]

المصالحة الفلسطينية..
قراءة في المستجدات

تعددت مبادرات المصالحة الإقليمية منذ الانقسام في العام ٢٠٠٧، فقد بدأت هذه المبادرات باتفاقية مكة في العام ٢٠٠٧، ثم المبادرة اليمنية في العام نفسه، ثم جاءت الورقة المصرية في العام ٢٠٠٩، تلتها ورقة التفاهم المصرية التي وقع عليها الفرقاء الفلسطينيون في العام ٢٠١١، والتي شكلت إلى جانب اتفاق الدوحة في العام ٢٠١٢ الحجر الأساس لاتفاق الشاطئ في العام ٢٠١٤. اشتمل الاتفاق على تشكيل حكومة وفاق ضمت أربعة وزراء مستقلين من قطاع غزة على أن تعقبها بستة أشهر انتخابات على مختلف المستويات، وعلى الرغم من أن حكومة الوفاق شكلت فإن الانتخابات

التشريعية أو الرئاسية لم تجر لحين كتابة هذه السطور، كما أن حكومة الوفاق واجهت إشكالية كبيرة وهي عدم تمكين الحكومة في القطاع،[١٦] وهي إشكالية عقدت مسألة المصالحة وجعلت حكومة الوفاق فارغة من أي معنى حقيقي على طريق إنهاء الانقسام.

وفي المحصلة، فإن جميع هذه التفاهمات والمبادرات لم يكتب لها النجاح. وعلى الرغم من أن غالبيتها حظيت بموافقة حركتي فتح وحماس فإن هذه الموافقة لم يكتب لها الاستمرارية أكثر من أيام وفي أحسن الأحوال أكثر من عام أو عامين كما حدث في اتفاق الشاطئ الذي أنشئت بموجبه حكومة الوفاق الوطنية، إلا أن هذه الحكومة كانت شكلية ولم تمارس سلطة فعلية في قطاع غزة. وفي المحصلة، وفي خضم هذه المبادرات الفاشلة، فإن فتح وحماس لطالما حملتا مسؤولية الفشل للطرف الآخر. يقول صالح[١٧] في أعقاب فشل اتفاق المصالحة في العام ٢٠١١ في القاهرة: «إن إعلان إنهاء الانقسام سيكون أقرب إلى «هدنة»، مع إبقاء جوهر المشكلة، حيث ستستمر سيطرة طرفين مختلفين على الضفة الغربية وقطاع غزة، ليصبح الوضع انتقالاً معنوياً من «انقسام» معلن، إلى «اقتسام» للصلاحيات والنفوذ في المنطقتين، ولكن ربما دون ضجيج ودون صراع مكشوف في وسائل الإعلام».

اتفقت معظم مبادرات المصالحة بين فتح وحماس على أربع قضايا أساسية من أجل إنهاء الانقسام وهي كالآتي:

١. تشكيل حكومة وحدة وطنية من مختلف الأطياف والأحزاب السياسية. إلا أن هذه الاتفاقيات لم تحدد آلية تمثيل الأحزاب في هذه الحكومة، وتركت المجال مفتوحاً للصراع بين فتح وحماس حول هذه النقطة.
٢. إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وإصلاحها. إلا أن هذا البند لن يعالج إشكالية دمج القوة التنفيذية وكذلك الموظفين الذين عينتهم حكومة حماس في أبنية السلطة الفلسطينية، لا سيما أن السلطة تعاني من عجز مالي ولا تستطيع استيعاب هذا العدد الكبير من الأجهزة الأمنية والموظفين الذين يتجاوز عددهم ٥٠٠٠٠ موظف. من جانب آخر، لم يحسم الخلاف بين فتح وحماس حول مرجعية الأجهزة الأمنية؛ هل هي للرئيس أم لوزير الداخلية.
٣. أكدت المبادرات ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية والمجلس الوطني بعد ستة شهور من تشكيل الحكومة. إلا أن الخلاف ما زال مستمراً بين فتح وحماس على أي من النظم الانتخابية ستجرى هذه الانتخابات. كما أن فترة ستة شهور فترة غير كافية لإجراء انتخابات واستعداد الأحزاب السياسية لدخول هذه الانتخابات.
٤. أكدت المبادرات على إصلاح منظمة التحرير وإعادة هيكليتها وتطويرها. إلا أن الاتفاقيات لم تحدد أسس الإصلاح، هل

هي من خلال أسس ومعايير ديمقراطية أم من خلال المحاصصة؟ وترك هذا الأمر يعتبر عائقاً أمام الوصول إلى اتفاق.

بشكل عام، فإن جميع مبادرات المصالحة افتقدت إلى آليات تنفيذية ملزمة تمكن جميع الأطراف من التحقق منها،[١٨] كما أن التنازع في مصالح القوى الإقليمية المختلفة لم يكن مشجعاً على تنفيذ الالتزامات التي تضمنتها هذه الاتفاقيات.

لم تستمر الأجواء الهادئة بين فتح وحماس طويلاً، فسرعان ما تعرض رئيس الوزراء ورئيس المخابرات العامة إلى محاولة اغتيال أثناء دخولهما قطاع غزة لافتتاح محطة تحلية مياه في ١٣ آذار ٢٠١٨، ما أدى إلى توتر العلاقات بين الجانبين، وقلل فرص تحقق المصالحة في الأمد القريب.

إشكالية الدراسة

تعددت مبادرات المصالحة واتفاقاتها منذ العام ٢٠٠٧ إلى الآن، إلا أن جميعها لم يكتب لها النجاح، ما ولد حالة من الإحباط في الشارع الفلسطيني حول تفاهمات القاهرة في تشرين الأول من العام الجاري، فهل سيكون مصيرها تماماً مثل مصير المبادرات التي سبقتها؟ أم أنها تحتوي فرصاً أكبر للنجاح؟

تسعى هذه الدراسة للبحث في المتغيرات التي أثرت في اندفاع عملية المصالحة الفلسطينية التي تسارعت خطاها منذ أوائل تشرين الأول الماضي، وذلك من خلال البحث في ثلاثة متغيرات أساسية تؤثر على فرص نجاح هذه العملية؛ وهي: أولاً البعد الإقليمي والتجاذبات الإقليمية. أما المتغير الثاني فيتمثل في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني من حيث درجة الأغلبية والتوافقية فيه. وتمثل المتغير الثالث في طبيعة الانقسامات الداخلية داخل حركة حماس.

أسئلة الدراسة

١. ما هي العلاقة بين التغييرات الإقليمية ونجاح جهود المصالحة كما وردت في اتفاق القاهرة في تشرين الأول من العام ٢٠١٧؟
٢. ما هي فرص استقرار عملية المصالحة في ظل العوامل المؤسساتية في النظام السياسي الفلسطيني؟
٣. ما هي علاقة الانقسامات الداخلية داخل حماس بفرص استمرار المصالحة؟

الإقليم والمصالحة ... تعارض المصالح

لطالما ارتبطت عملية المصالحة بالمصالح الإقليمية المختلفة والتي تتعارض بشكل كبير لاسيما إذا ما تعلقت بالقضايا الاستراتيجية المهمة وأهمها المسألة الفلسطينية. في هذا

الإطار، فقد وجد حبيب[١٩] أن اندفاع جهود المصالحة لم يكن ذاتياً قط، وإنما جاءت هذه الجهود انعكاساً للتغيرات السياسية العربية. من جانب آخر، فإن الانقسام الفلسطيني أصبح حساساً أكثر للتغيرات في السياسة الأميركية تجاه القضايا العربية المختلفة ولاسيما العلاقة الأميركية مع إيران.[٢٠] سأقوم بتحليل هذه المصالح المرتبطة بالانقسام والتغيرات التي ألمت بهذه المصالح وجعلتها أكثر قابلية لدعم عملية المصالحة بعد انقسام استمر أكثر من ١٠ سنوات.

حتى أيلول من العام السابق لم تكن المصالحة متوقعة بين الفرقاء الفلسطينيين، فقد خيم الانقسام على المشهد الفلسطيني الذي ظهر في بعض تجلياته مندفعاً نحو مزيد من الانقسام، وازدادت حدته مع تشكيل حماس نوعاً من الحكومة الإدارية لقطاع غزة، والذي ردت عليه السلطة الوطنية بإجراءات عقابية طالت الآلاف من موظفي القطاع، حيث قطعت رواتبهم أو تم اقتطاع بعضها. كان واضحاً أن أجواء الصراع والتنافس الذي ميز الإقليم العربي قد أثر سلباً على استمرار حالة الانقسام الفلسطيني، حيث إن حماس التي استطاعت أن تحظى بدعم بعض الأنظمة العربية والإقليمية– والذي مكنها من الاستمرار بحكم غزة أكثر من ١٠ سنوات– لم يعد بمقدورها مواصلة هذا الحكم في ظل التغييرات الإقليمية التي عصفت بالمنطقة العربية وعملت على تغيير موازين القوى الإقليمية بالشكل الذي دفع جهود المصالحة للنجاح، وأهم هذه المتغيرات: الإرادة المصرية بلعب دور حيوي في عملية السلام في الشرق الأوسط يعيد لمصر مكانتها الإقليمية والدولية، وثاني هذه المتغيرات انحسار الدور الإقليمي القطري الداعم الأهم لحماس بعد الحصار أو المقاطعة العربية وشبه الدولية لها مؤخراً بسبب دعمها للإرهاب الإسلامي المتطرف، وثالث هذه المتغيرات تراجع الدور الإيراني في المنطقة بشكل عام وفي دعم حماس بشكل خاص بسبب السياسات المتشددة ضد إيران من الإدارة الأميركية والمملكة العربية السعودية، وأخيراً، الدور القيادي الجديد للعربية السعودية في قيادة المنطقة العربية لاسيما بعد التقارب الكبير بينها وبين الإدارة الأميركية الجديدة والذي حفزها للعب دور أكبر في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

جعل سقوط نظام مبارك على أثر ثورات الربيع العربي– والذي اعتبرته حماس وسيطاً غير نزيه في المفاوضات مع فتح– حركة حماس أقل استعداداً للاستجابة السريعة للمصالحة بل جعلها تفرض شروطاً أمام أي عملية مصالحة.[٢١] وبعد سقوط نظام حسني مبارك، تدهورت العلاقات المصرية الحمساوية بشكل متسارع، وكذلك الأمر مع السلطة الوطنية لاسيما بعد تأييد المصريين عودة محمد دحلان القيادي المفصول من حركة فتح إلى أبنية السلطة الوطنية، إلا أن ضغط مصر والإمارات

على «أبو مازن» لم يفلح في عودة دحلان إلى الحياة السياسية الفلسطينية وربما توريث السلطة له، وهذا دفع مصر إلى التقرب من حماس ودحلان واستضافة أكثر من مؤتمر هدد إلى حد كبير شرعية السلطة الوطنية مثل مؤتمر عين السخنة في تشرين الأول من العام ٢٠١٦. إلا أن مصر التي تراجعت مكانتها الإقليمية بشكل حاد بعد تنامي الدور الخليجي لاسيما المحور السعودي الإماراتي، إضافة إلى المشاكل السياسية التي واجهتها في أعقاب إطاحة السيسي بحكم الإخوان المسلمين وما تلاه من حالة من عدم الاستقرار، هذه العوامل أضعفت من قدرة المصريين على قيادة الصف العربي، وبات لزاماً على مصر أن تثبت لحلفائها الأميركيين والسعوديين الذين يسعون لإنهاء الملف الفلسطيني سلمياً، أنها ما زالت قادرة على التأثير على الملف الفلسطيني، ومن هذا المنطلق، ضغطت مصر على حماس التي ليس بوسعها تحمل الضغط المصري كثيراً، وأقنعتها بضرورة إنهاء ملف الانقسام أو تسويته بطريقة ما ترضي القيادة الفلسطينية خاصة أن هذه القيادة تشترط دوماً إنهاء ملف الانقسام كشرط لأي عملية تسوية حيث فرص أي تسوية محتملة دون قطاع غزة ستكون مستحيلة.

ينظر المصريون إلى إنهاء الانقسام على أنه مؤشر على حماية الأمن القومي المصري، خاصةً في سيناء التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية المرتبطة بشكل أو بآخر بحماس.[٢٢] في هذا الإطار يمكن النظر إلى أن الإدارة المصرية قد ساهمت في حصار غزة وإغلاق الأنفاق، معتبرة أن تقويض حماس يسهم في دحر المجموعات الإسلامية المتطرفة في سيناء. في المقابل، قبلت حماس قطع علاقتها مع الإخوان المسلمين والابتعاد عن الجماعات المتطرفة في سيناء، وهذا أرجع ورقة المصالحة إلى الساحة المصرية لاسيما بعد تراجع أو فشل الدور القطري والتركي في إنجاز مهمة إنهاء الانقسام أو التعاطي معها. من جانب آخر، أدركت حماس أن قبولها إنهاء الانقسام سيحميها من عقوبات عربية سعودية بالأساس إضافة إلى العقوبات الأميركية في ظل قيادات متشددة، كما أن العقوبات التي فرضها الرئيس «أبو مازن» على القطاع- على الرغم من أنها ليست شعبوية- أضعفت بالمحصلة الأخيرة حماس في مواجهة شعبها.[٢٣]

من جانب آخر، فإن قطر التي تناغمت مصالحها كثيراً مع حركة الإخوان المسلمين، وجدت في حركة حماس منفذاً مهماً لها للتأثير على ملف التسوية الأهم في الشرق الأوسط، أي الملف الفلسطيني، وباتت تدعم حركة حماس مالياً وسياسياً معترفةً إلى حد كبير بواقع الانفصال، ما أثار دائماً حفيظة السلطة الوطنية والإدارة الأميركية في آن واحد. إلا أن قطر مؤخراً، وبعد حملة دول المقاطعة العربية الرباعية (مصر، السعودية، البحرين،

والإمارات) لاحتوائها وحصارها باتت في وضع إقليمي ودولي صعب، لاسيما بعد المباركة الأميركية لهذه الخطوات التصعيدية من الرباعية العربية، وبالضرورة، فإن حليف حماس الرئيس لم يعد بمقدوره الاستمرار في دعم حماس، بل ربما يمكننا القول إن حماس تصرفت ببرغماتية واضحة حينما خالفت التعليمات القطرية وانساقت نحو المصالحة في القاهرة بطريقة أثارت حفيظة القطريين.[٢٤]

يتكرر المشهد القطري في موضوعة العلاقة الإيرانية الحمساوية، حيث تميزت هذه العلاقات تاريخياً بالمتانة عسكرياً ومالياً، إلا أن هذه العلاقة تهددت بعد قدوم الإدارة الأميركية الجديدة (إدارة ترامب)، وشجعت مواقفها المتشددة دول الخليج وعلى رأسها العربية السعودية– والتي لطالما رفضت الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة ٥+١ الدولية– على اتخاذ إجراءات عقابية أشد على الجمهورية الإيرانية، وأحد أهم هذه الإجراءات اشتراط تحديد علاقة حماس مع إيران. فحماس لم تكن مؤخراً في أحسن أحوالها بعد تفكك محورها الداعم السوري الإيراني وخروجها من سورية إثر ثورات الربيع العربي وتقلص الدعم الإيراني وتشديد الحصار عليها من المصريين عقب إطاحة حكم الإخوان المسلمين.[٢٥] وكما في السياق البراغماتي الحمساوي تجاه قطر، تصرفت حماس تجاه إيران، حيث تدرك الأولى أن فرصها بالبقاء والاستمرار لن يكتب لها النجاح بعد إصرار المحور السعودي الإماراتي على احتواء إيران، وبالضرورة فإن هذه العزلة التي عانت منها حماس دفعتها لقبول الضغط المصري الهادف للمصالحة، لاسيما في ظل القيادة السعودية للإقليم العربي في أعقاب ثورات الربيع العربي.[٢٦]

وأخيراً، فإن العربية السعودية التي باتت تتصرف مباشرة كقائدة للنظام العربي– حيث ظهر هذا الموقف واضحاً في اليمن وسورية والعراق– ازداد دورها في الآونة الأخيرة، وباتت محل رضا إقليمي وأميركي لاسيما بعد صفقة الأسلحة الخيالية التي حصلت عليها الشركات الأميركية مؤخراً من السعودية والتي تجاوزت ٤٠٠ مليار دولار.[٢٧] يبدو واضحاً أن هذه الصفقة إضافة إلى نجاح السعودية في استضافة مؤتمر قمة عربي وإسلامي في الرياض وبحضور الرئيس ترامب، قد أقنعت الإدارة الأميركية الجديدة بأهمية الاعتماد على العربية السعودية في إنهاء الملفات العالقة في الشرق الأوسط، ومن بين أهم هذه الملفات المسألة الفلسطينية، واستطاعت السعودية أن تمارس ضغوطها على القيادتين الفلسطينيتين في غزة ورام الله لدفعهما نحو المصالحة في ظل تسوية لم تفهم إلى الآن، ولكن على الأقل نجحت العربية السعودية في هذا الشأن مقنعة الإدارة الأميركية بأن الفيتو الأميركي تجاه المصالحة ليس هناك ما يبرره.

النظام السياسي الفلسطيني بين الأغلبية والإجماع

سأتناول في هذا الجزء من الدراسة مدى قدرة النظام السياسي الفلسطيني على استيعاب عملية المصالحة وتعزيزها بالشكل الذي يضمن استمرارها، وهو الأمر الذي سأبحثه من خلال فحص مؤشرات الأغلبية والإجماع في النظام السياسي الفلسطيني اعتماداً على الإطار النظري الذي قدمه ليبهارت لنموذج الديمقراطية التوافقية.

تتضمن التوافقية تقاسم السلطة (power – sharing) من خلال مفهوم الائتلافات الحكومية الواسعة بين الحزب الحاكم الذي يمثل الأغلبية والمعارضة السياسية التي تمثل الأقلية، وتتحقق التوافقية بالإضافة إلى الائتلافات الواسعة من خلال ضمان فيتو الأقليات، واعتماد نظام التمثيل النسبي الانتخابي، وتوافر درجة مقبولة من الفيدرالية أو اللامركزية.[٢٨] تظهر أهمية التوافقية في الدول المنقسمة إثنياً أو سياسياً، وبالضرورة، فالحل للانقسام في هذه الأنظمة هو تقاسم القوة بين الجميع وليس احتكارها بيد الأغلبية، بالشكل الذي يؤدي إلى عدم طغيان الأغلبية على حقوق الأقلية. وفقاً لهذا المعنى، فإن ديمقراطية الإجماع لا تعني حكم الأغلبية فقط، فهي تتضمن كما يجادل برزورسكي وآخرون (Przeworski, et al., 1999)[٢٩] « حماية الأقليات، إذا لم يكن ذلك فإن الديمقراطية لن تكون مستقرة، وهذا سيوفر الضمانات الكافية لفريق المهزومين بأنه سيتم توفير فرصة أخرى لهم لإعادة المنافسة الحرة دون خوف من أن ينتهك هذا الحق».

قدم ليبهارت [٣٠] وتلميذه رينولدز [٣١] مقياساً جيداً لقياس درجة التوافقية (الإجماع) في النظام السياسي، وقد قمنا في دراسة سابقة[٣٢] (عودة، ٢٠١٧) بحساب مؤشرات التوافقية في النظام السياسي الفلسطيني وفق هذا المقياس كما يتضح في الجدول رقم (١)، حيث يتضح من البينات المقدرة والمجمعة حول مؤشرات الإجماع أو الأغلبية في النظام السياسي الفلسطيني أنها تصب في كون هذا النظام أقرب إلى الأغلبية المعتدلة، حيث نال درجة (–٥) وهي تعادل الأغلبية المعتدلة في مقياس رينولدز.

في الواقع، فإن طبيعة الأغلبية في النظام السياسي الفلسطيني تؤكد لنا أن فرص نجاح المصالحة لن تكون عالية في ظل سيادة سمات الأغلبية في النظام السياسي الفلسطيني، وبالضرورة فإذا ما أردنا تعزيز هذه الفرص فإن علينا تغيير هذه السمات من خلال ما يمكن تسميته إصلاح النظام السياسي الفلسطيني لكي يكون أكثر توافقاً.

وبالضرورة فإن تعديلات مهمة وضرورية في النظام الأساسي الفلسطيني تعتبر مطلوبة لإنجاز عملية المصالحة واستقرارها؛ وأهمها:

تغيير النظام الانتخابي المعمول به في الانتخابات التشريعية من النظام المختلط إلى

نظام التمثيل النسبي والذي يسمح لتمثيل أوسع للأحزاب الصغيرة والفئات المهمشة في المجلس التشريعي.

تحويل نظام الحكم المحلي المركزي إلى نظام لامركزي يسمح للبلديات بإدارة نفسها بنفسها ضمن اختصاصات واسعة.

تعزيز استقلال القضاء وفرض قيود تشريعية وقضائية على تعديل القانون الأساسي بالشكل الذي يضمن عدم الإجحاف بحقوق الأقليات.

تطوير إطار عمل النقابات واتحادات العمل والمنظمات الأهلية لتكون أكثر التصاقاً واندماجاً بالسياسات الحكومية في ظل دعم حكومي وتنسيق السياسات من أجل تحقيق سياسات اجتماعية واقتصادية أكثر كوربراتية في المجتمع الفلسطيني.

تعزيز استقلالية سلطة النقد الفلسطينية من أجل رسم سياسات نقدية توافقية في المجتمع تقوم بحماية فئات المجتمع كافة.

إعطاء دور أكبر للمجلس الوطني الفلسطيني واعتباره بمثابة المجلس الأعلى المنتخب والذي يقوم بسن القوانين جنباً إلى جنب مع المجلس التشريعي الفلسطيني، وذلك من أجل إتاحة المجال لأكبر قدر ممكن من المجتمع للمشاركة في الحكم.

جدول ١

نتائج قياس مؤشرات الإجماع/ الأغلبية في النظام السياسي الفلسطيني.

مؤشرات الإجماع/ الأغلبية	درجة المؤشر	دلالة المؤشر
درجة الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية	0	محايد
درجة تركيز السلطة التشريعية في نظام المجلس الواحد أو المجلسين	2-	أغلبية قوية
طبيعة النظام الانتخابي	1	إجماع معتدل
الوحدة (Unitary) مقابل الفيدرالية	1-	أغلبية معتدلة
مرونة الدستور والإشراف القضائي	1-	أغلبية معتدلة
درجة التشارك في السلطة التنفيذية	1-	أغلبية معتدلة
النظام الحزبي	1-	أغلبية معتدلة
مقياس جماعات المصالح	0	محايد
مقياس استقلالية البنك المركزي	0	محايد
المجموع	5-	أغلبية معتدلة*

المصدر بيانات مقدرة من الباحث بالاعتماد على المصادر الثانوية.

* -١٨ = أغلبية قوية (-٢)، -٩ = أغلبية معتدلة (-١)، ٠= محايد، ٩= إجماع معتدل (١)، ١٨ = إجماع قوي (٢)

الانقسامات الداخلية
في حماس وفرص المصالحة

أثناء دخول موكب رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله ورئيس المخابرات العامة اللواء ماجد فرج إلى قطاع غزة من أجل افتتاح محطة تحلية المياه تعرض موكبهما للتفجير، ما فسر بأنه محاولة للاغتيال، إلا أن الأخيرين نجيا، وسرعان ما حملت السلطة الوطنية الفلسطينية على لسان الرئيس عباس مسؤولية الحادث لحماس واعدة بفرض عقوبات على الأخيرة، كما أن حماس في بيان لها[٣٣] رفضت تهديدات السلطة الوطنية الفلسطينية وألقت عليها مسؤولية التنصل من اتفاق المصالحة.

بشكل عام، فإن محاولة الاغتيال هذه وإن لم تنجح إلا أنها عرضت جهود المصالحة إلى مخاطر جسيمة، فقد جمدت هذه الجهود، وازداد التراشق الإعلامي والاتهامات المتبادلة بين السلطة الوطنية وحركة حماس. وبصرف النظر عن الجهة التي تقف وراء هذه المحاولة فإن أصابع الاتهام تتجه بشكل كبير إلى بعض الأجنحة المتشددة داخل حركة حماس. في هذا الإطار، اتهم اللواء عدنان الضميري[٣٤] الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية مباشرة القيادي في حركة حماس فتحي حماد بتدبير محاولة الاغتيال.

من غير المحتمل أن أياً من قادة حماس لم يكن يعلم بعملية التفجير أو على الأقل قد أغمض أحدهم عينيه عن هذه العملية أو منح موافقته، والمتهم الرئيس في هذه العملية حسب رأي الكثيرين هو فتحي حماد، أحد قادة حركة حماس نظراً لمعارضته العلنية لاتفاق المصالحة أولاً،[٣٥] ولارتباط اسمه بقوة وفقاً لبعض المصادر بمحاولة الاغتيال التي استهدفت اللواء توفيق أبو نعيم مسؤول الأمن في حركة حماس في العام الماضي، وارتبطت أهداف هذه العملية أيضاً بمحاولة تعطيل جهود المصالحة التي كانت ترعاها مصر والتي كان يعارضها حماد.[٣٦]

من الواضح، أن جهود المصالحة التي رعتها مصر منذ تشرين الأول الماضي عززت الانقسامات الداخلية في حركة حماس، حيث صدرت عن مسؤولي الحركة خلال هذه الجهود تصريحات متضاربة حول موقف الحركة من ملفات المصالحة المتأزمة، مثل قضية المعابر، وسلاح المقاومة، وأزمة الموظفين، وغيرها من الملفات التي تشكل عوائق حقيقية في ملف المفاوضات بين الطرفين، وبدا يحيى السنوار، رئيس حركة «حماس» في قطاع غزة، وكأنه يقود دفة القيادة منفرداً، في ظل اعتراض صريح من قادة مؤثرين داخل الحركة، ومن أبرزهم صلاح البردويل الذي صرح عقب الاتفاق بأنه اتفاق بلا معنى وبلا آليات للتطبيق، كما اعتبر الزهار، أحد أبرز قادة الحركة، أن حماس وعلى الرغم من هذا الاتفاق ما زالت تحتفظ بخيارات عديدة في حال تم الإخلال بالاتفاق. وكل هذه المعارضة أدت بالسنوار إلى ممارسة سياسة

متشددة تجاه معارضي اتفاق المصالحة، بل إنه هدد خصومه صراحة متوعداً بأنه «سيكسر رقبة كل من يسعى لإفشال المصالحة».[٣٧] في هذا السياق، أكدت بعض المصادر المطلعة في قطاع غزة أن السنوار، من أجل تحجيم دور معارضي اتفاق المصالحة، أعطى تعليماته بفرض الإقامة الجبرية المنزلية على القيادي في حركة حماس محمود الزهار وعضو المكتب السياسي للحركة فتحي حماد بالإضافة إلى ثلاثة قادة آخرين من الحركة في القطاع.[٣٨] إلا أن جهود السنوار على ما يبدو لم تفلح في لجم معارضي الاتفاق داخل حركته، فبعد ساعات قليلة من تسليم المعابر إلى قوات السلطة الوطنية، علق أبو مرزوق، أحد قادة الحركة، في تغريدة له على حسابه في موقع تويتر، قائلاً إن «الطريقة التي تم استلام معبر رفح فيها غير لائقة، ولم نتفق عليها، وأي اتفاق يخلو من العدالة والإنصاف ويحترم ما تم التوقيع عليه، لن يكتب له النجاح».[٣٩]

يوضح التحليل السابق أن حماس ليست مستعدة إلى الآن لعملية المصالحة، فهناك انقسامات حادة بين قادتها حول أسس هذه العملية، وعلى الرغم من أن السنوار الرجل القوي في حماس يعتبر المصالحة هدفاً استراتيجياً للحركة، فإنه ليس الرجل الأقوى داخل الحركة، فهناك العديد من القادة كأمثال الزهار وأبو مرزوق وحماد والبردويل ليسوا مستعدين للتخلي عن غزة ولو جزئياً، وهؤلاء يشكلون عائقاً حقيقياً أمام المصالحة، وبصرف النظر عن صحة الاتهامات لفتحي حماد فيما يخص عملية الاغتيال، فإن حماد وغيره من معارضي اتفاق المصالحة أصبحوا الآن مسرورين للغاية لتعطل المصالحة بعد هذه العملية، وربما سيكونون أكثر سعادة إذا ما جعلوا أي اتفاق مستقبلي للمصالحة اتفاقاً شكلياً يلزم السلطة بتحمل التبعات الإدارية والرواتب في القطاع دون ممارسة حقيقية للسيادة والأمن.

ملخص النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. أن هناك عدة عوامل ساهمت في تكريس حالة الانقسام، أهمها الاعتبارات الإقليمية، ثم التجاذبات الإقليمية والانقسامات داخل حماس.

٢. أن فرص نجاح اتفاقية المصالحة التي ابتدأت في القاهرة في مطلع تشرين الأول ٢٠١٧ ارتبطت أساساً بتوافر ظروف موضوعية ساعدت على نجاح هذه المبادرة، وأهم هذه الظروف: التغيير الذي حدث في منظومة القوى الإقليمية ومنها صعود قوة العربية السعودية على حساب قطر وإيران، ورغبة مصر في تحسين وضعها في الترتيب الإقليمي الجديد.

٣. أن مستقبل عملية إتمام المصالحة التي ابتدأت في القاهرة مؤخراً سيرتبط أساساً

بالحفاظ على الوضع الراهن في النظام الإقليمي، فأي تغيير في موازين القوى في الأمد المتوسط أو تغيير في مواقف الدول الإقليمية الكبرى تجاه المسألة الفلسطينية سيعكس نفسه بالإيجاب أو السلب على إتمام عملية المصالحة.

٤. أن عملية المصالحة مرتبطة بشكل قوي بطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وهو نظام أكثر ميلاً للأغلبية حسب مقياس التوافقية، وبالضرورة لن يشجع هذا النظام فرص استمرار المصالحة وتعزيزها، وهذا يولد الحاجة إلى إعادة إصلاح النظام السياسي ليصبح أكثر إجماعاً، ويوفر بالضرورة البيئة المؤسساتية الملائمة لإنهاء الانقسام.

٥. أن الانقسامات داخل حركة حماس تمثل عقبة رئيسة أمام المصالحة من الصعب تجاوزها في هذه الآونة لاسيما بعد محاولة اغتيال الحمد الله وفرج.

من خلال النتائج أعلاه يمكن لنا أن نصل إلى نتيجة رئيسة مهمة، وهي أن عملية المصالحة التي تجري رحالها الآن ما زالت هشة لأنها مرتبطة أساساً بالمتغيرات الإقليمية التي تمر بها المنطقة العربية، وهي تغييرات تعكس حالة من عدم الاستقرار التي تمر بها معظم الدول الإقليمية الكبرى، وتتجلى هذه الحالة في حالة الفوضى والصراع التي تمر بها العراق وسورية واليمن ومؤخراً لبنان، بالشكل الذي يؤشر على توقع حدوث تذبذبات واسعة في التحالفات والمصالح في المنطقة بما قد يعرض عملية المصالحة إلى مخاطر جمة.

أهم التوصيات التي توصي بها هذه الدراسة:

١. البدء الفوري، بشكل متواز مع مفاوضات المصالحة، بإصلاح النظام السياسي الفلسطيني ليكون أكثر توافقية.

٢. تعزيز علاقة السلطة الوطنية مع مصر والعربية السعودية يعتبر من أهم العوامل المحفزة لإتمام عملية المصالحة.

٣. عدم التسرع في مفاوضات المصالحة، فالعملية تأخذ وقتاً ولن ينتهي الانقسام الذي استمر أكثر من ١٠ سنوات في شهر واحد أو شهرين. يجب وضع خطة زمنية لعملية التفاوض، وأعتقد أنها لن تقل عن عامين، ولكن يمكن خلال هذه الفترة إنجاز ملفات ينتهي التفاوض عليها أسرع من ملفات أخرى معقدة مثل ملف السلم الأهلي وملف إصلاح النظام السياسي، أما ملف إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وبسبب حساسيته للطرفين فيمكن تأجيل التفاوض عليه للثلث الأخير من عملية التفاوض، وبالمحصلة، فإن عملية الانتخابات يجب أن تكون في آخر مرحلة من مراحل إنهاء الانقسام وليس أولها كما ورد في اتفاقيات

المصالحة السابقة، لأن إصلاح النظام السياسي الفلسطيني إجراء سابق للعملية الانتخابية، كما أن الاستعجال في إجراء الانتخابات في ظل حالة عدم الثقة بين الأطراف سيؤدي في الغالب إلى انتكاسة في العملية الديمقراطية ويجر البلاد إلى مزيد من الانقسام.

المراجع باللغة العربية

- أبراش، إبراهيم. (٢٠٠٦). الانتخابات والمسألة الديمقراطية في الحقل السياسي الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٧ (٦٦)، ٤٣-٥٢.
- أبو طالب، حسن. (حزيران، ٢٠٠٩). تقدير استراتيجي رقم (١٢). استرجعت في ٣١ تشرين الأول، ٢٠٠٩ من http://cutt.us/cTVTU
- البرغوثي، إياد (٢٠١٢). العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
- الجزيرة نت. (١٩ شباط، ٢٠١٨). الحمد الله ٥,٨ مليار دولار قيمة موازنة عام ٢٠١٨. https://bit.ly/2LKN8uO
- الجزيرة نت. (١٢ تشرين الأول، ٢٠١٧). أبرز الاتفاقيات بين فتح وحماس في ١٠ أعوام. https://bit.ly/2KMhZWt
- حبيب، إبراهيم. (٢٠١٢). مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية- القاهرة: رؤية تحليلية. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص ٥٢٩- ص ٥٥٠.
- الدبس، معتز. (٢٠١٠). التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية ٢٠٠٠-٢٠٠٩. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: جامعة الأزهر الإسلامية. استرجعت في ٢٦ شباط، ٢٠١٦ من goo.gl/CLpCfK
- دنيا الوطن. (٢٠١٨). حماس ترد على الرئيس عباس خطابه يحرق الجسور. استرجعت في ١، نيسان، ٢٠١٨ من http://bit.ly/2HOK9hV
- الزبيدي، باسم. (٢٠١٦). الانقسام الفلسطيني متطلبات التخطي وجذور التشظي. مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٤٦، ص ص ٧٧-٩١.
- سويلم، عبد المجيد. (٢٠١٧). الطريق إلى إنهاء الانقسام سالكة بصعوبة، جريدة «الأيام»، استرجعت في ١ كانون الثاني ٢٠١٧ من http://www.al-ayyam.ps/ar_category.php?id=6bbby27579Y6bbb&search_arch=search_arch&years=&months=&day32&page=1013
- صالح، محسن. (٢٠١١). الوضع الفلسطيني من الانقسام إلى الاقتسام. استرجعت في ٣١ تشرين الأول، ٢٠١٧، من http://cutt.us/1WQj
- الطباع، ماهر. (٢٠١٦). قراءة في الوضع الاقتصادي الفلسطيني ٢٠١٥-٢٠١٦، معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. ص ٧. http://www.creativity.ps/studies/data/files/Palestinian_economic_reality.pdf
- عرب ٤٨. (٢٠١٧). هل أظهر تسليم المعابر خلافاً حول المصالحة داخل حماس؟. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من http://cutt.us/AlV8q.
- العربية نت. (٢١، تشرين الأول، ٢٠١٧)، حماس: قطر غاضبة من تقاربنا مع مصر. http://ara.tv/9kmba.
- عودة، رمزي. (٢٠١٧). أثر النظام الانتخابي على استدامة الديمقراطية في فلسطين (٢٠٠٦-٢٠١٤). رسالة دكتوراه غير منشورة. ماليزيا: جامعة أوتارا.
- كورتس، عنات. (٢٠١٥). توازن القوى على الساحة الفلسطينية والمسيرة السياسية. في عنات، كورتس، وشلومو، بروم. (محرر). الجرف الصامد تداعيات وعبر. ترجمة مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية. (ص ص ١٠١-١٠٨). الطبعة الأولى. غزة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية.
- ليبهارت، أرنت (٢٠٠٦). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. (حسني زينة، مترجم). الطبعة الأولى. بغداد- بيروت: مركز الفرات للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر في العام ١٩٧٧).
- محسن، معتصم. (٢٠١٧). قيادي في فتح: قطر ربما تكون وراء محاولة اغتيال مدير أمن غزة. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من https://www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/1045463
- مجموعة الأزمات الدولية. (٢٠١٢). ثياب الإمبراطورية الخفية: الفلسطينيون ونهاية عملية السلام. تقرير الشرق الاوسط. رقم ١٢٢. استرجعت في ٧ شباط ٢٠١٦ من goo.gl/g3ZvnB
- معهد العربية للدراسات. (٢٠١٣). التحولات الاستراتيجية في النظام الإقليمي العربي ٢٠١١-٢٠١٢ «رؤية استشرافية». استرجعت في ١ كانون الأول ٢٠١٧، من http://cutt.us/facvh
- نوفل، أحمد. (٢٠١٥). المصالحة الفلسطينية بين تحديد الأولويات وضبط مسارات المقاومة والتسوية. ورقة عمل قدمت لمؤتمر «المصالحة الفلسطينية: الآفاق والتحديات». بيروت. ٢٦-٢٧/ ٣/ ٢٠١٥.
- النيرب، حسن. (٢٠١٧). تناقض تصريحات قادة «حماس» بشأن المصالحة.. انقسام أم تضارب مصالح؟. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من https://www.eremnews.com/news/arab-world/1087215
- هلال، جميل. (٢٠٠٦). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية. الطبعة الثانية. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

- وكالة وطن الإخبارية. (٢٠١٧). أبرزهم الزهار وحمّاد .. السنوار يفرض الإقامة الجبرية على ٥ من قادة حماس في غزة. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من https://www.wattan24.com/?app=article.show.47192

- وكالة معاً. (٢٠١٨). الضميري: على حماس التحقيق مع فتحي حماد في محاولة الاغتيال. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=942530

- يسخاروف، آفي. (٢٠١٨). العصيان والتمرد في قيادة حركة حماس. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من http://cutt.us/xP2wm

- يونغ، مايكل. (٢٠١٧). ترامب والضرر الذي وقع. مركز كارنيجي للشرق الأوسط. استرجعت في ١ كانون الأول ٢٠١٧ من http://carnegie-mec.org/diwan/71290

English Regrences

- Elgie, R., & McMenamin, I. (2011). Explaining the onset of cohabitation under semi-presidentialism. Retrieved October 20, 2014 from

- http://doras.dcu.ie/15665/1/12.pdf

- Linz, J. J. (1990). The perils of presidentialism. Journal of Democracy, 1(1), 51-69.

- Lopes, L. A. (2008, July 23-26). Palestinian visions and divisions about a Palestinian nation-state.Paper presented at the Second global international studies conference. University of Ljubljana, Slovenia, World International Studies Committee

- Przeworski, A., Stokes, S. C., & Manin, B. (1999). Democracy, accountability, and representation. Vol. 2. Cambridge: Cambridge University Press.

- Reynolds, A. S. (1996). Electoral systems and democratic consolidation in Southern Africa. 9707347 Ph.D.dissertation, University of California, San Diego, Ann Arbor. Retrieved from http://eserv.uum.edu.my/docview/304232493?accountid=42599 ProQuest Dissertations & Theses Global database.

- Yoel Guzansky & Kobi Michael. (2018). Israel's Qatari Dilemma. The Institute for national security studies. http://www.inss.org.il/publication/israels-qatari-dilemma/?offset=7&posts=515&subject=255

الهوامش

1 Elgie, R., &McMenamin, I. (2011). Explaining the onset of cohabitation under semi-presidentialism. Retrieved October 20, 2014 from http://doras.dcu.ie/15665/1/12.pdf., p.4

2 Linz, J. J. (1990). The perils of presidentialism. Journal of Democracy, 1(1), 51-69.

٣ الزبيدي، باسم. (٢٠١٦). الانقسام الفلسطيني متطلبات التخطي وجذور التشظي. مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٤٦، ص ٧٧–٩١. ص ٨٠.

٤ البرغوثي، إياد (٢٠١٢). العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين. رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. ص ١٥–١٦.

٥ هلال، جميل. (٢٠٠٦). النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية. الطبعة الثانية. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

6 Lopes, L. A. (2008, July 23-26). Palestinian visions and divisions about a Palestinian nation-state.Paper presented at the Second global international studies conference. University of Ljubljana, Slovenia, World International Studies Committee. P. 17.

٧ هلال، مرجع السابق، ص ٧١؛ ٧٧.

٨ أبراش، إبراهيم. (٢٠٠٦). الانتخابات والمسألة الديمقراطية في الحقل السياسي الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٧ (٦٦)، ٤٣–٥٢. ص ٤٤.

9 Lopes, Palestinian visions and divisions about a Palestinian nation-state.op.cit., p. 10.

١٠الطباع، ماهر. (٢٠١٦). قراءة في الوضع الاقتصادي الفلسطيني ٢٠١٥–٢٠١٦، معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. ص ٧. http://www.creativity.ps/studies/data/files/Palestinian_economic_reality.pdf

١١ المرجع السابق، ص ٩.

١٢ الجزيرة نت. (١٩ شباط ٢٠١٨). الحمد الله ٥,٨ مليار دولار قيمة موازنة عام ٢٠١٨. https://bit.ly/2LKN8uO

١٣ مجموعة الأزمات الدولية. (٢٠١٢). ثياب الإمبراطورية الخفية: الفلسطينيون ونهاية عملية السلام. تقرير الشرق الأوسط. رقم ١٢٢. استرجعت في ٧ شباط، ٢٠١٦ من goo.gl/g3ZvnB. ص ٧–٨.

١٤ معظم الدعم القطري للقطاع يستخدم لأغراض الإغاثة وهو ما يلاقي ترحيباً أميركياً وإسرائيلياً لأنه هذا الدعم يؤجل انفجار الأوضاع الإنسانية في القطاع بسبب الحصار، في المقابل فإن إسرائيل تخشى أن تستخدم هذه المساعدات لتطوير قدرات حماس العسكرية، إلا أنه مؤخراً منع جزء كبير من هذه المساعدات العينية من الوصول للقطاع بسبب توتر العلاقات المصرية القطرية، وهو ما يمثل معضلة أمام السياسة الإسرائيلية. حول هذه القضية يمكن الرجوع إلى:

YoelGuzansky&Kobi Michael. (2018). Israel's Qatari

Dilemma.The Institute for national security studies. https://bit.ly/2suhl8K

١٥ الدبس، معتز. (٢٠١٠). التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية ٢٠٠٠-٢٠٠٩. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: جامعة الأزهر الإسلامية. استرجعت في ٢٦ شباط، ٢٠١٦ من goo.gl/CLpCfK، ص ٤٢.

١٦ الجزيرة نت. (١٢ تشرين الأول ٢٠١٧). أبرز الاتفاقيات بين فتح وحماس في ١٠ أعوام. https://bit.ly/2KMhZWt

١٧ صالح، محسن. (٢٠١١). الوضع الفلسطيني من الانقسام إلى الاقتسام. استرجعت في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٧، من http:// .cutt.us/1WQj

١٨ المرجع السابق.

١٩ حبيب، إبراهيم. (٢٠١٢). مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية -القاهرة: رؤية تحليلية. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص ٥٢٩ – ص ٥٥٠.

٢٠ أبو طالب، حسن. (حزيران، ٢٠٠٩). تقدير استراتيجي رقم (١٢). استرجعت في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٩ من .http://cutt .us/cTVTU

٢١ حبيب، مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٥٣٥.

٢٢ سويلم عبد المجيد. (٢٠١٧). الطريق إلى إنهاء الانقسام سالكة بصعوبة. جريدة «الأيام»، استرجعت في ١ كانون الأول ٢٠١٧ من https://bit.ly/2H34cIW

٢٣ المرجع السابق.

٢٤ انظر في هذا الصدد ما تسرب عن اعتراف السنوار رئيس حماس في غزة باشتعال غضب قطر من خطوات المصالحة في:

العربية نت. (٢١ تشرين الأول ٢٠١٧)، حماس: قطر غاضبة من تقاربنا مع مصر. http://ara.tv/9kmba.

٢٥ نوفل، أحمد. (٢٠١٥). المصالحة الفلسطينية بين تحديد الأولويات وضبط مسارات المقاومة والتسوية. ورقة عمل قدمت لمؤتمر «المصالحة الفلسطينية: الآفاق والتحديات». بيروت. ٢٦-٢٧/ ٣/ ٢٠١٥.ص ٨.

٢٦ معهد العربية للدراسات. (٢٠١٣). التحولات الاستراتيجية في النظام الإقليمي العربي ٢٠١١-٢٠١٢ «رؤية استشرافيه». استرجعت في ١ كانون الأول ٢٠١٧، من http://cutt.us/facvh

٢٧ حول الدور السعودي في ظل إدارة ترامب، انظر يونغ، مايكل. (٢٠١٧). ترامب والضرر الذي وقع. مركز كارنيجي للشرق الأوسط. استرجعت في ١ كانون الأول ٢٠١٧ من http:// carnegie-mec.org/diwan/71290

٢٨ ليبهارت، أرنت (٢٠٠٦). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. (حسني زينة، مترجم). الطبعة الأولى. بغداد-بيروت: مركز الفرات للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر في العام ١٩٧٧).

29 Przeworski, A., Stokes, S. C &Manin, B. (1999). Democracy, accountability, and representation. Vol. 2. Cambridge: Cambridge University Press. P. 41.

30 Lijphart, A. (2012). Patterns of democracy: Government forms and performance in thirty-six countries. Yale University Press.

31 Reynolds, A. S. (1996). Electoral systems and democratic consolidation in Southern Africa. 9707347 Ph.D.dissertation, University of California, San Diego, Ann Arbor. Retrieved from http://eserv.uum.edu.my/docview/304232493?accountid=42599 ProQuest Dissertations & Theses Global database.

٣٢ عودة، رمزي. (٢٠١٧). أثر النظام الانتخابي على استدامة الديمقراطية في فلسطين (٢٠٠٦-٢٠١٤). رسالة دكتوراه غير منشورة. ماليزيا: جامعة أوتارا

٣٣ دنيا الوطن. (٢٠١٨). حماس ترد على الرئيس عباس خطابه بحرق الجسور. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من.http://bit ly/2HOK9hV

٣٤ وكالة معا. (٢٠١٨). الضميري: على حماس التحقيق مع فتحي حماد في محاولة الاغتيال. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=942530

٣٥ يسخاروف، آفي. (٢٠١٨). العصيان والتمرد في قيادة حركة حماس. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من http://cutt.us/xP2wm

٣٦ محسن، معتصم. (٢٠١٧). قيادي في فتح: قطر ربما تكون وراء محاولة اغتيال مدير أمن غزة. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من https://www.eremnews.com/news/arab-world/ gcc/1045463

٣٧ النيرب، حسن. (٢٠١٧). تناقض تصريحات قادة «حماس» بشأن المصالحة. انقسام أم تضارب مصالح؟ . استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من https://www.eremnews.com/news/arab-world/1087215

٣٨ وكالة وطن الإخبارية. (٢٠١٧). أبرز هم الزهار وحمّاد .. السنوار يفرض الإقامة الجبرية على ٥ من قادة حماس في غزة. استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من .https://www.wattan24 com/?app=article.show.47192

٣٩ عرب ٤٨. (٢٠١٧). هل أظهر تسليم المعابر خلافًا حول المصالحة داخل حماس؟ استرجعت في ١ نيسان ٢٠١٨ من .http://cutt .us/AIV8q

منظمة التحرير بين الأمس واليوم والغد

مهند عبد الحميد*

مضت ٥٤ سنةً على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ولا تزال محتفظةً بشرعية تمثيلها الشعبَ الفلسطيني في الحلقات الثلاث (الفلسطينية والعربية والدولية). صمدت المنظمة طوال هذا الوقت على الرغم من المتغيرات العاصفة التي أطاحت بدول وكيانات وحركات تحرر.

يعود سبب هذا الصمود، على الرغم من بقاء البنية التنظيمية والتعاقد السياسي فيها على حاله، إلى وظائف المنظمة وأدوارها المتنوعة، بدءاً بإبراز الهوية الوطنية الفلسطينية– التي تعرّضت للطمس والإذابة بعد النكبة– وتجسيد الكيانية والدولانية المرتبطة بحق تقرير المصير، ولعب دور حركة التحرر الوطني التي نقلت القضية الفلسطينية من قضية لاجئين ببعدها الإنساني وحيد الجانب إلى قضية تحرر وطني واستقلال وإقامة دولة، وصولاً إلى قيامها بدور الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده، حتى أن أبناء الشعب الفلسطيني استمدوا قوتهم من المنظمة في الأماكن التي شهدت عمليات تهميش وعزل وحرمان من الحقوق (نموذج لبنان) أو في الأماكن التي عُمد فيها إلى تقويض ركائزهم الاقتصادية وعوامل بقائهم كما هو الحال في الأرض المحتلة.

الخصوصية الفلسطينية

أدى التطهير العرقي والاقتلاع الجماعي

*كاتب ومحلل سياسي.

والسيطرة على الموارد لا سيما الأرض من قوى المشروع الصهيوني الإسرائيلي في العام ١٩٤٨ إلى تقويض المجتمع الفلسطيني، يحيث اندثرت النخبة المكونة من كبار الملاك والتجار وأصحاب المناصب العليا، وتبعثرت الطبقة الوسطى المدينية بعد أن هُجر معظمها من الوطن، وتدمر الاقتصاد وسرقت الأرض، ما يعني افتقاد الشعب الفلسطيني إلى قاعدة جغرافية اقتصادية اجتماعية كمقومات لا غنى عنها لدى أي شعب، ذلك الافتقاد ميّز التجربة الفلسطينية عن التجارب الأخرى، مضفياً عليها أشكالاً من التعقيد في الاستجابات والمحاولات الفلسطينية للتمرد على الواقع وتغييره.

يضاف إلى عناصر التعقيد السابقة مواقف الحكومات العربية التابعة للاستعمار البريطاني، حين جرى كبح محاولات النخبة الفلسطينية القديمة بناء قوات الجهاد المقدس وتطويرها، فقد أوجدت الحكومات العربية بديلاً لها تحت مسمى جيش الإنقاذ، وسحبت اعترافها بحكومة عموم فلسطين، وفرضت الإقامة الجبرية على أعضائها، ومنعت تمثيل فلسطين في جامعة الدول العربية.

افتقد المجتمع الفلسطيني بعد النكبة إلى نخبة سياسية تقود نضاله وتدافع عن حقوقه، بسبب تقويض المقومات التي من شأنها إعادة إنتاج نخبة وساحة سياسية مشتركة للنضال الفلسطيني، وذلك بعد التطهير العرقي وتدمير التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، والتشرد داخل الوطن وخارجه. وقد أدى الواقع الجديد إلى إدماج القضية الفلسطينية بالحكومات العربية التي أخذت تقرر نيابة عن الشعب الفلسطيني، تبعاً لمصالحها وأولوياتها.

استقطبت- في ظل الشروط الموضوعية الجديدة- أحزابٌ قوميةٌ (حركة القوميين العرب وحزب البعث) وأحزابٌ دينية (الإخوان المسلمون وحزب التحرير) فئات من الفلسطينيين، واعتمدت إعادة ظهور السياسة الوطنية الفلسطينية المميزة على التطور الذي حققته تجمعات اللجوء الفلسطينية في إعادة بناء مجالها الاجتماعي عبر إحياء الشبكات الاجتماعية ونظمها القيمية ورموزها الثقافية.

أدى ذلك البناء، الذي استغرق أكثر من عقد بعد النكبة، إلى استعادة القدرة اللازمة لتوليد نشاط سياسي مستقل، وإلى نشأة حركة وطنية مستقلة. وقد تحقق ذلك على وقع تداعي الأمل بالدول العربية التي كانت تعيش حالة من الصراع فيما بينها. في تلك الفترة خرجت في السر والعلن عشرات منظمات التحرير الصغيرة التي تبنت الكفاح المسلح المستقل عن الأنظمة العربية.

وافقت الدول العربية في العام ١٩٦٤- في مواجهة تبلور استقلال فلسطيني عن الأنظمة العربية وبهدف قطع الطريق على هذا المسار المستقل- على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وحرصت على بقائها تحت السيطرة السياسية والأمنية. فقد أملت

دول عربية عضوية أول مجلس وطني تأسيسي. على الرغم من ذلك ترك رئيس المنظمة أحمد الشقيري بصماته بدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر على بناء المنظمة عندما أنشأ هيئة شبيهة بالدولة، لها دستور وسلطة تنفيذية ومجلس وطني (برلمان) وجيش تحرير (تجنيد إلزامي في قطاع غزة) ودوائر وميزانية ونظام داخلي وضرائب. التجاوز الذي أحدثه الشقيري لم يخرج المنظمة من الوصاية العربية، لكنه أسس للمرحلة اللاحقة التي قادها ياسر عرفات وسجلت استقلال القرار الفلسطيني إلى حد كبير.

الكفاح المسلح يكرس الهوية الوطنية

لم يتمكن المسعى العربي الرسمي لتدجين الشعب الفلسطيني، عبر منظمة تحرير تحت السيطرة، من تدجين المنظمات المسلحة التي كانت حركة فتح أهمها وأقواها، ولا من كبح النزوع الفلسطيني نحو نضال مستقل خارج العباءة العربية.

استمرت منظمات الكفاح المسلح في العمل ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي عبر الحدود العربية، وجاءت هزيمة حزيران المنكرة لتؤكد صحة الاعتماد الفلسطيني على الذات وتولي الشعب الفلسطيني قضيته بنفسه.

ازدادت عمليات الحركة الفدائية وتوسع نفوذها وبخاصة بعد معركة الكرامة وسط الجماهير الفلسطينية وحتى بين الجماهير العربية التي وجدت فيها رداً مناسباً على الهزيمة وبديلاً للاستراتيجية العربية في الصراع مع إسرائيل.

نجحت الحركة الفدائية بقيادة حركة فتح في الإفلات من وصاية النظام العربي، وكان من الطبيعي إعادة تشكيل منظمة التحرير على أسس جديدة تعبر عن الواقع الجديد الذي صار فيه استقلال القرار الوطني الفلسطيني أمراً واقعاً.

أدى انتقال المنظمة من الوصاية الرسمية العربية إلى حالة الاستقلالية المعززة بإرادة سياسية فلسطينية إلى تحقيق الإنجازات الآتية:

أولاً– تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية، وانتقال الشعب الفلسطيني من شعب لاجئين يتعرض إلى اضطهاد ومحاولات طمس هويته الوطنية، إلى شعب يمارس حقه في التحرر وتقرير مصيره عبر ثورته المسلحة التي وضعت هدف التحرير والعودة على عاتق الشعب الفلسطيني، وتمكنت من انتزاع الحق في استخدام أراض عربية (الأردن ولبنان وبمستوى أقل سورية) كقواعد تدريب وانطلاق نحو فلسطين لمقاومة الاحتلال، والحق في استقطاب الفلسطينيين في تلك البلدان وتنظيمهم، والاهتمام بشؤون اللاجئين في المخيمات.

ثانياً – طرحت المنظمة من خلال تنظيماتها الثورية المسلحة استراتيجية حرب الشعب

طويلة الأمد كبديل لاستراتيجية الأنظمة التي أخفقت أيما إخفاق في حرب ٦٧، وفتحت المجال أمام استقطاب متطوعين عرب بأعداد كبيرة ممن رأوا في الثورة الفلسطينية فرصةً للتغيير في عموم المنطقة، وتشكلت الأطر التنظيمية المؤازرة للثورة في لبنان والأردن تحت عنوان القوى العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية. لكن علاقة المنظمة بالدول العربية بعد اعتراف الأخيرة بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، طغى تدريجياً على العلاقة مع المعارضات العربية التي استقوت بالثورة.

ثالثاً- انتزعت المنظمة اعترافاً دولياً بالنضال التحرري الفلسطيني وبحق تقرير المصير، وفتحت عشرات المكاتب في عواصم عالمية، وتعززت علاقة المنظمة مع الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي والمجموعة الأوروبية، وأصبحت المنظمة عضواً مراقباً في الجمعية العامة التي صدرت عنها عشرات القرارات الداعمة والمؤيدة للحقوق الفلسطينية بقيادة المنظمة، وبلغ الاعتراف الدولي أوجه بخطاب ياسر عرفات من على منبر الأمم المتحدة في العام ١٩٧٤، وفي استصدار قرار في العام ١٩٧٥ يعتبر «الحركة الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، ويطالب دول العالم بمقاومة الأيديولوجية العنصرية الصهيونية التي تشكل خطراً على السلم والأمن العالميين». هذا القرار شكل هزيمة سياسية لدولة الاحتلال وروايتها التاريخية.

رابعاً- البناء الدولاني الذي انطلق من ترسيخ أقدام النخبة السياسية والعسكرية الجديدة التي تشكلت من قادة جميع فصائل الثورة ومن بعض المستقلين، كان الإنجاز الملموس لمنظمة التحرير في عهدها الجديد. ووفر البناء الدولاني خدمات شبه حكومية- خدمات طبية واجتماعية للجمهور الواسع، واعترت هذه العملية صعوبات في تأمين الإدارة السياسية والسيطرة الاجتماعية، من نوع غياب القاعدة الجغرافية الناجم عن تشتت الفلسطينيين في بلدان مختلفة. غير أنها أدت وظيفتها حين كيفت الوطنية الفلسطينية في حدود جغرافية (الضفة والقطاع) ووضعتها داخل الإطار النظري لتشكل الدول في القرن العشرين.

خامساً- اعتمدت الوطنية الفلسطينية على تحالف يضم مختلف ألوان الطيف السياسي، ويسمح بالعمل والنضال في إطار منظمة التحرير ومؤسساتها، وما يعنيه ذلك من اعتماد التعدد السياسي والثقافي والديني وتعايش مكوناته باستخدام الحق في الاختلاف الذي يتيح لكل تنظيم العمل لصالح برنامجه الخاص، والقبول بالبرنامج المشترك في

الوقت نفسه. كانت منظمة التحرير بمثابة جبهة وطنية متحدة لها برنامجها المعتمد من المجلس الوطني ولها قيادة يومية تنفيذية (اللجنة التنفيذية) وكلها تجسد التعدد السياسي. وكان المستوى الثقافي المتعدد والحاضر بقوة في المؤسسات (مركز الأبحاث ومركز التخطيط واتحاد الكتاب) يترك بصماته على المستوى السياسي، وقد تعايشت المنظمة وقبلت بتمثيل منظمات فلسطينية تدين بالولاء لأنظمة عربية وتلتزم بأجنداتها، وتعايشت مع تنظيمات أخرى متحالفة مع أنظمة عربية، لكن قيادة المنظمة حرصت على بقاء القرار الوطني مستقلاً، وقد تعرضت جراء التدخل الخارجي وبسبب التناقضات الداخلية والخلاف السياسي، إلى انقسامات أتت مرة بعنوان (جبهة الرفض) المدعومة من النظام العراقي، وأتت مرة أخرى بعنوان (جبهة الإنقاذ) المدعومة من النظام السوري، وكانت أنظمة أخرى تمارس الضغط على القرار الفلسطيني باستخدام الدعم المالي كدول «البترو دولار» وباستخدام الجغرافيا السياسية (مصر والأردن)، وعلى الرغم من ذلك احتفظت المنظمة بقرارها المستقل إلى حد كبير، وحافظت على نظام أقرب إلى الديمقراطية منه إلى الشمولية كما كان حال الأنظمة العربية الأخرى.

تناقضات النشأة

لم تكن تجربة المنظمة سمناً على عسل، فقد عاشت تناقضات النشأة في غياب تشكيلة اقتصادية اجتماعية واحدة أو متفرقة، حيث افتقدت السيطرة على الموارد وبخاصة الأرض. هذا الشرط الموضوعي الثقيل، شجع على اعتماد سياسة ريعية من المنظمة وفصائلها دون استثناء، من خلال الاعتماد على الدعم الخارجي أو «المال السياسي» الذي كان يبرز تأثيره أثناء الخلاف مع الداعمين وأجنداتهم السياسية. لم تتوجه المنظمة إلى توليد الموارد من داخل المجتمع وإلى اعتماد نظام تعاوني يُشرك المواطنين في إنتاج حاجاتهم، ولم يوضع فائض الأموال في دورة إنتاج ومشاريع جدية تعود بالنفع على فئات واسعة وبخاصة في المخيمات داخل الوطن وخارجه، وتلبي الحد الأدنى من الاعتماد على الذات. بل اعتمدت عوضاً عن ذلك نوعاً من رعاية نفعية لتأمين ولاء فئات اجتماعية للمنظمة وقيادتها. وكان مردود الاستثمارات ضعيفاً ولم يترك تأثيراً على الصندوق القومي للمنظمة ولا على صناديق التنظيمات. ولم يكن لدى أصحاب رأس المال الفلسطيني مشاريع لتطوير الموارد كالاستثمار في التعليم والثقافة والصناعات غير التقليدية، لأنهم يفتقدون إلى مشروع سياسي وتنويري للنهوض بالمجتمع والتجمعات الفلسطينية وظلوا منحازين للمشاريع التي تدر الربح الوفير وظل رأس مالهم متمركزاً في الخارج،

واقتصرت مشاركتهم في الأعباء على الجانب الرمزي والدعوي. والحصيلة أن المنظمة والتنظيمات ظلت معتمدة على الدعم الخارجي. وعندما عاقب الداعمون المنظمة بعد احتلال الكويت، عاشت الأخيرة أزمة شديدة. وإذا كان الدعم الخارجي لم يترك تأثيره السافر في مرحلة صعود الثورة، فإن تأثيره تعاظم في مرحلة انكفاء الكفاح المسلح عبر الحدود العربية، وأصبح مشروطاً بقوة ما بعد أوسلو، وخاضعاً لأجندات الداعمين الدوليين والعرب، يتساوى في هذا الحال المنظمة والسلطة والمعارضة. إن الاعتماد على الدعم الخارجي وعدم اتباع سياسات اقتصادية تخفف من تداعياته ووطأته على القرار السياسي، كان كعب إخيل المنظمة وتنظيماتها منذ التأسيس وحتى الآن.

افتقدت المنظمة على اختلاف فصائلها إلى عقيدة اجتماعية تربط التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي، وإذا كانت حركة فتح صريحة في تأجيل القضية الاجتماعية إلى ما بعد حل المسألة الوطنية، فإن تنظيمات اليسار لم تترجم عقيدتها الاجتماعية في حقلي النظرية (الفكر) والتطبيق على أرض الواقع، واعتمدت عملياً سياسة التأجيل والتعايش مع التحولات الاجتماعية على وقع المد الديني الذي يتبع المدرسة المتشددة، وقد أثَّر تغييب العقيدة الاجتماعية على العلاقة مع الجماهير وعلى المسألة الديمقراطية، وعلى بناء المؤسسات. حيث جرت استعادة المكانة الاجتماعية التقليدية واعتماد الولاءات الجهوية والعشائرية والعائلية ضمن نظام أبوي جديد. لقد بقيت الطبقة السياسية دون تغيير يتلاءم مع الخرائط الاجتماعية المتعاظمة التغيير، وبقي نظام الكوتة المحاصصة المعتمد في التمثيل داخل مؤسسات المنظمة على حاله، وبقي نظام الإجماع والتوافق سائداً؛ معطياً التنظيمات الصغيرة التي تفتقد إلى قاعدة شعبية حقوقاً أكبر من حجمها.

لم تشهد المنظمة أشكالاً من الإصلاح والتجديد تتناسب مع الخرائط الاجتماعية والسياسية الجديدة. وثمة أسباب لهذا العطل أهمها غياب قوة تغيير ديمقراطي من داخل المنظمة وخارجها وضمن المستوى الأكاديمي والثقافي، ولما كان حال التنظيمات والاتحادات الشعبية والنقابات والمنظمات النسوية والمهنية والشبيبة كحال المنظمة لجهة غياب التجديد والإصلاح وإعادة البناء، فإن الأزمة باتت عميقة.

لا بديل عن الإصلاح

عولت القيادة على فرضية الوصول إلى مرحلة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة كنتيجة للمفاوضات والعملية السياسية، كشرط مادي مهم يوفر مقومات التغيير والتعاطي مع الاستحقاقات المؤجلة والراهنة. ولا شك في أن مرحلة الدولة في حال تحققها تختلف نوعياً عن

مراحل ما قبلها. وتعتقد أوساط قيادية أن فتح باب الإصلاح وإعادة البناء سيقود إلى الانهيار والفوضى كما حدث في تجربة «البيروستروكيا» في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية سابقاً. لكن الواقع السياسي في ظل الموقف العدمي الإسرائيلي من العملية السياسية يحتاج تقوية العامل الفلسطيني من أجل الصمود أمام الضغوط والتدخلات الخارجية وانتزاع الحقوق. ولا يمكن تقوية العامل الفلسطيني وإشراك الشعب في المعركة الوطنية سابقاً وراهناً بمعزل عن تجديد المؤسسة الفلسطينية وتطويرها، ممثلة بمنظمة التحرير ومنظماتها ودوائرها واتحاداتها ونقاباتها وصندوقها.

العقبة الأكبر التي تواجه تطور المؤسسة الفلسطينية هي إدماج تنظيمات الإسلام السياسي التي تشكل مكوناً جديداً من المكونات السياسية الفلسطينية. تلك التنظيمات- وأخص حركة حماس وامتدادها تنظيم الإخوان المسلمين- التي عملت بشكل موازٍ للمنظمة في الفترات السابقة، وتطمح إلى وراثة حركة فتح في السيطرة على المنظمة، ولم تقدم الدليل المقنع على استعدادها حتى الآن للشراكة. وهي تضع العربة أمام الحصان عندما تضع شروطاً مسبقةً وتحقيق التغيير في بنية المنظمة قبل دخولها ومشاركتها من موقع المسيطر. وتقفز حركة حماس عن حقيقة وجود شرعية للمنظمة معترف بها دولياً وعربياً على أعلى المستويات، ولا يعقل وضع الإنجاز «الشرعية» جانباً، والتعامل مع إطار قيادي مؤقت بانتظار هندسة الوضع الجديد، وبمعزل عن التزام «حماس» بالمعايير والأنظمة ومقومات الشرعية الفلسطينية مسبقاً واستحقاق منطقي لمشاركتها. الطبيعي أن تأتي حماس إلى الشرعية وتعترف بها وفقاً لأنظمتها القائمة، وبعد ذلك تجري عملية التغيير والتجديد على أسس ديمقراطية تضمن التبادل السلمي لمركز القرار والسلطة، وتحظر استخدام الدين في التكفير والتحريم والترهيب والسيطرة على المجتمع، إن التغيير الذي يتضمن إدماج تنظيمات الإسلام السياسي بات ضرورياً، كما أن إصلاح المؤسسة من داخلها بوجود وعدم وجود الإسلام السياسي يظل مطروحاً بقوة وبخاصة في ظل الاستعصاء السياسي ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية وإخضاع المؤسسة الفلسطينية.

عقد المجلس الوطني
تجديد شرعية المنظمة: مصالحة أم افتراق؟

محمد هواش*

واخيراً انعقد المجلس الوطني الفلسطيني (٣٠ نيسان ٢٠١٨)، وانتخب لجنةً تنفيذيةً جديدةً لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، ومجلساً مركزياً يتولى بحكم القانون مهام المجلس الوطني بين دورتين، وبهذا جدد المجلس المركز القانوني للمنظمة، كهيئة تمثيلية عليا للشعب الفلسطيني، من دون إضافة أي مهام أخرى للمنظمة.

تعرضت قيادة المنظمة والسلطة إلى انتقادات فلسطينية واسعة على خلفية انعقاد المجلس من دون منح حركة حماس حق النقض على اجتماعات المنظمة قبل أن تعترف رسمياً وعلنياً وبصورة شفافة بأن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وألا حق لدولة أو حركة سياسية إقليمية، تحت أي مسمى، أن تتدخل في شؤونها الداخلية، وألا معنى لأي اعتراض شكلي أو برنامجي من أي حركة سياسية فلسطينية قبل أن توافق على برنامج المنظمة ومكانتها كشرعية وحيدة، وفي القلب من هذا البرنامج إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وألا ينتقص هذا التشديد، من حيث المبدأ أو الصيرورة، من حق أي حركة سياسية أو حزب أو فصيل سياسي بالاعتراض على بعض مواقف المنظمة وسياساتها، إذا ابتعدت عن هذا البرنامج أو

*كاتب وإعلامي.

وافقت على إبداله ببرنامج يتعارض مع مبدأ إنهاء الاحتلال.

استندت الاعتراضات الفلسطينية على عقد المجلس الوطني إلى فكرتين يمكن ببساطة إحالتهما إلى الخلاف العميق لهذه القوى مع منظمة التحرير وبرنامجها: الأولى، اتهام المنظمة بزعامة حركة فتح بعدم الالتزام بفكرة المصالحة، وعدم دعوتها «الإطار القيادي الموحد للمنظمة» الذي اتفقت في شأنه الفصائل في اتفاق القاهرة للمصالحة قبل حل حكومة حركة حماس في قطاع غزة، وتأليف حكومة توافق وطني برئاسة الدكتور رامي الحمد الله. وكانت فكرة تأليف هذا الإطار تسهيل اندماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في أطر منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها القيادية (مجلس وطني، مجلس مركزي، لجنة تنفيذية، منظمات شعبية) إذا رغبت، على افتراض موافقة الحركتين على برنامج إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧.

والفكرة الثانية، هي الاعتراض على مكان انعقاد المجلس الوطني في رام الله. والخلط المقصود بين حرية الفلسطينيين في اتخاذ القرارات التي تناسبهم بمعزل عن ضغوط الجغرافيا العربية، وهوامش الضغط التي توفرها للحركتين عاصمة أو عواصم أخرى. فإذا كانت المنظمة تحاول سد الثغرات في بنية المؤسسة القيادية الأولى من طريق إجراء تبديل في أعضاء ممثلي الفصائل والمستقلين في قيادة المنظمة بصرف النظر عن أي اعتوار في طريقة اختيار أعضاء المجلس الوطني الجدد، وأعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء المجلس المركزي وترك ٣ مقاعد في اللجنة التنفيذية للمنظمة لحركات «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية» (التي قاطعت لأسباب سياسية)، في حال وافقوا على الانضمام للمنظمة وفق قواعد عمل المنظمة لا أي قواعد أخرى. إذا كانت تسد الثغرات في البنية فإنها لم تهتم في شأن التصدي للمشكلات السياسية الأخرى من دون إغفالها. فالمواقف التي أعلنها الرئيس محمود عباس في المجلس الوطني حيال سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وإدارته كانت قوية، صدامية، قاطعة في رفضها ما سمي «صفقة القرن»، وتمسك عباس بمطلب إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية. كما أنه تمسك بحلول دبلوماسية من خلال عرضه آلية جديدة لأي مفاوضات مستقبلية تفضي إلى «حل الدولتين» الذي تحاول إسرائيل بمساعدة فريق ترامب التفاوضي إعلان وفاة هذا الحل رسمياً، من دون تبني حل الدولة الواحدة الذي تخشاه إسرائيل أكثر مما تخشى «حل الدولتين»، ما أضفى مرونة على رفض عباس عرض إدارة ترامب وتمسكه بمواقف عرضتها الولايات المتحدة الأميركية سابقاً، على قاعدة إمكان الصمود حتى نهاية ولاية ترامب بعد سنتين ونصف أو ست سنوات ونصف.

ليس هناك ما يعيب في هذه المواقف، فلا

تتوافر جهة فلسطينية تستطيع أن تعرض صيغة مشابهة، وتحافظ في الوقت نفسه، على شرعية مشروع منظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. وقد لخص زعيم حركة حماس سابقاً خالد مشعل موقف عباس السياسي بـ«أنه جيد» ويحتاج إلى دعم القوى الفلسطينية كلها، لكنه عاب عليه عدم مرونته لتحقيق الوحدة الوطنية خصوصاً بعد إفشال عملية المصالحة التي أعقبت محاولة اغتيال رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد الله في آذار الماضي، واستمرار فشل حركة حماس في إدارة قطاع غزة، وفشلها في إيجاد مخارج سياسية لفكفكة الحصار الإسرائيلي الظالم على القطاع، والرهان على مطالبات من هنا وهناك لتطوير علاقات «حماس» العربية من دون فك ارتباطها وقرارها بحركة «الإخوان المسلمين»، بما يسمح لها بتطوير المصالحة من دون التنازل عن حكم قطاع غزة.

يبدو أن هذا يوفر فرصة لفهم أن رفض حركة حماس عملية المصالحة مقدمة لإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، وهذا ما كان. إذ انصب النقاش الذي رافق انعقاد المجلس الوطني على رفض عباس المصالحة لا على إنجاز إصلاح ولو محدود في تعزيز المركز القانوني للمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وتجديد اللجنة التنفيذية للمنظمة، لفترة تستطيع إدارة أي عملية سياسية داخلية أو خارجية من موقع القوة، لا من موقع الضعف والابتزاز، وتجريد حركة حماس من «الفيتو» وجعل معارضتها من باب تسجيل المواقف، لا من باب تعطيل الحياة السياسية الفلسطينية. مع ملاحظة الانسداد السياسي العميق في أوضاع الحركة الوطنية الفلسطينية وتراجع قوة الإسناد العربية في المجالات السياسية والاقتصادية.

ما من شك في أن المصالحة، كانت ستعزز مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية حتى لو خرجت «حماس» من الحكم وسلمته إلى حكومة فلسطينية موحدة وقارعت على المكانة والنفوذ من داخل الحركة الوطنية وبرنامجها التحرري، لا من أنقاض الحركة الوطنية. والرهان على خنقها بالقوة الإسرائيلية الغاشمة، ودعم الإدارة الأميركية برئاسة ترامب والإنجيليين المسيحيين للموقف الإسرائيلي.

كان يمكن لـ«حماس» أن تكسب ثقة الجمهور الفلسطيني لو حملت هي برنامج المنظمة التحرري، أو شاركت فتح وحليفاتها في المنظمة حمل هذا المشروع، وإحراج العرب وأميركا إلى حين تغير الإدارة الأميركية الحالية، أو تراجعها عن المواقف العدائية التي عبر عنها ممثلوها في الأمم المتحدة وفي فريق إعداد صفقة القرن (جاريد كوشنير وجيسون غرينبلات والسفير الأميركي في تل أبيب ديفيد فريدمان)، والتعبير عن مواقف تسمح بإجراء مفاوضات على برنامج حل الدولتين.

ومن الطبيعي أن يكون لغياب فصائل وازنة

مثل «حماس» و«الجهاد الإسلامي» من منظمة التحرير تأثير سلبي على هذه المعركة، حتى وإن كانت الآمال بتعديل مواقف واشنطن تكاد تكون صفراً. لكن لماذا لا تكون الكرة في الملعب الأميركي الإسرائيلي؟

من المناسب هنا التذكير بأن تغيير الموقفين الأميركي والإسرائيلي ليس سهلاً، ولكنه ليس مستحيلاً. أو على الأقل منع تدهور مواقفهما إلى درجة تجاهل المركز القانوني لقيادة الشعب الفلسطيني، والانتقال إلى فكرة تفكيك المرجعية القانونية لقضية اللاجئين من خلال التفكير في مشروع إلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وتصفيتها، بعد نقل السفارة الأميركية إلى القدس بصورة مخالفة لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، تحديداً، والقانون الدولي، باعتبار القدس مدينة محتلة، والسيادة فيها معلقة، وكل ما تقوم به إسرائيل في المدينة هو محاولة تغيير هذا الوضع القائم بقوة الأمر الواقع.

من الملاحظ أيضاً أن المجتمع الدولي يضيق ذرعاً بالمواقف الأميركية الجديدة حيال القضية الفلسطينية منذ مجيء إدارة ترامب، وذلك على قاعدة الاستثمار الدولي متعدد السنوات في «حل الدولتين»، وخطر انهياره وتداعياته على مصالح المستثمرين السياسيين في المنطقة، وهو أمر لا يخص الفلسطينيين وحدهم وإنما يخص مجموعتي الدول العربية والإسلامية والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دول مجلس الأمن دائمة العضوية فيه. وعدم موافقة المجتمع الدولي على موقف إدارة ترامب (أقله الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها من تل أبيب) هو إشارة إلى خوف من تكرار الموقف في العلاقات الدولية وتضرر مصالح معظم دول العالم من الانسحابات المتكررة من اتفاقيات تتعلق بالتجارة الدولية وفرض ضرائب جديدة على واردات واشنطن من دول العالم خصوصاً الحديد والصلب فضلاً عن الانسحاب من اتفاقية المناخ والاتفاق النووي مع إيران.

تشكل هذه المواقف تحدياً كبيراً يسمح بإيجاد مجالات عمل متعددة مع الفرقاء الدوليين لعزل موقف واشنطن ومنع المزيد من التهافت الأميركي لحماية الاحتلال الإسرائيلي، لا حماية إسرائيل؛ لأنه لا خطر حقيقياً يهددها في أي سلام، سواء محلياً أو إقليمياً.

وهذا واقع يوجد فرصاً لتوحيد الجهد وأدوات العمل الفلسطينية والعربية والدولية لتجديد الالتزامات الدولية بإيجاد حل للقضية الفلسطينية لا يجحف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. خصوصاً حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته على أنقاض الاحتلال.

تصفية المكانة القانونية للاجئين

لم تعد المواقف الأميركية الجديدة ومساعيها لفرض حل إسرائيلي للقضية الفلسطينية يخلو من الحقوق الوطنية الفلسطينية مجرد احتمال.

فقد بدأت هذه المساعي مع الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، تلتها مساع لتصفية قضية اللاجئين من خلال خطوات تهدف إلى تصفية المكانة القانونية للاجئ الفلسطيني، بدايةً من محاولات تغيير تفويض «الأونروا»، ودمجها ضمن صلاحيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فإسرائيل تريد أن ينتقل اللاجئون الفلسطينيون من عهدة «الأونروا» إلى المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، دون المرور طويلاً على الإسقاطات بالغة الخطورة التي تحول مشاكل هؤلاء من قضية سياسية إلى قضية إنسانية، شأنهم في ذلك شأن عشرات الملايين من اللاجئين من ضحايا الحروب حول العالم. تعتبر «الأونروا» مسؤولةً عن ٦,١ مليون لاجئ فلسطيني، بعد أن كان هذا العدد ٧٠٠ ألف في العام ١٩٤٨، وكانوا يشكلون وقتها ثلثي عدد الفلسطينيين الذين هُجروا من أراضيهم. تدير «الأونروا» نحو ٧٠٠ مدرسة، يدرس فيها ٥٢٥ ألف طالب يتلقون التعليم الأساسي، ويعتبر قطاع غزة منطقة العمليات الأكبر لـ«الأونروا» حيث بات نحو ٨٠٪ من سكان القطاع البالغ عددهم نحو مليون و٩٠٠ ألف فلسطيني، يعتمدون على مساعداتها بفعل الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع منذ العام ٢٠٠٧ والحروب التي تشنها عليه.

كثفت إسرائيل، في السنوات الأخيرة، من دعواتها لإغلاق «الأونروا»، لكنها ومنذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض تحاول الاستفادة من سياساته التي ترفض تمويل «الأونروا» بحجة أن بلاده تحظى بأدنى تقدير من الفلسطينيين على الرغم من مئات الملايين التي تدفعها لهم.

يقدم السفير الإسرائيلي السابق في الأمم المتحدة رون فراوشر أبرز ما تضمنته الدعاية الإسرائيلية المطالبة بتصفية «الأونروا»، أوجزها بمقال نشره الشهر الماضي بصحيفة «إسرائيل اليوم» ويتلخص بما يلي:

- «الأونروا» تمثل العقبة الرئيسة في عدم حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لأنها تعمل على تأبيده بربط وجودها بتحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين.
- أنشئت «الأونروا» قبل ٧٠ عاماً لرعاية شؤون ٧٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، لكنها اليوم باتت مكلفة إدارة حياة ٥,٣ مليون فلسطيني تعتبرهم لاجئين.
- تعمل «الأونروا» على تضخيم أعداد اللاجئين الفلسطينيين لتستفيد من ذلك مالياً، فموازنتها تمنح الفلسطيني أربعة أضعاف اللاجئ الآخر من مختلف دول العالم، (٢٤٦ دولاراً مقابل ٥٨ للاجئين الآخرين).

«أسلمة» الانقسام؟

لا يمكن أمام هذا الواقع الجديد فهم استمرار الانقسام، وصب الانتقادات لقيادة المنظمة

والسلطة، واتهامها بأنها تنسجم مع سياسات واشنطن الجديدة لتصفية القضية الفلسطينية. فالموقف الفلسطيني الرسمي الحازم من «صفقة القرن» الأميركية، واتباع سياسة لينة لا ينسجم مع رغبة جميع الأفرقاء الفلسطينيين في إفشال هذه الصفقة. وربما لا تستطيع أطراف العمل السياسي الفلسطيني كلها لو عملت معاً على تحقيق إنجازات ملموسة للشعب الفلسطيني في الوقت الراهن، ولكنها إذا عملت معاً فستقوي الصمود في وجه إدارة أميركية سافرة في عدائها للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

لم تضع الفرصة بعد لاستكمال انضمام حركة حماس إذا رغبت إلى هذا الجهد من طريقين:

الأول: الإسراع في التخلي عن حكم غزة، ودمجها في النظام السياسي الواحد، حتى من دون مشاركة الحركة في الحكومة إذا تعذر ذلك لأي سبب داخلي أو خارجي.

فهي بذلك تقدم خدمة للقضية الفلسطينية لا لـ«فتح» أو المنظمة أو قيادة السلطة الوطنية. وهذا يعد اختباراً جدياً لمواقفها الحقيقية حيال التحديات الجدية التي تواجه الفلسطينيين شعباً ونظاماً ومؤسسات. وهي بخلاف منظمة التحرير، بحاجة إلى مثل هذا الاختبار، بين أن تقدم مصالح الشعب الفلسطيني على مصالح حركة الإخوان المسلمين العالمية وشبكة علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية. وخلافاتها مع عدد كبير من دول الإقليم ذات التوجهات السياسية المتباينة من مصر إلى سورية فدول الخليج وإيران.

استطاعت منظمة التحرير بخبرتها السياسية الطويلة أن تحمي نفسها مرات ومرات من نار الخلافات الإقليمية من دون أن تخسر أحداً، أو على الأقل من دون أن تفتح معركة مع أحد. وخبرة الانشقاق في العام ١٩٨٣ لا تزال ماثلةً، وكذا تجربتا «جبهة الإنقاذ الوطني» و«الفصائل العشرة» المدعومة من الشقيقة سورية. وقبلها تجربة «جبهة الرفض الفلسطينية» المدعومة من نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، والتي لم تؤثر في علاقات المنظمة مع أي من الدول التي دعمت هذه التشكيلات المعارضة. والخبرة السياسية في هذا المجال لا تقل عن المبادئ والمواقف وأشكال العمل على تنوعها.

الانضمام إلى حكومة وحدة أو حكومة توافق أو حكومة فلسطينية واحدة يكلفها الرئيس هو اختبار للحركة في قدرتها على ترجمة وثيقتها التي أصدرتها في أيار ٢٠١٧ إلى فعل سياسي فلسطيني يقوي أي حكومة حتى وإن لم تشارك فيها. ويعزز موقف الحركة في الحياة السياسية الفلسطينية، ويعزز بناء الثقة بأن الحركة انضمت فعلاً إلى الحركة الوطنية الفلسطينية وتبنت برنامج المنظمة. وهو في جوهره ما تبنته حركة حماس في وثيقتها الجديدة. وبالتالي يصير دمجها في مؤسسات المنظمة القيادية أمرا مقبولاً، ولا يشكل أي خطر أو مغامرة سياسية قد يطيحان بأهم إنجازات الشعب

الفلسطيني بعد النكبة وهو وجود عنوان سياسي شرعي وموحد للشعب الفلسطيني لا يمكن لأحد تجاوزه.

من الطبيعي أن يحمل هذا الكلام مخاوف مستمدة من غياب الثقة في العلاقات الداخلية الفلسطينية، ولكن خطوة شجاعة من هذا النوع تبدد جزءاً كبيراً من المخاوف لدى التيارات الفلسطينية ويجعل أمر اندماجها ممكناً ومقبولاً.

يعود فشل المصالحة حتى الآن إلى تردد حركة حماس وتمسكها بأوهام تحطيم الحركة الوطنية الفلسطينية، واعتقادها أن بإمكانها إطاحة برنامج المنظمة لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على حدود حزيران ١٩٦٧، وبناء شرعية جديدة على أنقاض شرعية المنظمة.

هذه العملية هي لعبة مشتركة لا انفرادية تحتاج إلى لاعبين من طرفي الخصومة السياسية والتخلي عن فكرة العداء الإخواني لكل ما هو غير إخواني. شهد العالم العربي في السنوات الأخيرة لعبة مشابهة على الأقل في تونس، إذ تخلت حركة النهضة الإخوانية عن الحكم وتبنت شعارات وبرامج هي أقرب إلى البرامج العلمانية منها إلى البرامج الإخوانية؛ وذلك من أجل مصلحة تونس. فهل تستطيع حركة حماس أن تفعلها؟ خصوصاً أن الحركة الإخوانية لا تستطيع أن تبرهن على أن تمسكها بنظام تطبيق الشريعة الإسلامية دفعة واحدة أو بالتدريج لا علاقة له بالدين الإسلامي. إذ لم تنص أي من أحكام القرآن أو السنة على نظام حكم واحد متفق عليه، فلا حكم الخليفة أبو بكر مشابه من حيث الاختيار لحكم الخليفة عمر، ولا حكم الخليفة عمر مشابه لأي من الخلفاء من بعده عثمان أو علي أو معاوية. ولو كان الإخوان يعتقدون أنهم يستمدون مفهومهم للحكم من الدين الإسلامي فإن الإسلام بريء من هذه النسخ. إذ ترك موضوع الحكم خارج النص الديني بما يعني أنه مرتبط بظروف دنيوية لا سماوية.

ولهذا، فإن إمكان تخلي حركة حماس عن الحكم لا علاقة له بالدين أو الشريعة وإنما بالحكم والسلطة السياسية. وهي في هذا الأمر لا تتخلى عن مفهوم ديني بل دنيوي.

ففي العقود الأولى من نظام الخلافة، تنوعت وسائل انتقال السلطة، فبينما بويع أبو بكر بن أبي قحافة خليفة من أهل العاصمة «المدينة»، اختار هو قبل موته عمر بن الخطاب خليفةً له، وقام هذا الأخير عند احتضاره بعد تعرضه لحادث اغتيال بإنشاء مجلس من المرشحين للحكم من ستة هم عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، الزبير بن العوام، طلحة بن عبيد الله، عبد الرحمن بن عوف، سعد بن أبي وقاص. وجعل ابنه عبد الله بن عمر سابعاً بشرط أن يقتصر دوره على المشاركة في النقاش من دون الترشح للحكم، واختير عثمان بن عفان ليكون الخليفة الثالث. وعند مقتله تولى علي بن أبي طالب المنصب بمبايعة أهل المدينة وأهالي العراق ومصر، في ظل انقسام سياسي حاد

بينه وبين منافسه معاوية بن أبي سفيان. ثم عند احتضار علي إثر إصابته في حادث اغتياله، سأله أصحابه حول تولي ابنه الحسن بن علي الخلافة، فقال: «لا آمركم ولا أنهاكم» ليبايعوه بعد موته. ثم ينهي الحسن الانقسام السياسي بتسليمه الخلافة لمعاوية لتنتقل الخلافة للطور الملكي الوراثي، أو ما وصفه بعض أصحاب الرسول محمد بهرقلية وكسروية، نسبة لنظامي الحكم البيزنطي والفارسي. فورث معاوية الحكم لابنه يزيد، ومن هنا أصبحت الخلافة طوال عصري الدولتين الأموية والعباسية حكماً جبرياً، يختار الخليفة في حياته من يليه في الحكم من أهله، سواء كان ابنه أو أخاه أو ربما ابن أخيه أو بعض أقربائه؛ ما يعني أنه لا توجد قاعدة واحدة لنظام الحكم في الإسلام.

الخلاصة أن أهمية المصالحة تفرض نقاشاً معمقاً لأسس استمرار «حماس» في السيطرة على قطاع غزة من خارج النظام السياسي الفلسطيني. والبحث عن مخارج لعودتها من خلال عملية سياسية تأخذ بعين الاعتبار حاجة المجتمع الفلسطيني للوحدة أمام التحديات. وحاجة الحركة نفسها إلى إعادة التفويض الجماهيري من موقع المسؤولية عن وحدة المجتمع وأدوات كفاحه، لأنه ما فائدة هزيمة الحركة الوطنية الفلسطينية أمام إسرائيل وإبقاء سيطرة «حماس» على قطاع غزة.

الصحيح أيضاً أنه لا يمكن للحركة الوطنية الفلسطينية أن تقود المواجهة والتحديات الجديدة مع إسرائيل في ظل إدارة ترامب بصورة ناجعة من دون إنهاء الانقسام، ومن دون إصلاح أدوات العمل لإدارة الحياة اليومية للفلسطينيين، بصورة تعطي المواطن القدرة على الصمود والتمسك بمشروع إنهاء الاحتلال أمام احتمال ضراوة الهجمة الإسرائيلية وتوقع أشكال من المقاطعة والحصار للمجتمع الفلسطيني ليس في غزة وحدها بل في عموم الأراضي الفلسطينية.

لا يمكن في هذا الإطار أيضاً تجاهل انتقادات المواطن من تكرار الاتهامات حيال المسؤولية عن إدامة الانقسام وخطر فرض عقوبات إسرائيلية وأميركية جديدة تضعف قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود في هذه المعركة.

إذا كانت «حماس» متمسكة برفض التنازل عن حكم غزة وإدامة الانقسام فإنه لا يمكن المرور على الاتصال الذي أجراه خالد مشعل الزعيم السابق لحركة حماس، والمقيم في العاصمة القطرية الدوحة، بالرئيس محمود عباس للاطمئنان إلى صحته، قبل ساعات من خروجه من المشفى الاستشاري في رام الله أواخر أيار الماضي، دون التساؤل عن سبب دفع الحركة بزعيمها السابق لا الحالي إسماعيل هنية لإجراء هذه المكالمة، في ظل بقاء خطوط الاتصال «الإنسانية» بين الطرفين. وهي إشارة إلى استعداد قطر للعب دور في معاودة الاتصالات لتنفيذ اتفاق المصالحة.

ومحاولة أولية من «حماس»، لترطيب الأجواء، والعمل على إعادة فتح خطوط الاتصال بين الحركة ومؤسسة الرئاسة التي قطعت منذ حادثة تفجير موكب الحمد الله، وأعادت المصالحة إلى المربع الأول.

ولكي تكون الأمور أكثر وضوحاً، فإن أداء السلطة الفلسطينية في عدد من مجالات عملها ليس بالمستوى المطلوب، لا على مستوى الحقوق ولا على مستوى المواجهة التي تحدثنا عنها سابقاً.

هناك تأثير واضح لغياب الرؤية في إدارة هذه المعارك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والإعلامي، ومثال مرض الرئيس عباس من دون إيضاحات كافية وإجراءات مناسبة أدى إلى بلبلة وتململ في الرأي العام الفلسطيني وتأثر المواطن بالروايات المعادية أو المنافسة. تماماً مثلما أديرت معركة عقد المجلس الوطني الفلسطيني واستبعاد خبرات سياسية واقتصادية واجتماعية وأكاديمية وإعلامية من هذه المعركة، أدت أيضاً إلى بلبلة شديدة، مع أن المبدأ الأساس الذي يؤيده المواطن الفلسطيني هو عقد المجلس وبصورة دورية لتجديد شرعية منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر الإنجاز الفلسطيني الأبرز منذ العام ١٩٤٨.

وقد كان واضحاً الارتباك الفلسطيني في حديث الرئيس أمام المجلس الوطني عن تاريخ اليهود بدل تاريخ المشروع الكولونيالي. واضطر للاعتذار الذي لم تقبله إسرائيل. وفي هذا الارتباك ما يدل على ضعف أدوات العمل القيادية في مؤسسة الرئاسة الفلسطينية وعدم تلقيه نصائح حول الفصل بين تاريخ اليهود من جهة وحساسيته، وتاريخ المشروع الاستعماري الإسرائيلي الذي استهدف الشعب الفلسطيني ومازال في هويته وأرضه ووطنه وحقوقه.

يدل هذا الارتباك على أزمة القيادة، على الرغم من أنها اتخذت مواقف سياسية قوية إذ رفضت صفقة القرن وعلقت اللقاءات السياسية مع إدارة ترامب. والاتفاق العام حول سلامة الوجهة السياسية التي يقودها الرئيس وبرنامجه السياسي. بعيداً من الأوضاع الداخلية وإدارته للضغوط على حركة حماس من أجل تسليم الحكم في قطاع غزة إلى الحكومة الفلسطينية. مع أن هذه السياسة لم تلق قبولاً فلسطينياً، لأنها طاولت القاعدة الشعبية لحركة فتح في قطاع غزة، ما أثار مواجهات لا داعي لها. إذ أضرت بسمعة السلطة الفلسطينية مع أنها قامت بواجبها كأي سلطة يتم تحدي قراراتها لضبط الأمن حفاظاً على السلم الأهلي، وانسيابية حركة المواطنين والأسواق قبل يومين فقط من العيد، حيث يتدفق المواطنون إلى مراكز المدن وأسواقها لتوفير احتياجاتهم.

غزة

كان لمسيرات العودة التي بدأت بدعوة من شبان مستقلين ومبادرين يوم الأرض ربطت

ببرنامج احتجاجي على السياسات الإسرائيلية بخصوص الأرض وحق العودة والقدس تأثير بالغ على الرأي العام الدولي خصوصاً بعد اعتداء إسرائيل على المتظاهرين في كل يوم جمعة واستخدام القوة المفرطة لقتل المتظاهرين، إذا تجاوز عدد الشهداء برصاص الجيش الإسرائيلي المائة والثلاثين.

أبدت حركة حماس تأييدها للتظاهرات بعد نجاحها والتفاف الجمهور الفلسطيني والرأي العام حولها، ورأى البعض في ذلك اقتراب «حماس» من فكرة المواجهات الشعبية السلمية على حساب المواجهة بالصواريخ. وإشارة إلى انتهاء الخلافات في الرأي العام الفلسطيني حيال المواجهات السلمية التي دعت إليها حركة فتح في برنامجها للسنوات العشر الماضية، ما يسهل التقارب وينزع جملة الاتهامات بما تسميه «حماس» النزعة الاستسلامية في برنامج منظمة التحرير الذي تقوده فتح.

لكن للأسف، سرعان ما سيطرت حماس على الحراك في غزة رغبة في انتزاع أي مكسب جماهيري من المبادرين، أو للبرامج الكفاحية الأخرى في الضفة والقدس.

أدت المواجهات في محيط قطاع غزة التي ترافقت مع مواجهات أقل في الضفة مع الجيش الإسرائيلي بسبب الاختلاف في طبيعة المواجهات وجغرافية المكان (سعة نقاط الاحتكاك في الضفة وتباعدها) بخلاف المواجهات في محيط القطاع التي تركزت على خط شرق التجمعات السكانية.

انتقال المواجهة من خط المواجهة إلى مجلس الأمن الدولي أعطى السلطة الفلسطينية منصة سياسية للعمل الدبلوماسي والتضامني مع الشعب الفلسطيني بدءاً من اجتماع قمة دول التعاون الإسلامي في أنقرة إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة ومؤسساتها، ولا تزال ذيول المعركة الدبلوماسية محتدمة تحت عنوان توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتقديم ملف جرائم حرب ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية. وإذ تستند إسرائيل إلى دعم غير محدود وسافر من الإدارة الأميركية، فلم يبن الفلسطينيون أوهاماً لكنهم لم يتوقفوا عن المحاولة من أجل إدانة إسرائيل وإقناع المجتمع الدولي بأن الإفلات من العقاب على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية صار محل نقاش وتداول. ولا يجوز التقليل من أهمية ذلك. والحرب سجال على هذا الصعيد.

مسيرات العودة والمقاومة الشعبية في قطاع غزة

محمد محمود دياب *

شكلت مسيرات العودة التي انطلقت في الثلاثين من آذار من العام الجاري بمشاركة شعبية وفصائلية واسعة على طول الحُدود الشرقية لقطاع غزة نقلةً نوعيةً في الفعل النضالي الشعبي الفلسطيني لنيل الحقوق المشروعة، واستمراراً في المسيرة الكفاحية الفلسطينية المتواصلة منذ أكثر من سبعة عقود في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وممارساته العدوانية ومُحاولاته المستعرة لشطب الكيان الفلسطيني، وضرب أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، عبر سياسة التوسع الاستيطاني، ومصادرة الأراضي، وتهويد مدينة القدس وطمس هويتها العربية الإسلامية، والسعي الحثيث لانقسام الصف الفلسطيني، والحصار الجائر على قطاع غزة.

تمر القضية الفلسطينية في هذه المرحلة بظروف دقيقة ومصيرية، لا سيما في ظل انسداد الأفق السياسي أمام عملية التسوية، وتراجع فُرص تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وتقرير المصير، وكذلك تصاعد مؤشرات الانحياز الأميركي السافر لإسرائيل، والذي ظهر جلياً في قرار الإدارة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفاراتها إليها، وإعلان الرئيس الأميركي ترامب نيته طرح خطته للسلام في الشرق الأوسط والتي عُرفت إعلامياً بـ«صفقة القرن»،

*كاتب رأي.

والتي تحملُ في طياتها وفق ما سُرب منها توجهاً أميركياً لتصفية القضية الفلسطينية، وإفراغ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من قضاياه الجوهرية، كقضايا القدس واللاجئين والحُدُود، وتحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إنسانية بأبعاد اقتصادية بحتة.

ساهمت التطورات التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن، وخاصة بعد موجة ما يسمى «الربيع العربي»، واحتدام الصراع الداخلي والحروب الأهلية في العديد من الأقطار العربية، وغلبة المصالح الخاصة لكل دولة على حساب القضايا والمصالح القومية، في تغييب القضية الفلسطينية بشكل كبير عن المشهد السياسي والإعلامي العربي، وتراجع ترتيبها في سلم الأولويات العربية على المستويين الرسمي أو الشعبي. فيما أضعفت حالة التفكك التي يعاني منها الموقف العربي من قدرته وفاعليته في إسناد الموقف الفلسطيني ودعم صُمُود الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتصاعد، وإجهاض المخططات والصفقات الرامية لتصفية القضية الفلسطينية.

بالإضافة إلى العوامل السابقة، فقد ألقى واقع الانقسام الداخلي الفلسطيني بظلال سلبية على القضية الفلسطينية وحضورها على المستويين الإقليمي والدولي كقضية محورية في المنطقة والعالم، وساهم في تشتيت الجهد الوطني واستنزافه في صراعات وحوارات داخلية، أفقدت القضية الفلسطينية مكانتها وأساءت لسمعتها كقضية شعب يناضل من أجل نيل حقوقه المشروعة.

جاءت المسيرات ببعدها الشعبي وطابعها السلمي لتحدث خرقاً مهماً في جدار الواقع بتعقيداته الداخلية والإقليمية والدولية، لصالح إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة، وإعادة طرح المسألة الفلسطينية على طاولة المجتمع الدولي والقوى الفاعلة في العالم، وترسم مساراً جديداً للنضال الفلسطيني في قطاع غزة عبر اعتماد أسلوب المقاومة الشعبية السلمية بعد سنوات من هيمنة العقلية الكفاحية العسكرية كإستراتيجية نضالية لا تؤمن بوسائل النضال السلمي والتي كان لها نتائج سلبية أضرت بالقضية الفلسطينية وحضورها على مستوى الرأي العام الدولي.

هنا يمكننا تحليل أبعاد مسيرات العودة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية من خلال النقاط الآتية:

أولاً: عبرت مسيرات العودة بطابعها الشعبي ووسائلها السلمية عن تغير دراماتيكي في الوعي والسلوك النضالي، والمعتقد الأيديولوجي للعديد من القوى والفصائل الفلسطينية، التي طالما عبرت عن تحفظها ورفضها لوسائل المقاومة السلمية وشككت في قدرتها على تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، فقبيل انطلاق مسيرات العودة السلمية لم يكن للمقاومة الشعبية التي انطلقت في مدن الضفة الغربية

والقدس قبل سنوات، أي حضور يذكر في قطاع غزة بل وفي بعض الأحيان كانت تواجه بعض الفعاليات السلمية بالمنع والقمع من حركة حماس كسلطة أمر واقع، والتي لم تتوان عن وصف هذا النمط الكفاحي بالعبثي. هذا التغير بدا واضحاً في الخطاب السياسي والتعبوي والفعل الميداني لهذه الفصائل مع انطلاق مسيرات العودة، حتى وإن جاء في سياق الاستجابة لضغوط الواقع في قطاع غزة ببعده الإقليمي والدولي، وسعي حركة حماس إلى تقديم نفسها للعالم بلباس المقاومة السلمية والخروج من حالة العُزلة السياسية التي فرضت عليها، وتقديم نفسها للمجتمع الدولي كطرف يمكن محاورته والتوصل معه إلى نقاط التقاء في أي أطروحاتٍ سياسية مستقبلاً، إلا أن هذا التحول يُعد تطوراً إيجابياً على المستوى الوطني من شأنه أن يُضيف مزيداً من الزخم للمقاومة الشعبية والنضال السلمي الواعي ضد الاحتلال، ويجنب الشعب الفلسطيني المزيد من المغامرات ذات الطابع العسكري، والتي كلفت الشعب الفلسطيني أثماناً كبيرة بشرية ومادية، دون أن تحقق أي إنجازٍ سياسي لصالح القضية الفلسطينية.

ثانياً: جسدت مسيرات العودة وحدة وطنية ميدانية بين الفصائل الفلسطينية ومعها مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، وهذا يعتبر تطوراً إيجابياً ومهماً في ظل حالة الانقسام السياسي التي تشهدها الساحة الفلسطينية، كما أن توافق الفصائل الفلسطينية من خلال هذه المسيرات على انتهاج أسلوب المقاومة الشعبية السلمية يؤسس لمرحلة مهمة في النضال الوطني عبر التوافق على الوسائل الكفاحية والتي ظلت لعقود محل خلافٍ جوهري بين الفصائل الفلسطينية.

ثالثاً: لقد ساهمت مسيرات العودة بطابعها الشعبي السلمي في إعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث في المنطقة والعالم؛ فالتفاعل الشعبي وخروج المظاهرات المليونية في العديد من العواصم العربية والعالمية تنديداً بجرائم الاحتلال بحق المدنيين المُشاركين في مسيرة العودة، والمواقف الرسمية التي عبرت عنها العديد من الحُكُومات في العالم أعادت الاعتبار القضية الفلسطينية ببعدها السياسي.

رابعاً: تبني هذه المسيرات الشعبية السلمية قضية حق العودة حمل دلالات مهمة، خاصة أنها جاءت في وقتٍ بدأت فيه الإدارة الأميركية نشاطها المحموم لتسويق خطتها للسلام في الشرق الأوسط المعروفة إعلامياً باسم «صفقة القرن» والتي حملت في جوهرها تنكراً واضحاً لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة ومنها حقه في العودة وتقرير المصير، فجاءت هذه المسيرات لتكون

بمثابة رد شعبي رافض لهذه الصفقة ولكل المشاريع التي يتم تداولها تحت مسميات مختلفة تستهدف الالتفاف على حقوق الشعب.

خامساً: استطاعت مسيرات العودة فضح ممارسات الاحتلال وجرائمه البشعة بحق المدنيين العزل الذي سقطوا بالمئات بين شهيد وجريح من الأطفال والنساء والمسعفين، وساهم ذلك في إيجاد رأي عام دولي مناهض لإسرائيل ومندد بجرائمها وسياساتها القمعية ضد السلميين، ولم تستطع الماكينة الإعلامية والدبلوماسية الإسرائيلية تسويق روايتها المضللة للعالم والدفاع عن نفسها أمام هذا السخط الدولي الذي اجتاح معظم العواصم العالمية، بفعل بشاعة الجرائم الإسرائيلية.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها مسيرات العودة في أيامها الأولى، والزخم الشعبي والفصائلي الذي حظيت به في الداخل والخارج، فإن ثمة ملاحظات يمكن أن نسوقها في إطار تقديم قراءة تقييمية واعية لهذه الوسيلة النضالية والعوامل التي تدخلت سلباً في عرقلة الأسلوب النضالي السلمي الفلسطيني، علها تساهم في معالجة أي انحراف في مسار هذا الفعل النضالي الشعبي، وتحافظ على الأهداف والغايات الوطنية الجامعة لمسيرات العودة وتضمن استمرارها في إيصال رسالة الشعب الفلسطيني للعالم، ويمكن إجمال هذه الملاحظات في النقاط الآتية:

أولاً: عدم وضوح الهدف الإستراتيجي لهذه المسيرات، ففي الوقت الذي توافقت فيه مختلف مكونات العمل السياسي الفلسطيني على ضرورة تفعيل المقاومة الشعبية من خلال مسيرات العودة، فإن غياب الهدف المركزي بات واضحاً بعد أن تجاوزت المسيرات تاريخ إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية في ١٥ أيار، وهو التاريخ الذي من المُفترض أن يكُون ذروة وخاتمة المرحلة الأولى من المسيرات، والملاحظ أنه بعد هذا التاريخ، تركت الهيئة المشرفة على هذه المسيرات تطورات الأحداث الميدانية تتحكم في مسار المسيرات وطبيعتها ووتيرتها، واتضح ذلك جلياً في التسميات التي أطلقتها على كل يوم جمعة تلت جمعة ذكرى النكبة.

ثانياً: عملت حركة حماس على توظيف هذا الحراك الشعبي، والصعود على سلم ضحايا السلمية؛ لخدمة أهداف تكتيكية مرحلية تخدم مشروع سلطتها في غزة من خلال إصرارها على أن تضيف إلى جانب مسمى «مسيرات العودة» مصطلح «رفع الحصار» في محاولة منها للاستفادة من الزخم الشعبي والجماهيري في تسليط الضوء على حصار غزة، فمنذ اليوم الأول لمسيرات العودة ركز الخطاب الإعلامي الحمساوي على مسألة «رفع الحصار»، وقد تطور هذا

الموقف إلى أن أصبحت مسيرات العودة، ورقة مساومة في يد حركة حماس لتحقيق إنجاز سياسي له علاقة برفع الحصار عن غزة أو حتى تخفيفه، وذلك خلال حواراتها مع الأطراف الدولية والعربية التي تدخلت لضبط إيقاع هذه المسيرات، ومنع انزلاق الأحداث نحو مواجهة عسكرية.

ثالثاً: سعي حركة حماس إلى الاستحواذ على القرار داخل الهيئة المشرفة على مسيرات العودة والتفرد به، وكذلك على الخطاب الإعلامي والفعل الميداني، حتى بدت مشاركة الفصائل في بعض الأحيان شكلية تمثيلية لا أكثر، هذا التفرد ساهم في تكريس رؤية حركة حماس في التعامل مع مسيرات العودة ورسم مسارها ووضع الأهداف التي تتوافق مع مصالحها السياسية والحزبية، وابتعادها على الخط التوافقي الذي رسمته الفصائل الفلسطينية لمسار هذه المسيرات، مما أثر سلباً على الزخم الشعبي وحجم ومستوى المُشاركة الفصائلية في هذه المسيرات، وأدى إلى تراجع الحضُور الإعلامي محلياً ودولياً.

رابعاً: محاولة بعض الفصائل الفلسطينية استخدام بعض وسائل المقاومة المُسلحة، في محاولة منها للمزاوجة بين المقاومة الشعبية والمُسلحة، ومحاولة تبرير ذلك أنه في إطار الرد على جرائم الاحتلال ضد المتظاهرين السلميين، وهذا كان له انعكاس سلبي على الحراك الشعبي والطابع السلمي لمسيرات العودة، وأضر بالإنجازات التي حققتها خلال الشهور السابقة، وأتاح لإسرائيل فرصة تقديم رواية تناقض الرواية الفلسطينية التي ارتكزت إلى سلمية هذه المسيرات، وتسوق للعالم بأنها في حالة دفاع عن النفس أمام الهجمات المُسلحة التي يقوم بها الفلسطينيون على طول الحُدُود.

خامساً: التكلفة البشرية الباهظة التي نتجت عن مسيرات العودة وارتفاع أعداد الشهداء والجرحى وتزايد حالات العجز الجسدي بين صفوف المُشاركين في مسيرات العودة، أثرت سلباً على مسار هذه المسيرات وحجم المُشاركة فيها، وأحدثت جدلاً قوياً داخل المجتمع الفلسطيني حول مدى ملاءمة الخسائر البشرية الهائلة التي نتجت عن مسيرات العودة مع النتائج التي تحققت أو مع الأهداف التي انطلقت من أجلها، وهنا فإن اللجنة المشرفة على المسيرات لم تضع في حساباتها وضع ضوابط لحالة الاشتباك الشعبي عبر الحُدُود، ولم تبذل أي جُهد يُذكر للحفاظ على الطابع السلمي لهذا المسيرات والتقليل من حجم الخسائر البشرية، والحفاظ على أرواح المُشاركين في هذه المسيرات ومُخيمات العودة المُنتشرة على طول الحُدُود الشرقية لقطاع غزة.

سادساً: على الرغم مما أحدثته مسيرات

العودة من ضجة إعلامية وتعاطف دولي كبير بفعل بشاعة الجرائم التي ارتكبتها قُوات الاحتلال واستهدافها المتعمد للأطفال والنساء ومتطوعي الخدمات الصحية والصحافيين، فإن هناك قصوراً رسمياً وفصائلياً فلسطينياً في استثمار ذلك بطريقةٍ مُنظمةٍ وفاعلةٍ تضمنُ تدعيم الرواية الفلسطينية الحية ليس على مستوى الرأي العام العالمي فحسب، وإنما على صعيد المؤسسات الدولية أيضاً، كمحكمة الجنايات الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية، باعتبار أن ما أقدمت عليه إسرائيل يمثل جرائم حرب بحق متظاهرين عزل.

ولعل غياب التنسيق والتواصل المباشر بين السلطة الفلسطينية والفصائل في غزة قد أثر سلباً على الأداء الإعلامي والسياسي الفلسطيني في التعاطي مع مسيرات العودة، وإحداث اختراق حقيقي في موقف النظام الدولي لخدمة القضية الفلسطينية وعزل حكومة الاحتلال ومحاصرتها سياسياً وإعلامياً.

ومن أجل ضمان استمرار مسيرات العودة كإحدى وسائل المقاومة الشعبية السلمية التي ينتهجها الشعب الفلسطيني للتعبير عن رفضه للاحتلال والتأكيد على حقوقه العادلة، ومن أجل المحافظة على الطابع الشعبي لهذا الفعل النضالي السلمي لابد من مراعاة النقاط الآتية:

أولاً: ضرورة أن تتوافق القوى السياسية الفلسطينية على وضع هدف إستراتيجي واضح ومحدد لمسيرات العودة وتجريدها من أي أهداف أو مآرب حزبية أو حسابات مصلحية، وتكريس مبدأ القيادة الجماعية والشراكة الوطنية في إدارة أنشطة وفعاليات المقاومة الشعبية؛ وذلك لضمان تحقيق غايتها في التعبير عن تطلعات الشعب الفلسطيني.

ثانياً: العمل على تعريف مفهوم المقاومة الشعبية وتحديد وسائلها النضالية بما يتناسب مع مُتطلبات المرحلة ووضع ضوابط ناظمة للفعاليات والبرامج التي تتضمنها مسيراتُ العودة؛ لضمان المُحافظة على سلامة الجماهير المشاركة في هذه المسيرات، وتجنب مزيد من الخسائر البشرية، فالإنسان الفلسطيني يمثل المخزون الإستراتيجي للشعب الفلسطيني ونضاله المستمر من أجل الحرية والاستقلال.

ثالثاً: أهمية تعزيز ثقافة المقاومة الشعبية في المجتمع الفلسطيني بمختلف قطاعاته وشرائحه وخاصة لدى جيل الشباب الذي يفتقد للمعرفة والدراية الكاملة بهذا النمط من المقاومة والنضال السلمي، خاصة أن ثقافة المقاومة المُسلحة قد هيمنت على العقلية الغزية خلال السنوات السابقة، وهذا يتطلب وضع برامج وخطط تثقيفية تعبوية للتعريف بالمقاومة الشعبية وأساليبها وأهدافها ودورها في التعبير الفاعل عن

تطلعات الشعب الفلسطيني.

رابعاً: وضع برامج واضحة وخطط عمل موجهة للفعاليات والأنشطة التي تنظم ضمن مسيرات العودة، وتفعيل دور مختلف القطاعات المجتمعية وضمان مشاركة واسعة وفاعلة من مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، وهذا من شأنه أن يساهم في الحفاظ على الزخم الشعبي لمسيرات العودة، ويخرجها من دائرة النمطية الأسبوعية التي باتت تفقد تأثيرها مع مرور الوقت.

خامساً: لابد أن تكون السلطة الفلسطينية بمؤسساتها السياسية والقانونية والإعلامية جزءاً أصيلاً في الشراكة النضالية في مسيرات العودة وجميع فعاليات المقاومة الشعبية في الضفة وقطاع غزة، خاصة أن القيادة الفلسطينية قد اعتمدت المقاومة الشعبية السلمية كخيار نضالي إستراتيجي للشعب الفلسطيني في مواجهة السياسة العدوانية والإسرائيلية، فحضور السلطة بمكانتها السياسية والمعنوية يضيف المزيد من الزخم للحراك الشعبي ويكرس الشراكة الوطنية في النضال السلمي الشعبي من أجل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

سادساً: أهمية تشكيل هيئة وطنية خاصة بالمقاومة الشعبية تمثل الكل الفلسطيني مع ضرورة إنشاء صندوق مخصص لدعم هذا الأسلوب الكفاحي، وتلبية متطلبات العمل الميداني، وذلك من أجل الحفاظ على هذه الإستراتيجية النضالية وضمان فاعليتها، وأن تبقى في إطارها الوطني الجامع بعيداً على الفئوية والأجندات الحزبية.

الشعب الفلسطيني وعبر مسيرة نضاله التحرري تنوع في استخدام وسائل مقاومته للاحتلال الإسرائيلي بين المقاومة المُسلحة والنضال الشعبي السلمي، وذلك تبعاً لمتطلبات كل مرحلة، انسجاماً مع الواقع بأبعاده الإقليمية والدولية، ولعل المقاومة الشعبية ومن ضمنها مسيرات العودة تعد الوسيلة النضالية التي تلائم طبيعة المرحلة الحالية، مع ضرورة البحث عن وسائل نضال إبداعية قادرة على إيصال رسالة الشعب الفلسطيني وشرح قضيته والتأثير الفاعل في الرأي العام الدولي وتحشيده لصالح دعم ومناصرة حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال، ودحض الرواية الإسرائيلية التي تسعى لتزوير الحقائق عبر إلباس ثوب الإرهاب لأي فعلٍ نضالي فلسطيني.

مسيرات العودة: الفكرة والحيثيات والسياق

إدارة: أشرف أبو خصيوان

شكّلت مسيرات العودة نقطةً مهمةً في النضال الفلسطيني، كونها أعادت التركيز على قضية حق العودة وأرجعت النقاش إلى بداية الصراع المتمثل في النكبة وما تلاها من ويلات وضياع حقوق.

رأت سياسات أن تناقش مسيرة العودة، باستفاضة، مع مجموعة من الباحثين والنشطاء الذين شاركوا في المسيرة لتطلع قارئها على فكرة مسيرات العودة وأهدافها والنقاش حولها بين الفاعلين فيها، بما ذلك نقاط التوافق والاختلاف.

دار نقاش طويل حول مسيرات العودة، وفي بعض الأحيان جرى التعرّض للنوايا والغايات غير المعلنة، وفي الكثير من الأحيان عقدت المقارنات، لكن الثابت أن الشعب الفلسطيني حي ونشط وقادر على اجتراح المعجزات دائماً، فمسيرة العودة التي ليست إلا استكمالاً للنضال السلمي في فلسطين منذ المسيرات الأولى ضد وعد بلفور وصولاً إلى استشهاد زياد أبو عين وليس انتهاءً بمسيرات العودة وما يقدمه الفلسطينيون من بطولات قائمة على أنهم مدنيون عزل.

جلس إلى طاولة سياسات، في الحوار الذي أدراه الصحافي والكاتب أشرف أبو خصيوان في مدينة غزة: الناشط السياسي والكاتب بسام درويش، الباحث والحقوقي الدكتور طلال أبو ركبة، والناشط والباحث الدكتور كمال أبو شاويش.

سياسات: أهلاً وسهلاً بكم في ندوة سياسات التي نناقش فيها أبعاد مسيرات العودة، التي انطلقت في الثلاثين من آذار من هذا العام، وتبعاتها. لا يخفى على أحد أننا كفلسطينيين، وخاصةً في قطاع غزة، حققنا نقلةً نوعيةً في النضال مع مرور ٧٠ عاماً على ذكرى النكبة، بهذا الحجم الكبير من الفلسطينيين الذين يرغبون بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها، وهم يدركون أن هناك تبعات سياسية إقليمية وعربية ودولية وإعلامية.

أستاذ بسام، من وجهة نظرك كرجل وطني عايش ذكرى النكبة تلو الذكرى، ما هو المختلف وطنياً هذه السنة عما سبق من سنوات؟

بسام: أريد أن أسجل أنه على الرغم من الاختلاف الوطني، فإن مجموع الشعب الفلسطيني أدرك التحديات الخطيرة التي يواجهها مشروع العودة في ظل إدارة ترامب ومحاولاتها تصفية قضايا الحل النهائي بما يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية التي تبناها ترامب وتشمل تصفية قضية اللاجئين عبر سحب الالتزام الأميركي لصندوق «الأونروا» ومحاولة التساوق مع الرؤية الإسرائيلية بمحاولة تصفية «الأونروا» كمقدمة لتصفية قضية اللاجئين. هذا كان أولاً أهم الدوافع، أي استدراك الخطر الذي يتعرض له المشروع الوطني الفلسطيني. ثانياً، في ظل حالة المواجهة مع العدو الإسرائيلي تبين أن المقاومة الشعبية السلمية لا تزال تمتلك بالفعل إمكانيات لإيذاء الاحتلال وفضحه على المستوى العالمي. ثالثاً، الدعوة إلى مسيرات العودة تمت بشكل وطني وحدوي، فمثلاً في اليوم الأول للمسيرة الأولى التي انطلقت في ٣٠ آذار لم يرفع إلا علم فلسطين، فيما غابت الرايات الحزبية عن مواقع التجمع الفلسطيني لمسيرات العودة. أيضاً أحد المحفزات أن المواطنين رأوا أن في تحركهم تحفيزاً للقوى السياسية لمناقشة ملف الانقسام ومحاولة طي صفحته، استثماراً لهذا العمل الوحدوي للعمل الميداني على الأرض. هذه العوامل برأيي حرّكت مسيرة العودة منذ البداية.

مسيرات.. أسيرة جغرافيا غزة

سياسات: دكتور طلال، هناك تباين في الموقف الوطني حول كيفية الاستفادة من مسيرات العودة وتسخير العلم الفلسطيني في الثلاثين من آذار لخدمة المسيرات العودة وتحشيد الجماهير والاتفاق على هدف وطني واحد وهو أن مسيرات العودة مستمرة حتى العودة. ولكن ألا تعتقد أنه تم ركوب موجة مسيرات العودة في بعض الأحيان من بعض عناصر التنظيمات؟

طلال أبو ركبة: استكمالاً لحديث صديقي بسام، لم تبق مسيرات العودة على حالها فقط، فقد أضيف إليها «كسر الحصار»، ثم تحولت لتصبح مسيرات لكسر الحصار بالأساس، إذاً، نحن نتحدث عن أن المسيرات الآن هي لكسر الحصار، وهذا المعلن من قيادة هذه المسيرات

في قطاع غزة. وظفت العودة كرمز وطني كبير جداً جامع للكل الوطني الفلسطيني على اختلاف انتماءاته وقادر على إشعاع الوحدة، ويمكن من خلاله ترحيل مكونات المجتمع الفلسطيني لتكون جزءاً من حالة المشاركة في هذه المسيرات السلمية، ولكن بإضافة أهداف ثانوية أخرى لهذه المسيرات والتي أصبحت فيما بعد أهدافاً رئيسة، بعد ذلك تغيّرت الأهداف والآليات وأصبح المطلوب من مسيرات العودة كسر الحصار وإنهاء الانقسام وعدم تمرير صفقة القرن. أصبح الآن الخطاب السياسي الفلسطيني الدائر في قطاع غزة يتحدث عن أن مسيرات العودة هي التي ستوقف وتمنع صفقة القرن التي تخطط لها الإدارة الأميركية بقيادة ترامب، وهي التي ستكسر الحصار المفروض على قطاع غزة وهي التي ستنهي الانقسام، ولكن باعتقادي أن هذا بصراحة ضرب من ضروب الهوى، أي تعدد الأهداف دون الوصول إلى نتيجة. لابد أن نتحدث أولاً عن أن الفعل النضالي هو فعل تراكمي، وهذا ما تعلمناه، وهذا الفعل التراكمي يكون له هدف بعيد المدى. الآن لنتحدث في الإشكالية، لأنك سألت الأستاذ بسام سؤالاً مهماً جداً، وهو: «ما المختلف الآن عن كل ما سبق؟». المختلف أن هذه المسيرات بقيت أسيرة الجغرافيا في قطاع غزة، وكأنها تعبر فقط عن حالة غزة ولا تعبر عن الحالة الوطنية الجامعة للفلسطينيين أينما وجدوا في الضفة الغربية والقدس والشتات وما إلى غير ذلك. في انتفاضة الحجارة عام ٨٧ عندما كان يسقط شهيد في مخيم النصيرات كانت تخرج المسيرات في مخيم بلاطة والعكس صحيح. أما مسيرات العودة هذه فبقيت منذ ٣٠ آذار وحتى هذه اللحظة أسيرة الجغرافيا في قطاع غزة، ولم تتم الدعوة إليها في إطار وحدوي، لو كان هناك فعل وحدوي حقيقي لكان هناك وجود حقيقي لتكون جزءاً من الحالة النضالية في الضفة الغربية. بالمناسبة القيادة السياسية في رام الله هي مع المقاومة الشعبية، وهذا ما تحدث به الرئيس محمود عباس في اجتماعات المؤتمرين السادس والسابع لحركة فتح، المقاومة الشعبية في بلعين ونعلين والمعصرة وما إلى ذلك، ونستذكر الشهيد زياد أبو عين. إذاً لماذا لم يتم استحضار هذه المسيرة، هذا كان المختلف عن باقي الثورات والهبات الفلسطينية، لم يكن هناك جزء يقوم بمسيرات أو هبة والأجزاء الأخرى ليست لها علاقة. هذا التباين إضافة إلى ركوب الموجة كما تفضلت ومحاولة توظيف هذه المسيرات هو السجال والخلاف السياسي الموجود الآن في الساحة السياسية الفلسطينية، أي أن يتم توظيف هذه المسيرات من فصيل فلسطيني محدد لصالح أجندة حزبية وليس ضمن رؤية وطنية، من هنا يبدأ التخوف.

سياسات: **غابت الرؤية الوطنية عن مضمون مسيرات العودة، الرئيس أبو مازن قال باسماً في أحد الاجتماعات «أنا أهنئ حركة حماس**

لأنها آمنت بفكر المقاومة السلمية والمقاومة الشعبية» ولكن قبل ذلك أريد أن أستحضر معك أستاذ كمال جلسة عصف فكري دعت إليها الولايات المتحدة الأميركية في واشنطن وحضرتها بعض الدول العربية وممثلون عن بعض المؤسسات الدولية بين قوسين من أجل إنقاذ غزة، بالأمس القريب جرى الحديث عن إنقاذ غزة وخطط مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط ميلادينوف ومساعيه لـ»إنقاذ غزة». هل يمكن إنقاذ غزة سياسياً أو إنسانياً؟ هل الأزمة الموجودة في غزة أزمة إنسانية بحتة أم هي ملخصٌ لأزمة سياسية في اتخاذ القرار الوطني الفلسطيني ولا يزال الانقسام السياسي طاغياً علينا؟

كمال أبو شاويش: تحياتي لك وللضيوف الكرام، من الواضح أنك نقلتنا انتقالاً كبيراً بين الموضوعين.

تقدّم الجانب الإنساني ظل استحالة «السياسي»

سياسات: **هذا الموضوع له علاقة بمسيرات العودة كما تحدث الضيوف، كما قال الدكتور طلال إن مسيرات العودة انتهت من أهدافها الوطنية وتبدلت إلى أهداف ثانوية.**

كمال أبو شاويش: أنا منحاز قليلاً إلى مسيرات العودة، كيف جرت وسيقت وأخذت وانتقيت هذه الموجة وكيف وظفت وكيف يراد لها أن تنتهي. على أي حال الجانب السياسي هو الأهم في هذا الموضوع، وغزة لم ولن تكون في يوم من الأيام عبارةً عن مشكلة إنسانية، غزة في كل الظروف وبعد النكبة مباشرة نهضت، غزة كانت معقلاً للحركة الوطنية. عندما كانت الحركة الوطنية مشتتة في أصقاع الأرض ولا تستطيع أن تلتئم، اجتمعت في غزة. وفي مؤتمر غزة الشهير قررت أن يكون هناك كيان، بمعنى أن المشكلة لم تكن اقتصاديةً أو إنسانيةً على الرغم من أن قضية اللاجئين كانت في أوجها. فغزة في ظل الظروف السيئة كانت معقلاً لترجمة سياسية. صحيح أن الجانب الإنساني طغى لأن ثلاث حروب متتالية و١١ عاماً من الحصار وبنية تحتية مدمرة تقريباً أدت إلى أن تؤكد رؤية الأمم المتحدة أن غزة لن تكون في العام ٢٠٢٠ صالحة للحياة، والصورة التي تخرج من غزة الآن هي أن غزة تزود بالكهرباء ٤ ساعات يومياً فقط، هذا بحد ذاته يعطي انطباعاً بالكآبة، أضف إلى ذلك ١٥ شهراً متصلة من الإجراءات المزدوجة من السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وتحديداً قطاع الموظفين الأمر الذي أثر بشكل ملموس جداً. الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في انحطاط رهيب خلال الـ ١٥ شهراً الماضية. هذه العوامل دفعت الجانب الإنساني إلى مقدمة المشهد وهذا خطأ، ولكن الأساس هو الموضوع السياسي، وهذه وجهة نظر شخصية، الموضوع السياسي يبدو مرحلاً

والمصالحة معطلة والحل نهائي لمسيرة السلام من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة لا تريده، نحن بحاجة إلى عقود لكي نغير في المجتمع الإسرائيلي، الواضح أن حلولاً سياسية دراماتيكية غير متوافرة أو متاحة في المدى القريب أو المتوسط، الإقليم منهمك سواء مصر أو الأردن أو دول الخليج في صراعات داخلية، واضح أن هناك حالة انكفاء على الوضع الداخلي، الموازين الدولية مختلفة جداً، بل إن هناك حالة من الهروب من منطقة الشرق الأوسط عموماً، هذا التزاحم على الشرق الأوسط لم يعد قائماً، وإدارة ترامب تتجه نحو أقاليم أخرى، على سبيل المثال إقليم شمال شرقي آسيا، ولقاء القمة الأميركي الكوري الشمالي مثال على ذلك، واضح أن الاهتمام بالمنطقة لم يعد قائماً، ومن الواضح أن الاهتمام بحل الصراع العربي الإسرائيلي مؤجل ولا حلول في الأفق وبالتالي لن تجد فلسطينياً واحداً يقبل صفقة ترامب، إذاً لا حلول سياسية على الإطلاق سواء فرضت أو بقرار فلسطيني، لذلك من هنا يظهر الجانب الإنساني في المشهد على مستوى غزة. إذا لم تكن هناك حلول سياسية متاحة ومرئية أمامنا، فإذاً ما العمل؟ هل تنتظر جماهير غزة وأجيال غزة حالة الانتحار والموت البطيء حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، إذا كانت الحلول السياسية غير متاحة وغير مرئية على الأقل فعلينا أن نحافظ على الإنسان الفلسطيني وننقذ ما تبقى من قطاع غزة دون أن يؤثر ذلك على وضع قطاع غزة السياسي. المسارات السياسية المرسومة أو التي يراد رسمها كلها مرفوضة إذا مكّنا المناعة الوطنية.

سياسات: جميعها تؤدي إلى الانفصال السياسي والجغرافي.

كمال أبو شاويش: الصخرة التي تتحطم عليها هذه السيناريوهات والمشاريع هي الإنسان الفلسطيني في قطاع غزة الذي رفض وسيرفض وسيظل رافضاً لكل مشاريع التوطين، ولكن من المهم جداً أن نحافظ على المناعة الوطنية، حالة الضرر والفقر والحاجة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في غزة، ستؤدي بالتأكيد إلى ضعف هذه المناعة، هذا الصمغ اللاصق الذي يربط شقي الوطن والذي يربط الإنسان بالقضية، من أهم الوطن أم المواطن؟ لا معنى للوطن دون المواطن.

المطلوب الآن أن ننقذ المواطن، نحن بحاجة إلى مشروع مارشال وطني، وهذا ما يتحدث عنه الجميع حتى الكابينيت الإسرائيلي اجتمع للأسف لإيجاد حلول إنسانية.

سياسات: أن نبقي رأس غزة فوق الماء هذا بحد ذاته التعلق بين الحياة والموت.

بسام: قبل الانطلاق إلى محور جديد. في بداية مسيرات العودة كان الموقف موحداً في غزة والضفة والداخل المحتل وتم الحشد بناءً على ذلك، الإشكال الذي حدث في مسيرات العودة هو على النحو الآتي: المأزق الأول هو أن

القوى الفاعلة فيها غير موحدة، فكيف سيستمر العمل الوحدوي في ظل الانقسام والأجندات الخاصة.

دور «حماس»

سياسات: لكي نضع النقاط على الحروف، نحن لا ننكر دور «حماس» في قطاع غزة وأنها دعمت باتجاه إنجاح مسيرات العودة كل أسبوع، فهل هذا الهدف وطني؟

بسام: لا ننكر ذلك، كان هناك تضارب ومناكفات لا لزوم لها بدأت من إضافة عبارة كسر الحصار إلى أهداف المسيرة، وقضية تبني الشهداء. الأزمة الثانية، الاستعجال في محاولة قطف الثمار السياسية مبكراً قبل النضوج. ثالثاً، أننا نتحدث عن مقاومة شعبية سلمية دون أن تعتبر هذه المقاومة سلاحاً في النضال.

سياسات: أريد الرجوع إلى هذه النقاط، لكن أريد أن أطرح عليك هذا السؤال بشكل واضح: الدكتور صلاح البردويل تحدث بعد ٥/١٤ عن أن ٥٠ من أصل ٦٠ شهيداً ينتمون لحركة حماس، هذه نقطة، النقطة الثانية هي ما تحدث عنه رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار في مقابلته مع الجزيرة، عندما قال إن أبناء القسام والسرايا ألقوا أسلحتهم في البيوت وذهبوا إلى الحدود لكي يحتجوا ويشاركوا في مسيرات العودة. هذا التضارب الإعلامي وعدم فهم السياسة الإعلامية والخطاب الإعلامي الدولي وكيفية استثماره إسرائيلياً، كما صرحت الحكومة الإسرائيلية بأنها سترسل باقة زهور للبردويل على هذا التصريح. نحن نقاوم كمدنيين وتأتي القيادة السياسية المدركة أو التي يجب أن تكون مدركة أو يجب أن تكون حكيمة والتي يجب أن توجه الرأي العام وأن توجه الإعلام وأن تضع سياسات للإعلام من أجل تبنيها لتقع في هذا المأزق والخطأ. ما هو حجم تأثير مثل هذه المواقف على المشروع الوطني وعلى مشروع مسيرات العودة بالتحديد؟

بسام: هذه من المواقف التي أثبتت أن الشعب الفلسطيني متقدم على قواه السياسية، هذا التصريح كان مخيباً للآمال، تصريح صلاح البردويل، كان مخيباً في نقطتين. قام بحسم أن ٥٠ من أصل ٦٠ شهيداً هم من أبناء حماس، وحتى التعبير الآخر فيه استهانة بالآخرين، عندما قال: «الباقي هم من أولاد الشعب». ثانياً، عندما يتم الحديث عن مسيرات العودة كشكل من أشكال المقاومة السلمية دائماً ما تتم الإشارة إلى الصواريخ والأسلحة التي ستحميها، ونحن نقول إن هذا شكل ثانوي من أشكال نضالنا ومواجهتنا مع الاحتلال.

سياسات: لغة التهديد موجودة، وتتذكر عندما تبادلوا الرسائل، أعني القناصة في ثاني أسبوع تقريباً، فقال الإسرائيليون أن رؤوس حماس تحت نيران قناصتنا وقامت الجهاد بعدها

بيومين بالرد أن مردخاي تحت مرمى نيراننا.

أريد السؤال عن شيء مهم جداً، ترافقت مع مسيرات العودة جلسات لمجلس الأمن وجلسات في أروقة الأمم المتحدة وحراك دبلوماسي وطني فلسطيني، ولكن حتى هذه اللحظة للأسف لم نستطع أن نتخذ قرار إدانة لهذه العمليات في الأمم المتحدة أو حتى في مجلس الأمن، برأيك الموقف الفلسطيني لا يزال ضعيفاً؟ أم أن الموقف الأميركي لا يزال منحازاً؟

طلال أبو ركبة: بدايةً، لدي تعليق على ما تفضل به زميلي بسام. نريد تأصيل الفهم فيما يتعلق بالمقاومة وعلاقتها بالقانون الدولي لأنها أصبحت بالنسبة لي، على الأقل، مشكلة. أنا شعب يبحث عن تقرير مصيره، وأنا شعب محتل وبالتالي كل الأدوات المتاحة أدوات مشروعة وكل أشكال المقاومة مباحة لنا، وليس شرطاً أن تخضع تحت سقف القانون الدولي. فيما يتعلق بموضوع تصريح البردويل عن الشهداء وتصريح السنوار بأن المقاومة وضعت أسلحتها في البيت وذهبت للمشاركة كمدنيين وليس كمحاربين، من يحاول تخويفنا بالقانون الدولي؟ لدينا إشكالية في فهم القانون الدولي فيما يتعلق بالمقاومة، وهنا لابد من تأصيل المفاهيم.

يحسب لأبو مازن من بداية توليه السلطة وحتى هذه اللحظة نشاطه على المستوى الدبلوماسي والنقلة التي قام بها للحركة الدبلوماسية على مدار السنوات الأخيرة. عدم القدرة على جلب إدانة حقيقية لما يحدث من عنف إسرائيلي ومن جرائم قد تصل إلى جرائم حرب وانتهاك واضح لمختلف القوانين الآمرة للقانون الدولي خاصة في اتفاقيات جنيف الأربعة فيما يتعلق بحماية المدنيين ليس فشلاً فلسطينياً بالمناسبة بل هو ازدواجية المعايير والهيمنة السياسية داخل مجلس الأمن والتوازنات السياسية بين الأقطاب داخل مجلس الأمن والتي لم تحدث التوازن التاريخي المطلوب والذي نأمل أن يتحقق في يوم من الأيام. لكن يوجد هناك أداء فلسطيني وهناك محاولات فلسطينية على مستوى مجلس الأمن والجمعية العامة، بدأت تلك المساعي منذ السعي للحصول على دولة عضو داخل الأمم المتحدة والانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات والمؤسسات الدولية، وهذا ما يحسب لأبو مازن على المستوى الخارجي، ولكن الفشل ليس فلسطينياً فقط ولكن له علاقة بإرهاصات المنطقة العربية وضعف الإقليم وتفكك النظام العربي الرسمي والتفرد الأميركي والتوازنات الإقليمية والاقتصادية التي لعبت دوراً في عدم الحصول حتى الآن على إدانة حقيقية للانتهاكات الإسرائيلية.

سؤال النتائج

سياسات: **أستاذ كمال، محمد علي إبان حكمه في مصر ذهب إلى السجون وجمع المشردين**

القابعين في السجون وقال: إلى متى ونحن نطعمهم ونغذيهم وهم مساجين؟ فأخذهم وعلم كل واحد منهم حرفةً وبنى مصر الحديثة من خلالهم. اليوم للأسف الشديد جداً أن عدداً كبيراً جداً من شباب المجتمع الفلسطيني معاقون ومبتورو الأطراف ومصابون يحتاجون إلى إعالة. أنت تقول إنك تؤمن بفكرة مسيرات العودة. ولكن هل النتائج التي حققناها خلال الجمع الماضية سوف توصلنا إلى نتائج ملموسة في القريب العاجل وتضمن ألا يتم تجيير أهداف مسيرة العودة إلى أهداف أخرى من خلال فكرة إنقاذ غزة وخطة ميلادينوف وخطة ليبرمان؟

كمال أبو شاويش: لا أحد بيننا يختلف على أن فكرة العودة ومسيرة العودة هي القضية الكبرى للشعب الفلسطيني، لقد قضينا سبعين عاماً نستمع إلى روايات أقرب إلى الأساطير عن وطننا والفردوس المفقود والنكبة التي حلت بنا وبأجيالنا، ونحلم بذلك اليوم السرمدي الذي نتوجه فيه إلى فلسطين. على أي حال، الفكرة طبخت على عجل، أن ننظم مسيرة العودة التي تضم مختلف أطياف الشعب الفلسطيني تريد تحضيراً لشهور وسنوات. أنا أتفهم أن حماس تعيش أشد لحظاتها السياسية خنقاً، وبعد المحاولة الفاشلة لاغتيال رئيس الوزراء رامي الحمد الله ومدير المخابرات ماجد فرج أصبحت حماس في الزاوية تبحث عن طوق نجاة للخروج من الأزمة، السلطة في المقابل لم تلق أي خشبة خلاص لإخراج حماس من هذه الورطة. حماس لديها أزمة حقيقية في كادر موظفيها الذين تريد استيعابهم وتريد لهم الأمان الوظيفي ضمن السلطة الوطنية الفلسطينية، حماس شعرت بأن السلطة تتلكأ وتتباطأ وتتذرع بذرائع غير جدية، أنا أقوم بتوصيف المشهد دون انحياز لإحدى الروايتين، فقد وصلنا في شباط إلى هذا المشهد، أدركت حماس تماماً أن المصالحة تعطلت دون أن تتحمل فتح هذه المسؤولية ودون أن تجد من يعينها في الإقليم على حل هذه المشكلة، حماس حلت اللجنة الإدارية وذهبت إلى القاهرة ووضعت اللجنة الإدارية وديعة لدى المخابرات المصرية وتحللت من مسؤولياتها الأدبية والإدارية والقانونية والاقتصادية في قطاع غزة، وهي لا تريد العودة إلى مشهد ما قبل ١ تشرين الثاني، لكن في المقابل لا ترى، في نظرها طبعاً طرفاً يريد إنجازاً حقيقياً على أرض الواقع، وهذه فكرة خارج الصندوق. أنا لا أخفيك إعجابي بهذا المكر والدهاء. هذه كانت فكرة عبقرية لفك حبل المشنقة عن رقبة حماس، فكرة عبقرية أن تخرج بـ ٢ مليون من المجتمع الغزي المكبوتين المكلومين والموجعين من فكرة الغليان الذي كاد ينفجر في وجه حماس وأن تذهب بهم إلى السلك الشائك لينفجروا في وجه الاحتلال، انتبه إلى أن الفكرة كانت جمعة يوم الأرض وتمددت فاستطابت لصانعي الفكرة وبدأت تأخذ كل جمعة مسمى جديداً لكي تطيل العملية وبإطالة العملية لن يكون هناك أحد

ليتحدث عن محاولة اغتيال الحمد الله وفرج والمصالحة ومجرياتها ولا يوجد حديث إلا عن كيفية معالجة الجرحى، حماس عبقرية في لفت الأنظار، افتعلت أزمة لكي تلفت الأنظار عن أساس الأزمة بصرف النظر عن نبل الفكرة. أنا كنت ممن ذهبوا إلى السلك ورأيت هذه الأفكار، وفكرة أن هذه الطائرات الورقية تحولت من لعبة أطفال إلى وسيلة تحرق آلاف الدونمات وفكرة المقلاع وهذا الحجر، كل هذه الأفكار الجميلة بقيت بجمالها، ولكن وراء الأكمة ما وراءها من رؤية حماس السياسية للمسيرات وكيفية توظيفها سياسياً للخروج من حالة الاحتقان بتجييرها، وأضيف كما تفضل الدكتور طلال، أضيفت عبارة كسر الحصار ولم يكن متفقاً عليها بالمناسبة. مسيرة العودة طبخت على عجل ولم تأخذ حقها من التنظير، أهم سؤال كان يجب أن يطرح هو: ماذا نريد من مسيرة العودة؟

إعادة الاعتبار إلى القضية الفلسطينية مثلاً، إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة الإقليمية والدولية، إعادتها إلى المجتمع الفلسطيني واللاجئين تحديداً، إعادة تموضع وفلسفة القضية وإعادة قواعد الاشتباك مع الاحتلال مثلاً، إعادة إظهار حماس باعتبارها واحدة من القوى الأساسية في الساحة الفلسطينية التي تقارع السلطة، كل هذه الاعتبارات كانت مختلطة وشهد المشهد الأخير قتالاً على موضوع تبني شهداء مسيرة العودة وكأنها منافسة وحلبة مصارعة لتبني بعض الشهداء المميزين الذين لهم صدي ودعاية إعلامية.

إعادة اعتبار لقضية اللاجئين

سياسات: **هناك من قال إن من يأتي بأطباق الأكل إلى الحدود هو أولى أن يتبنى الشهداء، سؤالي هل أعادت مسيرات العودة الاعتبار للقضية الوطنية الفلسطينية، و«قضية اللاجئين وحقوقهم المسلوبة» منذ سبعين عاماً فلسطينياً وعربياً؟**

بسام: عندما انطلقت مسيرة العودة في ٣٠ آذار، نعم هي أعادت الاعتبار وفرضت موضوع اللاجئين وأعادت القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية، المشكلة التي نعاني منها هي محاولات توظيف هذه المسيرة الوطنية لأجندات حزبية ولأجندات الانقسام، وهنا أصبح هناك نوع من التعارض ما بين الوطن الكبير....

سياسات: **لذلك انسحبت «فتح» من هذا الحراك؟**

بسام: أنا لا أقول إنها انسحبت، وأنا لست فتحاوياً. الاتفاق كان أن اللجنة العليا لمسيرة العودة قبل أن تضاف إليها عبارة «كسر الحصار» وكان مقررا لها أن تنطلق في ٣٠ آذار وصولاً إلى ذكرى النكبة وأقر يوما ١٤ و١٥ أيار كذروة لهذه الفعاليات.

سياسات: **هل كان القرار خشية من أن تقوم إسرائيل بارتكاب مجزرة بحق المتظاهرين ليلاً؟**

أم أن مسيرة العودة قامت بإرسال الرسالة؟

طلال أبو ركبة: الخلفية والبيئة التي أتت بها مسيرة العودة هي بيئة انقسامية، بيئة نفتقد فيها إلى الثقة، فكل منا يحمل نظرة من الشك اتجاه الآخر، وبالتالي أي فعل من الآخر مهما كان الآخر هو فعل شيطاني مرفوض ومشكك فيه وما إلى ذلك، وبالتالي لا توجد هناك وحدة حال أو وحدة موقف أو وحدة رؤية، وهنا تبدأ عملية الفشل. لماذا أتى المنع ليلة ١٤ أيار، كان نتيجة تدخلات خارجية، فالساحة الفلسطينية مخترقة على كل المستويات، وكل من يريد أن يلعب من دول الإقليم يأتي إلى الساحة الفلسطينية، أكثر ما أعجبني في ذكرى النكبة الأخيرة ما قالة الدكتور عزمي بشارة عندما تحدث عن التوظيف الأداتي للقضية الفلسطينية لدى العرب من دول الخليج إلى مصر إلى سورية، وبالتالي كان هناك تدخل خارجي، وكان هناك رسائل مبطنة وصلت من بين الأطراف ووعود بفتح المعبر طوال شهر رمضان وحالة أمنية أيضاً، أليس من المعيب أن يقفل المعبر طوال سنوات بسبب حجج أمنية والمعبر مفتوح حتى الآن، المسألة هنا مربوطة بقضية العصا والجزرة والابتزاز السياسي. غزة عند التحليل السياسي هناك ثلاث نقاط يجب ألا نغفلها. الأولى أن غزة واقعة جغرافياً بين دولتين إقليميتين هما مصر وإسرائيل، فعمق مصر القومي يبدأ من جبال الخليل وعمق إسرائيل الأمني يبدأ من قناة السويس. ثانياً، غزة أكبر منطقة في العالم فيها لاجئون، يقطنها ٢ مليون شخص ٧٠٪ منهم لاجئون. اللاجئ الفلسطيني هو الخاصية الثالثة والمهمة، اللاجئ الفلسطيني في قطاع غزة يتمتع بخاصية لا يتمتع بها غيره من اللاجئين على مستوى فلسطين، ألا وهي أنه يستطيع أن يرى بعينه المجردة قريته التي هجر منها. غزة تاريخياً كما قالوا على مدار التاريخ ومنذ النكبة وحتى الآن، وهذا ليس انحيازاً مناطقياً لغزة، هي التي أفشلت مشاريع التوطين وهي التي شكلت حكومة الأمن الفلسطيني وهي التي انطلقت منها بداية العمل الكفاحي، وبالتالي ما حدث مع غزة هو ما يمكن أن نسميه الابتزاز السياسي من أجل الحصول على إنجاز، لذلك كنت أود العودة إلى صديقي كمال، ما هو الثمن السياسي للبعد الإنساني عندما يعاد موضعة الحديث عن قطاع غزة على وجه التحديد على أنها قضية إنسانية في المقام الأول، فما هو الثمن السياسي؟ بماذا تفسر كل جلسات العصف الذهني في واشنطن أو الأمم المتحدة وما إلى ذلك؟ والابتعاد عن الحديث عن الحقوق الفلسطينية التي هي أشمل من القضية الإنسانية.

«أنسنة الصراع» مطلب إسرائيلي

سياسات: **حضر الدكتور طلال أبو ظريفة لقاء في منزل إسماعيل هنية ضمن وفد لقيادة**

الجبهة الديمقراطية أيام ما كانت الحوارات تدور على موضوع المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني، وكانت قبلها بيومين جلسة عصف فكري في واشنطن، قمت بسؤاله الآتي: هل وجدتم لدى قيادة حماس رؤية أو فكرة للتعامل أو التعاون مع أي طرف خارج إطار السلطة يقدم مساعدات لغزة؟ فقال لي: نعم، هذا يدل على أن إنسانية غزة وبالتحديد إنسانية مسيرات العودة هي التي أعادت للقضية الفلسطينية بوصلتها أو أعادت لقضية اللاجئين اعتبارها، والدليل أنه في الجمعة الأولى استشهد الشاب عبد النبي الذي كان يحمل إطار الكاوتشوك بيده، فقامت اللجنة الوطنية لمسيرات العودة بتسمية الجمعة المقبلة جمعة تأبين الشهداء، فقال النشطاء لا، هذه جمعة الكاوتشوك. فأصبح قرار تسمية الجمع وقرار الفعاليات ليس بيد اللجنة وحدها. الطفل أيوب والشاب عبد النبي والصبية رزان والطفل الأخير هيثم الجمل هم الذين صنعوا ومكنوا مسيرة العودة من الاستمرارية، والشعوب التي انتفضت في الغرب والداخل المحتل انتفضت لأجل دماء الشهداء وليس على أساس الموقف السياسي والأهداف والأبعاد السياسية التي تحدث عنها الدكتور طلال، هل توافقني الرأي عاصم؟

كمال أبو شاويش: سألت قبل دقائق عن إنجازات مسيرة العودة، أحد الإنجازات الرئيسة أن مسيرات العودة على مدى عشرة جمع أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية في ظل حالة وضع إقليمي مفكك ومنهمك ومنكفئ على قضاياه الداخلية، ووضع دولي بعيد كل البعد عن إيجاد رؤية سياسية أو حل سياسي أو مقاربة سياسية مع الجانب الإسرائيلي. من هنا أقول إن مسيرة العودة أعادت الاعتبار إلى القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين بالتحديد، وتم تقديمها على جدول أعمال الأنظمة فضلاً عن الشعوب العربية. دعنا ننتقل إلى ما طرحته حول أنسنة الصراع، والذي هو بالمناسبة مطلب إسرائيلي، وكأن مشكلة قطاع غزة ١٠٠ ميجا من الكهرباء، وفي أحسن الأحوال السماح لبعض العمال بدخول الخط الأخضر وبعض التسهيلات على معبر بيت حانون «إيرز». هذا غير منطقي، انتبه إلى المشكلة، ما الذي أوصلنا إلى هذه المسألة، أساس المسألة هي النهاية الدرامية التي انتهت بها حرب ٢٠١٤. حماس الفاعل الرئيس والوحيد في المشهد الغزي، حماس خرجت بالخديعة الكبرى في حرب ٢٠١٤ فقد وعدت آنذاك بالمن والسلوى ولم تجد إلا الخزي والخذلان، وعدت بميناء لا وجود له وفتح معبر وتسهيلات اقتصادية وإنسانية لا وجود لها، حتى خطة سيري البطيئة والمميتة لإعادة الإعمار لم تحصل، حماس لم تجن شيئاً من الحرب الأخيرة، حماس في ٥١ يوماً من الحرب خسرت الكثير، وحماس تعلمت هذا الدرس المهم جداً ولا تريد أن تكرر هذه المشكلة، هنا بدأت مشكلة أنسنة الصراع،

وكان قبلها اتفاق الشاطئ عام ٢٠١٤، ولم تستطع أن تفعل الحكومة، ومن ثم جاءت المحاولة الأخيرة بعد حل اللجنة الإدارية، وأهم إنجاز تلقفته حماس هو التخلص من العبء الإنساني لقطاع غزة وهو عبء حقيقي وقنبلة موقوتة غير معلوم متى ستنفجر وفي وجه من هذه المرة، ولكنها قنبلة مشرّكة يمكن أن تنفجر في أي لحظة. والعبء الثاني هو عبء الموظفين، حماس تنازلت في حكومة الوفاق في اتفاق الشاطئ عن البرنامج السياسي وتنازلت عن أغلبية لها في الحكومة وهي أغلبية في البرلمان وتنازلت عن رئاسة الحكومة ولأول مرة تقبل برام الله لرئاسة الحكومة، وقبلت أخيراً أن تكون هذه الحكومة حكومة تكنوقراط بمعنى مهنيين ولا يوجد تنظيمي واحد ولا حتى وزير واحد ينتمي لحماس، حماس خلعت كل ملابسها ولم تبق إلا قطعة قماش واحدة ألا وهي موظفي حركة حماس، لذلك عندما جاءت المصالحة الأخيرة، كان على حركة حماس أن تحقق إنجازين وهما التخلص من العبء الاقتصادي الاجتماعي في قطاع غزة وثانياً ضمان الأمن الوظيفي لموظفيها، الخلاف كان على الكم وعلى بعض التفاصيل ولكن انتبهوا لتصريحات قيادة حماس في غزة أننا لن نترك موظفاً في الشارع ونحن ما يهمنا الأمن الوظيفي، وكان واضحاً قرار السلطة الأخير في شباط الماضي باستيعاب ٢٠ ألف موظف، هذان هما جوهر المشكلة الرئيسة التي دفعت حماس نحو أنسنة الصراع.

محاولات جرينلاند في واشنطن قبل شهرين والتي غابت عنها السلطة الوطنية الفلسطينية وحضرت الإمارات وقطر وإسرائيل، لكي نصنف الأمور يطرح ميلادينوف خطة إنسانية بحتة بمعزل عن السياسة، آخر الأفكار المطروحة كانت فكرة الكابينيت التي عرضها ليبرمان بمحاولة مبادلة مع جثمانين الأسرى الإسرائيليين المحتجزة في قطاع غزة، ولكن كل العالم ينظر إلى الجانب الإنساني كمدخل في قطاع غزة، كل الفاعلين الإقليميين والدوليين ينظرون باهتمام للجانب الإنساني كمدخل لقطاع غزة خوفاً من هذا الانفجار المحتمل في قطاع غزة، إلا جهة واحدة لا تأخذ اعتباراً لهذه الأمور وهي السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا أمر غريب، وهذا ما يدفع إلى مزيد من أنسنة الصراع، أن نحل المشكلة الإنسانية لا نفكر فيما بعد الخبز، أي الحرية، ولكن إذا كان الخبز غائباً فأنا مضطر إلى أن أفكر في الخبز فقط وألا أفكر في القدس.

العودة إلى معالجة سياسية وطنية

سياسات: **في موضوع الأنسنة بالتحديد ومستقبل مسيرات العودة، هل تعتقد أستاذ بسام أن هذه الظاهرة ستتوقف وتنتهي بشكل كامل؟ ونستعيد قوتنا ولياقتنا، ونستعد للعام القادم أم سنظل مستمرين في حالة الضبابية**

السياسية وضبابية المواقف وتباينها بين حماس والسلطة؟ لأن الناس فعلياً بدأت تفكر أن حماس تقايض بمسيرات العودة مواقف أو مكاسب سياسية.

بسام: دعنا نقر بأننا لا نتحرك بقرارنا، نحن نعيش ضمن عالم يتفاعل، وهناك مشروع يتربص بنا، وهناك أيضاً قوى تتربص بمشروعنا وحياتنا، هذا أولاً.

ثانياً، نقر أننا أمام واقع إقليمي، إذا لم يكن متواطئاً، فعلى الأقل هو غير قادر على إيقاف المؤامرة التي نتعرض لها. أنا لست متفائلاً بأن صفقة القرن ستموت. ما يجري في ظل استمرار الانقسام هو توالد الأزمات في قطاع غزة والضفة أيضاً وهناك عشرات من «الغزات» (جمع غزة)، بالتالي علينا أن نعود إلى المعالجة الحقيقية، معالجة سياسية وطنية. إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني والتمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية أمام موضوع الأنسنة. أنسنة موضوع قطاع غزة هي الجزرة التي يتم رفعها كل فترة وأخرى حتى يلهّونا بالركض وراءها، وحتى يبقوا الأمور متفاعلة، عندما يتحدثون مثلاً عن خطة مارشال وخطة إنقاذ غزة، ولكن كل مفاتيحها بيد إسرائيل، بإمكانها أن ترد وأن تغلق. يجب ألا نسمح بالحديث عن أنسنة مشاكل قطاع غزة، نعم نحن نعاني، وعلينا أن نربط هذه الأنسنة بالحل الوطني. أنا مع رفع الإجراءات التي اتخذتها السلطة الآن قبل الغد، ولكن أيضاً كما أنني ضد الإجراءات أنا ضد أن تستمر إدارة الانقسام، ما جرى ليس تسليماً لمقاليد الحكم في غزة للسلطة، وإنما محاولة ذكية من حماس لإدارة الانقسام وليس إنجاز الوحدة الوطنية. يبدأ إنهاء المعاناة وهذه الحالة الإنسانية الصعبة والاجتماعية بوقف التردي السياسي والوطني.

سياسات: **برأيك من يمنع تنفيذ صفقة القرن؟ الوضع العربي صعب جداً، والسلطة لا حول لها ولا قوة. اقتصادياً الوضع ليس على ما يرام. جزء من مصاريف السلطة هي من ضرائب غزة وجزء كبير من موازنة الحكومة في رام من الدعم الخارجي والتمويل. وغزة لا تملك إلا مسيرات العودة. في الوقت الحالي من يمنع؟**

طلال أبو ركبة: طالما بقي الفلسطيني يقول لا، ولكن السؤال المطروح هل هذه الـ«لا» تكفي؟ هل نحن نعمل على تعزيز الـ «لا» الفلسطينية؟ وهذا ثانياً، ثالثاً هل نحن نبحث عن مقومات لإصلاح ذواتنا؟ لذلك أريد الرجوع إلى موضوع التأصيل، هل خطة عمل مسيرات العودة فعلية أم دلالة رمزية؟ هذا كي نسمي الأشياء بمسمياتها. مسيرة العودة ما هي إلا دلالة رمزية، لأن هناك أرضاً فلسطينية تم احتلالها وتم طردنا ونفينا منها منذ ٧٠ عاماً، وما زلنا نطالب بها، على الرغم من كل محاولات كي الوعي التي مورست بحق المواطن الفلسطيني خاصة في قطاع غزة،

لم نعد نقول إننا نريد دولة في سيناء بل نريد عكا وحيفا ويافا، وهي إعادة تأصيل واعتبار للقضية الوطنية الفلسطينية، بصرف النظر عن موقف الفصائل والأحزاب أنا أنظر إلى الأمور برؤية أخرى، الرمزية النضالية والمعنوية التي جسدتها هذه المسيرات أعادت الاعتبار إلى فلسطين والذاكرة الفلسطينية التي حاولوا طمسها وتغييرها عبر سلسلة من الإجراءات التي اتخذت بحق غزة على مدار ١٢ عاماً، كان الهدف منها الوصول إلى البعد الإنساني من القضية الفلسطينية وإعادتها إلى ما كانت عليه من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٦٤، أي قبل انطلاق الثورة الفلسطينية، أي إلى قضية كرت التموين الخاص بوكالة الغوث، تحدثت قبل تسجيل الندوة عن أن القضية الفلسطينية في التعريف البريطاني أنه لا وجود لشعب فلسطيني أو جماعة فلسطينية، كنا نعرّف بأننا جماعات غير يهودية في محاولة لنفي الوجود الفلسطيني عن هذه الأرض وليست فقط فلسطين، وأن فكرة إقامة دولة إسرائيل قامت على دعاية أن إسرائيل أرض بلا شعب في الأساس، وبالتالي هذا النفي المستمر. مسيرة العودة أعادت الاعتبار إلى هذه الذاكرة. المشكلة لدينا فلسطينياً أننا لا نزال أمام حالة انقسام داخلي، وهناك فقدان للثقة بين الفصائل، بالتالي لا توافق ولا توجد رؤية وطنية جامعة حتى عندما نتحدث عن الهدف الوطني، فهل هو واضح؟ هل التوافق الوطني معروف لكل الناس؟ هل هناك اتفاق على الرؤية؟ في ظل ما نشهده من محاولات استئثار بالسلطة والتفرد لكل طرف بما تحت يديه، هل ما حدث في تشرين الأول ٢٠١٧ كان مصالحة؟ هذا غير صحيح، بل كان اتفاقاً على إدارة ما بعد الانقسام، المصالحة لا تتم بهذا الشكل، لا بالأشكال الثنائية وليس في الغرف المغلقة، كان من المفترض أن تشمل مختلف المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخروج بعقد اجتماعي وطني فلسطيني على أساس الإجابة عن السؤال الآتي: كيف سندير الأمور في المرحلة القادمة؟ لا نعلم حتى هذه اللحظة ما هي الأمور التي تم التوقيع عليها بين عزام الأحمد وصلاح العاروري في القاهرة، فلم تنشر في الإعلام، والدليل على ذلك أنه مع أول اختلاف برزت مسألة التمكين إن كانت في الضفة أم في غزة، فأصبحنا أمام أزمة التمكين. الذي يوقف صفقة القرن هو التوافق الفلسطيني، الذي يوقف صفقة القرن هو الاتفاق والتوحد الفلسطيني في المقام الأول ومن ثم آلية تشجيع ودعم وجلب العمق العربي والعمق الإسلامي والعالم كله. بالمناسبة مسيرات العودة ومنجزاتها هي حجم التعاطف الدولي من مختلف دول العالم، من النشطاء والحقوقيين.. كيف يمكن استثمار ذلك ليكون عاملاً مساعداً في وقف صفقة القرن؟ لكن هل أدوات الفعل الذاتي الفلسطيني والعربي تساعد على ذلك؟ أنا أشك.

بسام: أهم شيء أن مسيرة العودة كانت مسيرة ديمقراطية بكل معنى الكلمة وحققت الكثير عبر جلب أنظار العالم إلى قضيتنا، ولكن عندما نزعنا ديمقراطيتها وأتينا بديمقراطية الأحزاب تراجعت.

مربع السلمية وتسجيل النقاط

سياسات: **سوف أرجع إلى هذا الموضوع والنصب التذكاري الذي نصبته حماس والخطاب الذي ألقاه إسماعيل هنية والذي أشار فيه إلى أن هذه المسيرات على خطي مارتن لوثر كينج ونيلسون مانديلا. أستاذ كمال الـ(BDS) وحملات المقاطعة الثقافية والأكاديمية والاقتصادية نشطت خلال مسيرات العودة وحققت أهدافها، وزيرة الثقافة الإسرائيلية وقعت في مطب صعب عندما أعلنت عن نقل مباراة كرة القدم بين المنتخب الأرجنتيني والإسرائيلي من حيفا إلى القدس، جبريل الرجوب قال إنه لو بقيت المباراة في حيفا ما كان لنا أن نتدخل، ولكن القدس لها رمزية. هل السبب أننا نعيش حالة مسيرات العودة استطعنا أن ننتصر في هذا المحفل؟**

كمال أبو شاويش: دعنا نتحدث في موضوع أننا نتحدث عن موضوع مسيرات العودة ثم نذهب إلى الموضوع السياسي.

سياسات: **هما مرتبطان. هناك ارتباط كبير جداً بين مسيرات العودة والسياسة، كل تصريح خاص بمسيرات العودة له أفق سياسي.**

كمال أبو شاويش: كله متعلق بالسياسة، نحن لم نؤصّل هذا الموضوع نظرياً. العالم والمجتمع الدولي والإقليم لم يعد يستوعب مزيداً من الدماء وحجم الفوضى والإرباك والتشتت في المنطقة، هذا أولاً، ثانياً نحن عقلنا ولو متأخرين وبتنا نفهم أن أهم ورقة قوة لنا هي المقاومة الشعبية السلمية، بإمكانك أن تضيف إليها سلمية، وحدود السلمية للنقاش، هل الحجر أو المقلاع سلمي أم لا وإلى أي مدى الطائرات الورقية سلمية؟ لذلك...

سياسات: **٥٦٪ من الإسرائيليين قالوا إنه يجب قصف مطلقي الطائرات الورقية.**

كمال أبو شاويش: الكاوتشوك، هل هو سلمي أم لا؟ يحتاج إلى نقاش، على أي حال هي مقاومة سلمية، على أي حال قمت بعمل دراسة قبل شهرين عن المقاومة العسكرية في الانتفاضة وكانت لدي إشكالية في هذا الموضوع، هذا التراكم في الوسائل من وإلى، أين حدود السلمية في هذا الموضوع؟ وهذا يحتاج إلى نقاش، لكن نحن ذهبنا إلى المربع الذي نستطيع أن نفوز فيه، مسيرات العودة الكبرى والمقاومة الشعبية هي نموذج للبطولات الهادئة والبطولات دون ضجيج، رزان بطلة ومن أجلها عقد مجلس الأمن جلسة، انتبهوا إلى أنه أثناء مسيرات العودة الكبرى في العشرة جمع

عقدت أكثر من جلسة لمجلس الأمن وقمتان عربية وإسلامية. طبعاً المسيرات حجر كبير ألقي في المياه الراكدة، وأعاد القضية الفلسطينية إلى الواجهة، انتبهوا إلى كلمة فنزويلا وموقف الكويت في مجلس الأمن الدولي. نحن ذهبنا إلى المربع الذي نستطيع أن نلعب فيه أو نلعب من خلاله وأن نسجل أهدافاً وأن نسجل نقاطاً على خصمنا، واضح تماماً وحتى لو كان متأخراً أن المجتمع الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية عقلت ذاتها واكتشفت ولو متأخراً أن المقاومة الشعبية السلمية أجدى وأنفع، وأن المقاومة الشعبية والسلمية تنزع من المستبد والمتغطرس أدوات القوة العنيفة وهذا المهم في الموضوع، أن تسحب منه وتحيد هذه الأسلحة الاستراتيجية. ما قيمة مفاعل ديمونا وما قيمة كل هذه الطائرات والصواريخ وأنت في مواجهة مع مدنيين عزّل. عبقرية مسيرات العودة لو أنه تم التحضير لها بشكل جيد أنها تقوم بمحاكاة حياتنا اليومية على السلك الشائك وتحول المستحيل إلى مألوف، الذهاب إلى السلك والاقتراب من السلك عشرات الأمتار كان مستحيلاً، لكنه بات مألوفا ويجب أن يظل كذلك، لكن الذهاب نحو بعض أنواع وأشكال العنف أعطى المبرر للإسرائيليين.

سياسات: أنت تدعو إلى أن نقوم في العام القادم بالتحضير والإعداد وأن تكون هناك أجندة وتوافق وأهداف واضحة؟

كمال أبو شاويش: ما أحلم به، وأعتقد أنه قابل للتطبيق، أولاً أن تخرج هذه المسيرات من كل حدود الجغرافيا من غزة و٦٠٠ كيلو متر حدود الأردن والحدود الشمالية ولاجئي الداخل.

ثانياً، أن تكون أهدافها واضحة وغير مسيّسة، لا تخدم أجندة حماس أو غير حماس، تخدم فكرة العودة. طوباوية الفكرة. لا يمكن أن نقبل بانتهاك حقوق العودة، قرار ١٩٤ القاضي بحق العودة والتعويض يجب التأكيد عليه، ولا يمكن تمرير أي قرار سياسي يقفز عن حق اللاجئين، كل هذه الأمور يجب التركيز عليها.

مسيرة العودة لن تعيدنا إلى قرانا، أنا أفهم وواقعي، لن تدخلنا إلى ما بعد السلك بأمتار لكنها ستدخلنا في الضمير الدولي، وهذه قضية حيوية لا تنتهي ولا يمكن بأي حل سياسي مهما كان أن يتجاوز حق العودة لأنه حق فردي وقانوني.

الجميل في الموضوع، أنه يا ليت ما بين ذكرى يوم الأرض وذكرى النكبة أن نحيي بعض الجمع ولكن بطريقة بها توافق، وألا نتزاحم على تبني الشهداء وألا نتزاحم على أجندات وأسماء أسابيع وجمع لها مرام وأهداف سياسية وأن تكون الفكرة نبيلة وأن نرى الختيار والصبية والعجوز التي تخبز الطابون يحتجون قرب السلك.

سياسات: هذا كان موجوداً في الأسابيع الأولى من مسيرات العودة وأعدت أكلات تراثية.

كمال أبو شاويش: الهدف منها كان لقطات تلفزيونية، نريد أن تكون هذه الحالة مستدامة. عندما يصبح الوجود قرب السلك مألوفاً، أما مزيد من الضحايا وآلاف المعاقين من المبتورة أقدامهم وأيديهم هذه خسارة وخسارة حقيقية وبالعكس هذه تضر بفكرة مسيرة العودة وجوهر قوة مسيرة العودة المرتكز إلى فكرة سلميتها، لكن عندما يبدأ تبادل إطلاق النار. أنا كنت يوم ١٤ أيار، أنا أتحدث عن تجربتي، وكنت بين القوى الوطنية والإسلامية وأصررت على التأخر في العودة إلى البيت، فجأة بدأ إطلاق النار على الطائرات التي تلقي قنابل الغاز بسلاح فلسطيني والميدان أصبح عبارة عن اشتباك لا يمكن أن تتخيله، أنا اقترحت وطلبت من قيادة الفصائل أنه الآن لا مكان لنا كمدنيين هنا، عندما يصبح كلاشنكوف مقابل M16، إذا أنت حيدت الجانب الموضوعي والجانب المدني وذهبت إلى مربع أنت مهزوم فيه سلفاً. الفكرة جميلة ويجب قولبتها وتضم المجتمع المدني ونرى في يوم من الأيام خيم كل قرية وكل مدينة هجرنا منها والشعب يعيش ويمارس طقوسه العادية ومن الممكن أن نقيم أفراحاً وليس للعرض الإعلامي، وأن نحول المستحيل إلى مألوف.

أخطاء وخسائر

سياسات: دكتور طلال سؤال أخير، ولا أريد أن أستفزك بهذا السؤال، حجم الاستفادة والترويج الإعلامي بين حركة حماس والسلطة، كان لابد لأحد من أن يركب موجة مسيرات العودة، حماس نجحت بشكل كبير، والسلطة فشلت في هذا الجانب، استثمرت حماس المسيرات في توثيق علاقاتها مع بعض المجتمعات العربية أو الدول العربية. السلطة بدأت تقاتل ويسود وجهها في مجلس الأمن كلما فشل مشروع قرار إدانة لإسرائيل، من استفاد من مسيرات العودة إعلامياً، حماس أم فتح؟

طلال أبو ركبة: الشعب الفلسطيني الذي أعادة الاعتبار لقضيته الوطنية في ضوء حالة الشرذمة العربية خلال ما يعرف بفترة «الربيع العربي» وغياب القضية الفلسطينية عن الأجندة العربية. تحدثت عن كي الوعي الذي استمر ١٢ عاماً. كل ذلك استفاد منه المجتمع والشعب الفلسطيني الذي أعاد الاعتبار لقضيته الوطنية الفلسطينية وأعاد الاعتبار بالإيمان بذاته بأن لديه القدرة على أن يجترح أدوات نضالية تقلل من فارق القوة المهول بيننا وبين الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي الذي استفاد ونجح هو المواطن الفلسطيني. فيما يتعلق بسؤالك عن فتح وحماس، أنا من وجهة نظري كلاهما خسر بمختلف المعايير. لسببين: السبب الأول، عندما تطرح حركة فتح وهي الحركة الرائدة والتاريخية للشعب الفلسطيني المقاومة الشعبية، وأتذكر في كلمة الجلسة الختامية للمؤتمر السادس لحركة

فتح تحدث الرئيس محمود عباس في ذلك الوقت عن أن المقاومة الشعبية هي خيارنا. لكن عندما تتبنى غزة المقاومة الشعبية وتخرج بمسيرات سلمية لا يتم استحضارها في الضفة الغربية أو القدس، تخيل معي لو خرج ١٠ آلاف مواطن فلسطيني في الضفة الغربية والقدس حول المستوطنات مرددين فقط الشعب يريد إنهاء الاستيطان. تخيل معي ماذا لو خرج ٥ آلاف مصل فقط يوم الجمعة من المسجد الأقصى باتجاه القدس الغربية هاتفين الشعب يريد حق العودة.

أما خسارة حماس فكانت نابعة من محاولتها استثناء باقي الأطر والفصائل المشاركة وتهميشها، وبالتالي هذا أفقد مسيرات العودة ذاك الزخم، خاصة بعد النصب التذكاري وتصريحات مسؤوليها بعد أن حاول بعض الحقوقيين أن يؤكدوا أن الشهداء مدنيون لتخرج القسام وتقول إن الشهداء قساميون. كل ذلك ومحاولة حماس أن تفرض نفسها على أنها اللاعب الوحيد والفاعل والمهيمن على الساحة وهذا ما جعلها تخسر. أما فيما يتعلق بعلاقات حماس على صعيد الدول العربية، فالعلاقات مع الدول العربية مرهونة بالمصالح بما تقدمه اليوم وما تأخذه غداً.

كمال أبو شاويش: «حماس» خسرت هذه المغامرة، التي كانت من الممكن أن تشكل لها خشبة خلاص، حماس لم تعد إلا بخفي حنين. سياسياً بقي الوضع كما هو، لا أحد يمكن أن يتعامل مع حماس والمقاربات الإنسانية وأنسنة الصراع أيضاً تفشل، وبالتالي ما أنجزته حماس هو مزيد من الإعاقات في المجتمع الفلسطيني وتمديد بعض أيام فتح معبر رفح. خسرت حماس أيضاً على المستوى الجماهيري.

سياسات: **حجم الخسائر كبير مقارنة بالإنجازات.**

كمال أبو شاويش: أنت سألت عن خسارة فتح أو حماس، وأنا أجبت أن كلاهما خاسر، وكما تفضل زميلي طلال فإن الكاسب هو المجتمع الفلسطيني. لم يكن تعاطف المجتمع الدولي ومجلس الأمن من أجل حماس أو أبو مازن، بل بعد أن شاهدوا حجم الدماء وهذه الآلاف المؤلفة، هناك صورة سرمدية لا تعرف كم هي مؤثرة في المجتمع، صورة الطفل عياش ذي الاثني عشر عاماً وهو يخترع كمامة باستخدام بصلة، هنا الإبداعات الفردية، على الرغم من أن بيئة المشاركين في الميدان ليست من الإسلامويين أو المقربين من حماس، تجد أن أغلب الشهداء والمصابين لا علاقة لهم بحركة حماس، جزء منهم ذهب للتفريغ وجزء منهم لأن هناك فكرة جميلة يتم تلوينها بطريقة خاطئة.

سياسات: **عندما تحدثت عن فكرة محمد علي كنت أقصد أن أوصل لك هذه الرسالة ولكن بشقها الآخر، أنت تفرغ المجتمع من أي حراك ضدي وأنا استعملت أولئك الشباب في المكان الصحيح ولم أستعملهم ضدي، أنا استخدمته**

وسبقت الآخرين في استخدامهم. هذه الفكرة التي نجحت حركة حماس في تنفيذها وتطبيقها، اليوم عندما يكون لديك ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ شاب عصامي حر يواجه الجيش ومن ثم يصبح مُقعداً وتقول له الانقسام. بدهياً سيقول «بلا انقسام بلا بطيخ» ويسأل عن رواتب الشهداء والجرحى.

بسام: أنا متابع على مجموعات الـ«واتساب» وأنظر كيف تنضج الفكرة يوماً بعد يوم وأستطيع أن أذكرهم بالاسم وكيف نظروا للفكرة وكيف أصبحت على جدول أعمال فصائل العمل الوطني، واخترعنا المسمى للجنة الوطنية العليا لإحياء مسيرات العودة، وهم ظنوا أنها ليوم واحد فقط. أنا شاهدتها كيف تنمو في العقل الباطن. حماس كانت منسجمة مع نفسها في ذلك الموضوع لأنها تريد كسر الحصار وتريد أن تفرغ هذا الكبت باتجاه السلك وتريد أن تقول إنني أصنع الحدث. فتح لم تنتبه إلى أن طريقة التعاطي هذه مع المشهد ستجرها إلى مربع رمال متحركة لا تستطيع أن تغادره أو أن تستمر فيه، وهذا ما حدث.

أنا ممن قالوا إن حماس ماضية قدماً في المسيرات ولن توقفها ولو أتيح لها الوقت لتمددها لذكرى أحمد ياسين مثلاً وذكرى التقسيم وأن تظل المسيرات طوال العام. هي أخذتنا إلى حمامات مياه سخنة أو شمسية وعملت لنا «يوجا» وكل غضبك على النظام الحاكم تم صبه على السلك وأصبحنا فقط نفكر في عنوان الجمعة القادمة.

سياسات: **ختاماً، أستاذ بسام، هل تعتقد أننا سنستمر أم سنتوقف؟**

بسام: أول شيء، أنا أراهن علي وعي شعبنا، صحيح أن هناك أجندات كثيرة تطرز الآن، ولكن عندما نقول مسيرة عودة بتعريفها فهي المسيرة التي تحشد الجماهير، أن أستنسخ الاسم وما يكون هناك زخم فهذه ليست مسيرة، وبالتالي بالعودة إلى سؤالك، نعم الشعب الفلسطيني على الرغم من جسامة التضحيات أثبت أنه مازال متمسكاً بحقوقه الوطنية. حول من كسب فتح أم حماس، لا نريد أن ننجر إلى مربعهم، فبالمعني الوطني كلاهما كسب أما بالمعنى الحزبي والتنظيمي فكلاهما خسر.

مساهمة رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في تنمية التجارة العادلة

زكريا سرهد*

يُعد مفهوما رأس المال الاجتماعي والتجارة العادلة من المفاهيم حديثة العهد نسبياً، سواء على مستوى البحث النظري أو التطبيقي. إلا أن الأكثر حداثةً هو البحث في طبيعة العلاقة بين المفهومين، وخاصةً فيما يتعلق بدور رأس المال الاجتماعي في التنمية المستدامة للتجارة العادلة. حيث إن معظم الأبحاث النظرية كانت تركز على العناصر التي تساهم في تشكيل رأس المال الاجتماعي، مثل المجتمع المدني أو النخبة السياسية وعوامل أخرى ثقافية واجتماعية ومعرفية وفكرية. وكذلك التركيز النظري على تطور مفهوم التجارة العادلة والتي في أغلبها كانت تنطلق من إطار نظري تنموي اقتصادي.

فيما ستبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي بخصوصيته الفلسطينية، وكيف يساهم ذلك في إحداث تنمية مستدامة للتجارة العادلة.

مفهوم رأس المال الاجتماعي

كان «ليدا هانيفان» من أوائل من استخدموا مفهوم رأس المال الاجتماعي وذلك في العام ١٩١٦، وجاء في تعريفه لرأس المال الاجتماعي أنه لا يقصد به العقارات أو الممتلكات الشخصية أو المالية، وإنما ما يجعل من تلك الأشياء والأصول ملموسة في الحياة اليومية كحسن النية والزمالة والتعاطف والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة

*باحث في السياسات العامة.

اجتماعية، مع تركيزه على المجتمع الريفي.[1]

أعاد عالم الاجتماع الفرنسي «بيار بورديو» تشكيل هذا المفهوم في التسعينيات، وعلى الرغم من أنه طور استخدامه لمفهوم رأس المال الاجتماعي بناء على ما قدمه هانيفان، فإنه وسع المفهوم ليشمل المجتمع ككل، وليس العائلة والمجتمع المحلي فقط كما يفترض هانيفان.[2]

هناك ثلاث مدارس نظرية في الأدبيات المتعلقة برأس المال الاجتماعي، وجميعها تهتم بتأثير العلاقات الاجتماعية كالتي أشار إليها بوردي، وطورها كولمان، واستخدمها وبتنام بكثافة، وهؤلاء لهم نظرة مختلفة حول ماهية رأس المال الاجتماعي. فبعضهم يرى رأس المال الاجتماعي كموارد اجتماعية مستمرة، فيما آخرون يميلون إلى النظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه ليس بالضرورة مورداً يزود الأفراد بميزات تنافسية، ولكنه يزود الأفراد «بقيمة مضافة» من خلال بناء القدرات للفعل الجمعي.[3] كما ارتبط اهتمامهم بالفعل الجمعي بالعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني. ووجهات النظر تتباين حول ماهية رأس المال الاجتماعي وماذا نعني بالموارد، فالبعض يركز على العناصر البنائية، وخاصة شبكة العلاقات، فيما الآخرون يرون أن رأس المال الاجتماعي يتشكل جزئياً بوساطة السمات الثقافية للأمم أو ميول الأفراد، كالعلاقات الشخصية أو الثقة الاجتماعية. هذا التفريق قصد منه أن يكون باصطفاف معين. ولكن الجهود التي بذلت لدراسة رأس المال الاجتماعي في العقد الأخير على الأقل، خاصة في مدرستين نظريتين حول رأس المال الاجتماعي، كانت أكثر ميلاً إلى أنه مكون من عناصر بنائية وأخرى معرفية.[4]

مفهوم التجارة العادلة

يستند مفهوم التجارة العادلة إلى بناء الشراكات القائمة على التفاوض والشفافية والاحترام، والتي تسعى إلى تحقيق مزيد من المساواة في التجارة العالمية، وتساهم في التنمية المستدامة بتوفير ظروف تجارية أفضل، وحماية حقوق المنتجين والعمال المهمشين، وخاصة في الجنوب.[5]

استناداً إلى دراسات التجارة العادلة، فالهدف منها هو خلق «عالم تكون فيه العدالة والتنمية المستدامة في قلب البنية والممارسة التجارية»، بحيث يحصل كل شخص من خلال عمله على حياة لائقة، وعلى متطلبات الحياة الأساسية». وهي تقدم إستراتيجية لتحقيق هذه الرؤية تقوم على خمس قواعد مركزية:

١. قدرة المنتجين المهمشين على الوصول إلى السوق.
٢. علاقات تجارية مستدامة ومتساوية.
٣. بناء القدرات والتمكين.
٤. رفع مستوى الوعي لدى المنتجين وتقديم المشورة القانونية لهم.
٥. تجارة عادلة كـ «عقد اجتماعي» بين

المشترين (ومن ضمنهن المستهلك النهائي) والمنتجين.[٦]

تعود حركات التجارة العادلة المعاصرة إلى أربعينيات القرن الماضي، عندما تم تسويق مصنوعات يدوية بشكل مباشر.[٧] وفي العقود التي تلت تلك الفترة، قام متطوعون بفتح محال للتجارة العادلة لبيع المنتجات المصنعة يدوياً في الولايات المتحدة وأوروبا، وتحالفوا مع تعاونيات في أميركا الشمالية لبيع القهوة بأسعار عادلة في المحال والكنائس. هذا النظام الاقتصادي غير الرسمي أحدث ثورة في الثمانينيات والتسعينيات من خلال إيجاد مزيد من المؤسسات التجارية المهنية التي تتبنى التجارة العادلة، وعملية التوفيق بين الأعراف والممارسات، والترويج للعلامة التجارية للتجارة العادلة وتعميمها في الأسواق.[٨]

نمت التجارة العادلة بشكل متسارع من بداية القرن الحادي والعشرين، وحدث هذا النمو بشكل شاسع في ميدان شهادة التجارة العادلة للمنتج.[٩] وبين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٤ ازدادت عدد الأسواق السلعية التي تحمل علامة «التجارة العادلة» من ٧ إلى ١٨. وارتفع عدد المنتجين المسجلين من ٢١١ إلى ٤٣٣، وارتفع عدد السلع التي تحمل الشهادة من ٢٨٩٠٢ إلى ١٢٥٥٩٥ طناً متريا. ورافق ازدياد الاهتمام بالتجارة العادلة، زيادة في الاهتمام النظري بالتجارة العادلة في التسعينيات.[١٠] رافق ذلك تزايد في الأبحاث التي تتعلق بالتجارة العادلة، والتي أثرت الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، وانتشرت الكتيبات من العديد من الباحثين، وخاصة تلك التي قام بها «مركز التجارة العادلة والبديلة» في جامعة كولورادو بالولايات المتحدة. وتضمنت هذه الكتيبات عدداً من الدراسات والأبحاث الميدانية، والتي كان لها أثر في تقديم فهم عميق لتاريخ التجارة العادلة وتطبيقها، وكيفية قيامها بعمليات التغيير والتنمية على مر الوقت. وتضمنت أيضاً أبحاثاً جديدةً قدمت تحليلات للمفاهيم المتعلقة بالتجارة العادلة،[١١] والتي كان لها أثر كبير في إثراء النقاشات الدائرة إلى يومنا هذا في حقل التجارة العادلة.

التجارة العادلة والمنتجات العضوية

تسعى التجارة العادلة إلى منح المزارعين أسعاراً أفضل وظروفاً تجارية أسهل، مما يسمح لهم بتحسين معيشتهم وخططهم المستقبلية. وهي تسمح بالمساهمة في مكافحة الفقر من خلال التسويق اليومي للمنتجات دون وسطاء، وفي حالة المنتجات التي تحمل شهادة التجارة العادلة ووسمها، فإن منظمة التجارة العادلة ولجان المزارعين والمنتجين عادة ما تقرر كيف تكون التجارة العادلة وكيف يتم إنفاق الأموال الإضافية.

تختلف إجراءات عملية الحصول على شهادة المنتج العضوية عن تلك التي تتعلق بمنتجات التجارة العادلة، إلا أن القاعدة الأساسية لكليهما واحدة: وهي المسؤولية الأخلاقية في

إنتاج الغذاء. وهناك شهادات لمنتجات عضوية تتضمن أيضاً قواعد الاستدامة الاجتماعية في تلك الشهادات.[١٢] وتعرف التجارة العادلة العضوية على أنها حركة اجتماعية رسخت هدف مساعدة المنتجين في الدول النامية لتحقيق ظروف تجارية أفضل، والترويج للاستدامة.[١٣]

التجارة العادلة ورأس المال الاجتماعي

هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى البحث في وجود التجارة العادلة من منظور رأس المال الاجتماعي، والسبب الأول: المنظور التأويلي، فرأس المال الاجتماعي موجود نظرياً في أدبيات الإدارة، وقد اعتبر بارنير وسميث (٢٠٠٢)[١٤] الشبكات ذات أهمية كبيرة للمنظمات الصغيرة والموجودة بشكل نمطي في منظمات التجارة العادلة. حيث إن سبينس وسكيمد بيتر (٢٠٠٦) قد ركزا على أن المنظمات الصغيرة لها أبعاد اجتماعية وبيئية.[١٥] أما السبب الثاني، فيتعلق بالمستويات غير العادية من النجاح التجاري عندما تسارع النمو الصناعي بنسبة تصل إلى ٥٠٪ في العام، وهذا كان يحتاج إلى شبكة علاقات لكسب رأس المال الاجتماعي لتطوير السوق واستيعاب زيادة الإنتاج الصناعي.[١٦] والسبب الثالث، الملاءمة: حيث إن منظمات التجارة العادلة هي أساساً شركات تسويق وشركات لوجستية تملك سلسلة من العلامات التجارية، وتشغل منظمات أخرى للاستيراد، والتصنيع، والتوزيع، وتجارة التجزئة.[١٧] وفي حالة كهذه، فقد انخرطت في عدد كبير من الشبكات مع الشركات والجمعيات الخيرية من مختلف الأحجام، جاعلة من التجارة العادلة حقلاً مناسباً لفحص القيمة في الشبكات المتنوعة للشركاء. ويتبع ذلك أن التجارة العادلة هي معامل قيّمة للتحليل باستخدام رؤية ثلاثية الأبعاد لرأس المال الاجتماعي؛ لأن هناك مجموعة القيم الملموسة للمنظمات مرتبطة مع المحاولات لخلق معايير جيدة للعيش في الدول النامية، فيما أن القيم المشتركة تكون غير ملموسة بوجه عام.[١٨] وحقيقة أننا نجد قيماً مشتركة يمكن التعرف إليها في التجارة العادلة، تزودنا بمتغير ضابط لفهم البعد المعرفي لرأس المال الاجتماعي.

التجارة العادلة في فلسطين

بدأت ملامح «التجارة العادلة» كمفهوم وتطبيق تظهر في فلسطين منذ بداية التسعينيات، وذلك من خلال الترويج لها من بعض المؤسسات والجمعيات، ومحاولات تطوير التجارة العادلة والتي أخذت بالنمو والاتساع شيئاً فشيئاً، وفي الوقت نفسه بدأت بالتحول من المحاولات والمبادرات المتناثرة هنا وهناك، إلى جهد مؤسسي منظم، كما في الوقت الراهن.

لعل روح التجارة العادلة وملامحها كانت موجودة نسبياً في التعاونيات التي أنشئت في فلسطين. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد التعاونيات المسجلة ١٩٧٠-١٩٩٠ في فلسطين هو ٣٧٣ تعاونية.[١٩] وقد لعبت التعاونيات دوراً

مهماً وكبيراً خلال الانتفاضة الأولى، وذلك إثر المقاطعة الشاملة للبضائع الإسرائيلية، ومحاولات توفير بدائل لها، حيث تركز عمل هذه التعاونيات والجمعيات في مجال الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، والتصنيع الغذائي والتصنيع الغذائي الزراعي، كصناعة المخللات، واللبن واللبنة والشاجبان، وإنتاج العسل والفواكه المجففة كالتين والعنب، وغيرها من الأصناف كإنتاج المخابز مثل المعجنات. كما تشكلت التعاونيات التي تقوم بتربية الدواجن والأغنام والأبقار والخراف، لتوفير مادة الحليب ومشتقات الألبان واللحوم والبيض. وكان هذا الإنتاج يسوق محلياً في المجتمع المحلي، وكانت كل من عملية الإنتاج والتسويق والاستهلاك تحمل في طياتها عناصر التجارة العادلة جزئياً، دون أن يكون ذلك موجهاً بشكل مقصود ليكون بمفهوم «التجارة العادلة». فقد كان عنصرا التسويق بأقل عدد من الوسطاء، وعلى الأغلب دون وسطاء، والبيع بأسعار عادلة للمنتج متوافرين في تلك العملية التجارية، بما يضمن استدامة العملية الإنتاجية والتعاونيات.

ظهرت، أيضاً، بعض الجهود المؤسسية التي تحمل ملامح التجارة العادلة إبان الانتفاضة الأولى، وذلك بإنشاء بعض المؤسسات التي تسعى إلى مساعدة المنتجين، كجمعية رام الله للتسويق الزراعي، والجمعية التعاونية لمربي الدواجن، وجمعية جنين للتسويق الزراعي. وما يميز تلك الجمعيات أن الفلسفة التي قامت عليها هي الفلسفة والمبادئ التي تقوم عليها التجارة العادلة نسبياً. فجمعية رام الله لتسويق الحاصلات الزراعية تأسست في العام ١٩٨٥، وكانت تقوم بمساعدة المزارعين على تسويق الحاصلات الزراعية، وأيضا، كانت تقدم لهم المساندة المالية عن طريق القروض بهدف تطوير الإنتاج الزراعي وتحسينه. ووصل عدد الأعضاء فيها ١١٢٠ عضواً، تغطي ٩٤ قرية في محافظة رام الله. فيما تأسست جمعية جنين لتسويق الحاصلات الزراعية في العام ١٩٧٩، وكان لديها سابقا ١٣٠ عضواً، فيما لديها اليوم ٥٤٠ عضواً. فيما نجد أن الجمعية التعاونية لمربي الدواجن، وهي جمعية أنشئت حتى قبل الانتفاضة الأولى، كانت تقوم بمجموعة مهام منها، مساعدة المزارعين من مربي الدواجن على تسويق منتجاتهم بأسعار عادلة، وفي الوقت نفسه كانت تتكفل بتوفير الأعلاف والأدوية والطعومات، مع تأجيل تحصيل أثمانها إلى ما بعد عملية البيع التي تتكفل بها الجمعية أيضاً، واستطاعت الجمعية أن تكون المحدد الرئيس للسعر اليومي للدجاج.[٢٠]

بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوافق ذلك مع رواج وتطور التجارة العادلة على المستوى العالمي بشكل متسارع، تأثرت فلسطين بذلك أكثر من غيرها من الدول النامية، وذلك أن العديد من دول العالم كانت تسعى إلى تقديم المساعدة والعون للاقتصاد الفلسطيني، وكان جزءاً من هذا يرتبط بتطبيق ممارسات

التجارة العادلة، وربطها مع السوق الخارجية، وليس فقط على النطاق المحلي.

سُجلت ١١١ جمعية تعاونية بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٩، ومن بينها العديد من التعاونيات التي تعمل في نطاق التجارة العادلة، وترتبط باتحادات لها شركات تجارية تعمل وفق مبادئ التجارة العادلة،[٢١] وبدأت عملية التحول إلى العمل المؤسسي المنظم، الأمر الذي أفضى أيضاً إلى إنشاء منظمة التجارة العادلة في فلسطين، وهي مظلة مؤسسية أساسية تنضوي فيها تعاونيات، وأسست شركة الريف التي تعمل وفق مبادئ التجارة العادلة، على تسويق منتجات التعاونيات في الأسواق الخارجية، بمعايير وشروط التجارة العادلة.

رأس المال الاجتماعي الفلسطيني

ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني كمفهوم حديث نسبياً، على الرغم من أن العديد من الكتاب قد تحدثوا عن تبلوره إلى ما قبل التسعينيات، وذلك بالحديث عن تكون المجتمع المدني إبان الاحتلال، ودوره في تشكل رأس المال الاجتماعي، وبالتالي، تم تناوله نظرياً بأثر رجعي إلى فترات سابقة. فيما تناولت بعض الدراسات دور رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في مواجهة الصعوبات الاقتصادية التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي، ونوهت بدور الشبكات الاجتماعية والتضامن الاجتماعي في ذلك.[٢٢]

تناولت العديد من الدراسات رأس المال الاجتماعي الفلسطيني كمفهوم،[٢٣] أو محاولات قياس رأس المال الاجتماعي،[٢٤] وتناولت أخرى كدراسة تطبيقية بمنهجية دراسة الحالة حول دور المدرسة في تكوين رأس المال الاجتماعي الفلسطيني.[٢٥] وفي إطار البحث حول مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي، فقد أجرت (أبو زاهر: ٢٠١٣) دراسة معمقة حول «دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي».[٢٦] وغيرها من الدراسات التي تقوم بها مؤسسات أو هيئات ومنظمات دولية، وهي أقرب إلى الأبحاث التطبيقية.

سيتم البحث في هذا المسار في علاقة رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في التنمية المستدامة للتجارة العادلة في فلسطين، لتقديم منظور عام حولها، وذلك من خلال الروابط المشتركة بين المفهومين، وخاصة فيما يتعلق بدور رأس المال الاجتماعي الفلسطيني الذي يوظف من خلال الشبكات في تكوين الجمعيات والمؤسسات والشركات التي تعمل وفق مبادئ وفلسفة التجارة العادلة في فلسطين.

الإطار القانوني والمؤسسي للتجارة العادلة في فلسطين

على الرغم من التطور الذي طرأ على التجارة العادلة في الآونة الأخيرة، فإنه ولغاية يومنا هذا لا توجد تشريعات فلسطينية تتعلق بالتجارة العادلة، من حيث التنظيم المؤسسي

والإنشاء والحماية والتفضيلية، وبالتالي، فإن مؤسسات وجمعيات تعاونية وشركات التجارة العادلة تعمل ضمن أطر تشريعية مختلفة حسب نوع الترخيص التي حصلت عليه للمباشرة في نشاطها. فالمؤسسات الأهلية التي لها علاقة بالتجارة العادلة تعمل في الإطار التشريعي لقانون الجمعيات، والجمعيات التعاونية تعمل في الإطار التشريعي لقانون الجمعيات التعاونية، أما الشركات فتعمل ضمن الإطار التشريعي لقانون الشركات، وخاصة ما يتعلق بتراخيص الشركات غير الربحية. وهذا يعني أن الأجسام المعنوية التي تعمل في مجال التجارة العادلة في فلسطين لها أطر تشريعية مختلفة تتحدد بطبيعة نشاطها ونطاق عملها وأهدافها.

أما الإطار المؤسسي للتجارة العادلة في فلسطين، فيتمثل بمجموعة من المؤسسات والشركات التي تعمل في إطار التجارة العادلة، كجمعية التجارة العادلة الفلسطينية وشركة كنعان للتجارة العادلة، والتي تأسست سنة ٢٠٠٤ في مدينة جنين، وتضم نحو ٤٥ تعاونية، وكل تعاونية تضم مجموعة من المزارعين تابعة لتجمع سكاني، حيث يوجد لديها أكثر من ١٧٠٠ عضو لديهم شهادات منتج التجارة العادلة، وهؤلاء يقومون بزراعة مساحات من الأراضي بمختلف الأنواع بالاعتماد على معايير الزراعة العضوية. وهي مؤسسة حاضنة لرأس مال اجتماعي يحمل مجموعة من القيم التي رسختها المؤسسة، وشكلت شبكات تعاونية للوصول إلى السوق، وفق معايير التجارة العادلة لضمان حياة كريمة ولائقة لهم، وتعمل على تحقيق الاستدامة في الإنتاج من خلال برامج التمكين، وخاصة للفئات المهمشة في المجتمعات المحلية، حيث تطبق برنامج إقراض للمشاريع الصغيرة، وتوزع أشتال الزيتون واللوز، وتشجع على الإنتاج الصديق للبيئة.[٢٧] وهي تعتبر أكبر اتحاد للتعاونيات التي تعمل في إطار التجارة العادلة في فلسطين. بالإضافة إلى جمعية التنمية الزراعية وشركة الريف للاستثمار والتسويق الزراعي، والتي بدأت نشاطها خلال الانتفاضة الأولى ٨٧-٩٣، وتقوم على تشجيع الاقتصاديات المنزلية والتعاونيات الريفية، وتوزع البذور والأشتال والخراف على العائلات الريفية المهمشة والتي كانت تواجه مشاكل تتعلق بالاحتلال والعنف وحظر التجول. وفي العام ١٩٩٣ تم إنشاء «قسم التجارة العادلة» بهدف الوصول إلى الأسواق الدولية للتجارة العادلة، وقدمت المساعدة للمزارعين لينضموا في تعاونيات، وأنشأت شركة الريف للاستثمار والتسويق الزراعي كشركة مساهمة خصوصية محدودة.[٢٨]

وهناك جمعيات أخرى مثل جمعية هديل، وهي متجر للتجارة العادلة يهدف إلى توفير مصدر دخل مستدام للحرفيين الذين يعملون في منظمات اجتماعية في فلسطين. وجمعية زيتون التي تأسست في العام ٢٠٠٤ لدعم مزارعي الزيتون تحت الاحتلال، وتمكنت من الحصول

على العلامة التجارية للتجارة العادلة لزيت الزيتون الفلسطيني في العام ٢٠٠٩ والذي يباع في أسواق المملكة المتحدة. بالإضافة إلى جمعيات ومؤسسات أخرى تعمل في إطار التجارة العادلة وفي مجالات إنتاجية مختلفة، مثل جمعية سنبلة، وهي منظمة للتجارة العادلة لا تهدف إلى الربح، ومؤسسة الحرفيين للتجارة الدولية،[٢٩] وغيرها من الجمعيات والمؤسسات. وبالإجمال، فإن عدد الأعضاء في الجمعيات الأهلية بشكل عام، ومن ضمنها التعاونيات التي تعمل وفق مبادئ التجارة العالة في فلسطين لا يشكل سوى ٢٪ من السكان، وترتفع النسبة إلى ١٠٪ عند احتساب أسر أولئك الأعضاء.[٣٠] ولكن، لا تتوفر أي إحصاءات حول عدد التعاونيات أو المنظمات الأهلية التي تعمل وفق مبادئ التجارة العادلة ومعاييرها.

توظيف رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في التجارة العادلة

إن رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالتجارة العادلة تتم من خلال المجتمع المدني كحاضنة لعملية التفاعل هذه، حيث يوفر الأخير البنية المؤسسية التي تعمل في إطارها التجارة العادلة، وشبكات العلاقات اللازمة، وذلك من خلال العضوية في الجمعيات والمؤسسات والشركات التي تعمل وفق مبادئ التجارة العادلة.

ساهمت التعاونيات والمؤسسات، كما سبقت الإشارة بشكل كبير في العمل ضمن بيئة التجارة العادلة وخاصة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقامت بدور أساسي في توفير السلع الأساسية في المجتمع الفلسطيني، لتعويض النقص الناجم عن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية خلال الانتفاضة الأولى. وعلى الرغم من أنها لم تكن تعمل صراحة بمبادئ التجارة العادلة، فإن منطلقات تأسيسها وأهدافها لم تكن بعيدة عن بعض المبادئ الأساسية لمفهوم التجارة العادلة، وخاصة فيما يتعلق بتقليص عدد الوسطاء التجاريين بين المنتجين والمستهلكين، وعلى الأغلب، كانت الصورة الغالبة هي عدم وجود وسطاء، بالإضافة إلى تأمين أسعار عادلة للمنتج. وتطور العمل الأهلي المؤسسي إلى وجود مؤسسات منظمة تقدم الدعم في مجالي التسويق وتحسين الإنتاج أيضاً. ومن هنا يظهر تأثير رأس المال الاجتماعي في تلك الفترة، وذلك أن الفائدة من هذا الاستثمار لم تكن مقتصرة فقط على الأعضاء المستفيدين مباشرة من تسويق المنتجات، بل إن الفائدة تتجاوز هذه الدائرة لتصل المجتمع المحلي ككل،[٣١] بتوفير سلع بديلة لسد النقص الناجم عن مقاطعة سلع الاحتلال.

شهد توظيف رأس المال الاجتماعي في مجال التجارة العادلة تطوراً ملحوظا ومتسارعاً في فلسطين من خلال منظمات المجتمع المدني، حيث تأسست العديد من المؤسسات التي تعمل صراحةً وفق مبادئ التجارة العادلة،

وتطورت التجارة العادلة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي من خلال هذه المؤسسات التي كان لرأس المال الاجتماعي الدور الرئيس في تشكلها واستدامتها. وإذا أخذنا بالاعتبار الانتماء للتعاونيات كواحد من مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي في فلسطين، فإننا نجد أن عدد أعضاء الهيئات العامة للجمعيات التعاونية قد وصل ١٠٤١٢٣ عضواً،[٣٢] وجزء من هذه التعاونيات يعمل في نطاق التجارة العادلة فيما يتعلق بالإنتاج والتسويق والالتزام بشروط التجارة العادلة في الإنتاج. وهذا مؤشر على أن هناك رأس مال اجتماعياً يتطور بشكل مستمر من خلال المجتمع المدني في فلسطين، وهو ينعكس إيجاباً على التجارة العادلة أيضاً. وبمعنى آخر، فإن المجتمع المدني هو الذي يشكل ويهيئ رأس المال الاجتماعي الفلسطيني، ويعيد استثماره في التجارة العادلة من خلال التعاونيات والمؤسسات الأهلية والشركات التي تعمل ضمن المنظومة القيمية التي تتعلق بالتجارة العادلة.

التجارة العادلة في فلسطين من منظور رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري

لقد كان تشكل التعاونيات في الانتفاضة الأولى تحت الاحتلال يتم ضمن شبكات اجتماعية تكون في أغلبها عائلية، وبعضها شبكات اجتماعية حزبية، وكانت على شكل تعاونيات، بمعنى أن يلتقي مجموعة من الأشخاص الذين تربطهم علاقة قرابة، أو أنهم من التجمع السكاني نفسه ويقومون بتأسيس تعاونية للحصول على دخل، أي أنها تتشكل من عضوية أفراد متشابهين قرابةً أو جغرافياً أو حتى حزبياً، وهو شكل أقرب ما يكون إلى «رأس المال الاجتماعي الترابطي»، حسب «وبتنام»، لكونه يربط بين أفراد متشابهين كما ذكرنا، وأنه يهدف إلى تعزيز مصالح الأعضاء في التعاونية، ويصفه بأنه ذو مظهر داخلي. إلا أن هذه التعاونيات التي تعمل نسبياً ضمن مبادئ التجارة العادلة، وعلى الرغم من شرط وجود مصالح مشتركة بين الأعضاء وهي تحقيق الربح المالي، فإن الأمر يختلف مع ما يطرحه وبتنام من أن هذه التعاونيات التي تشكل برأس مال اجتماعي ترابطي تحمل تناقضاً مع خارج العضوية،[٣٣] فقد كانت هذه التعاونيات تشكل تكاملاً مع خارجها، من خلال قيامها بدور وظيفي فعال، وهو تعويض النقص في بعض المنتجات الغذائية الأساسية الناجم عن مقاطعة البضائع الإسرائيلية. كما أن الآثار السلبية التي قد تظهر من هذا النوع «الترابطي» حسب كولم،[٣٤] لم تكون موجودة في تشكل التعاونيات، على الرغم من أنها في أغلبها تشكلت ضمن شبكات رأس المال الاجتماعي الترابطي، أي العضوية المتشابهة. حيث إن مبدأ الثقة والتبادلية لم يكن موجوداً فقط داخل التعاونيات التي تعمل ضمن بيئة التجارة العادلة، بل أيضاً كانت تمتد إلى خارجها، وذلك لخصوصية

الوضع الفلسطيني تحت الاحتلال. فالأمر في التبادلية لم يكن يقتصر فقط على أن التعاونيات كانت توفر سلعاً غذائية مهمة، وكان الناس بحاجة إليها، بل أيضاً كانت التبادلية والثقة تمتد في البيئة التي تعمل ضمنها التعاونيات، وهي مقاومة الاحتلال، وكانت هذه التعاونيات تشكل جزءاً أساسياً منها.

شكل رأس المال الاجتماعي الترابطي الجزء الأكبر في تشكيل التعاونيات، وخاصة العائلية منها، والتي كان كثير منها يعمل بمبادئ التجارة العادلة نسبياً. فقد أثنى تقرير للبنك الدولي على التماسك الاجتماعي الذي تميز به المجتمع الفلسطيني خلال الانتفاضة الأولى، وأشار في التقرير إلى دور الإقراض العائلي في تيسير حياة الناس،[٣٥] وبالتالي كان رأس المال الاجتماعي الفلسطيني الترابطي مهماً جداً في توفير مصدر للإقراض المالي الذي نشأت بعض التعاونيات نتيجة له، والتي كانت تعمل بمبادئ التجارة العادلة الضمنية.

إلى جانب التعاونيات، التي أنشئت في أغلبها برأس مال اجتماعي ترابطي، كانت هناك جمعيات تعاونية أنشئت بنظام مؤسسي وفق مبادئ وأهداف تضمنت، كما سبق وأشرنا، مبادئ التجارة العادلة، وبما أن العضوية فيها كانت لأشخاص من خلفيات مختلفة، فكان المكون لها رأس مال اجتماعي تجسيري، والذي يوصف بأنه ذو مظهر خارجي، بخلاف رأس المال الاجتماعي الترابطي الذي يوصف بأنه ذو مظهر داخلي.

نلاحظ عند تناولنا بالتحليل لجمعيتي تسويق الحاصلات الزراعية في رام الله وجنين، والجمعية التعاونية لمربي الدواجن أن العضوية في كلتا الجمعيتين هي من خلفيات ثقافية واجتماعية ودينية مختلفة وليس بالضرورة أن تكون متشابهة، على الرغم من أن العضوية بالأساس مبنية على ائتلاف مصلحة مشتركة؛ لكون الأعضاء هم من المزارعين، وبالتالي، تكون الجمعيتان تعملان لصالح الأعضاء الداخلين فيها، وهي تعمل بنظام مؤسسي مختلف عن التعاونيات الصغيرة العائلية، على الرغم من أن الأهداف متشابهة وهي تحقيق أسعار عادلة للمزارعين المنضوين في إطارها، إلا أن نمط العضوية مختلف، ففي التعاونيات الصغيرة تكون الأسرة هي المكون الأساسي للعضوية برأس مال اجتماعي ترابطي، تقوم فيه المعاملة بين الأعضاء على الثقة التي مصدرها علاقة القرابة، فيما تعمل الجمعيات الكبيرة بنظام مع وجود شرط الثقة والشبكات التعاونية داخل المؤسسة ومبدأ التعامل بالمثل، ولكن المكون الأساس لها هو الفعل الجمعي الذي تقوم به مجموعة الأعضاء من خلال نظام المؤسسة (الجمعية)، ومن خلال الثقة المكتسبة أو الثقة العامة،[٣٦] التي يخلقها النظام، وهذا الأمر تكون له نتائج إيجابية على صعيد المساهمة في إحداث التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني، وذلك أن شبكات العلاقات التجسيرية عادة ما

تكون بها نتائج إيجابية أكبر خارج نطاق هذه الشبكات، وينعكس هذا المجتمع الذي تشكلت فيه.

كانت التعاونيات تعمل وفق نظام، والعضوية في تعاونية أو جمعية ما، كانت أكثر صرامة وتتطلب شروطاً أكثر مقارنة مع غيرها، بعضها كان يفرض على العضو أن يكون مساهماً بمبلغ نقدي، لأن طبيعة نشاطها تتطلب ذلك، وهذا الأمر يزيد من الشعور بالانتماء للجمعية ويقويه، ويزيد من مستوى الثقة، ليس البينية فقط، بل وثقة الأعضاء بالجمعية كشخصية اعتبارية، وثقة المواطنين بما تقدمه الجمعية، وهم ليسوا أعضاء فيها. على الرغم من أن اغلب التعاونيات كان تتطلب العضوية فيها تسديد اشتراكات سنوية رمزية. وهذا الأمر يقلص إلى حد كبير إنشاء تعاونيات لتحقيق مصلحة شخصية، ولا تحقق مصالح عامة أو حتى منافع لأعضائها، فتشكل ما يسمى «العضوية الزائفة».[٣٧]

وبأثر رجعي، يمكن النظر إلى التعاونيات الصغيرة والجمعيات التعاونية الكبيرة والتي تعمل فوق نظام واضح، على أنها تبنت مبادئ التجارة العادلة، ضمنياً، سواء كانت مشكلة على أساس رأس مال اجتماعي ترابطي (التعاونيات) أو على أساس رأس مال اجتماعي تجسيري (الجمعيات التعاونية الكبيرة وشركات التجارة العادلة)، وذلك بناء على ما يلي:

١. أنشئت التعاونيات والجمعيات التعاونية بعضوية كان أساسها الأسرة أو الحزب السياسي أو بنظام، وجميعها تشكلت برأس مال اجتماعي فلسطيني يقوم على الثقة بين الأعضاء أو الثقة التي تتشكل من خلال الشبكات في الجمعيات الأكبر.

٢. كانت هذه التعاونيات والجمعيات التعاونية تهدف إلى مساعدة المنتجين على الحصول على أسعار عادلة للمنتجات، وذلك من خلال ربط المنتج بالمستهلك مباشرة وتقليل عدد الوسطاء، وهذا من المبادئ الأساسية للتجارة العادلة.

٣. شكل المجتمع المدني الفلسطيني في فترة الاحتلال ما بعد العام ٦٧ حافظة لهذه التعاونيات والجمعيات التعاونية، وبالتالي حافظ على مخزون من رأس المال الاجتماعي، كان له الدور الأساس في إدارة الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية إلى جانب الأحزاب السياسية، والمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٤. استطاعت التعاونيات والجمعيات التعاونية، في الانتفاضة الأولى على وجه الخصوص، أن تشكل مصدراً مهماً لتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، وبالتالي، تلاقت مصالح أعضاء التعاونيات والجمعيات التعاونية داخلها وخارجها، مما يشير إلى أن رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في تلك الفترة، لم يكن يحمل تناقضاً داخل المجموعة أو خارجها، بصرف النظر إن

كان المكون رأس مال اجتماعياً ترابطياً أو تجسيرياً، وهو ما يشكل خصوصية في المجتمع الفلسطيني.

دور رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في تنمية للتجارة العادلة

أحدثت نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تطوراً على الأصعدة كافة، ومن ضمنها ما يتعلق بتطور وتوسع عمل مؤسسات المجتمع المدني. فقد كانت تلك المؤسسات تعاني قبل ذلك من الرقابة والتضييق الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي عليها، فيما أصبحت البيئة ملائمة أكثر في ظل البدء بخلق بيئة تشريعية تنظم مناحي الحياة الفلسطينية كافة.

إن رأس المال الاجتماعي له مردود اقتصادي،[٣٨] إضافة إلى المنافع الاجتماعية الأخرى، وهذا ما يوفر لنا شرعية البحث في دور رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في تنمية التجارة العادلة، كممارسة اقتصادية اجتماعية تنموية. فقد أخذت المؤسسات الدولية تكثف من اهتمامها بتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في فلسطين، وخاصة فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. وكان للتجارة العادلة التي أصبحت شائعة في تلك الفترة نصيب لا بأس به من الاهتمام الدولي، والمحاولات لخلق منظمات أهلية تتبنى هذه المفاهيم، وتساهم في خلق بيئة تشجع التجارة العادلة في فلسطين، وربطها مع الخارج، وليس فقط الاكتفاء بالداخل. ولعل وجود المخزون من رأس المال الاجتماعي الفلسطيني، والذي كان قد تشكل خلال الانتفاضة الأولى من خلال التعاونيات التي كانت منتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو أحد الأسباب الرئيسة التي سهلت عملية التطور والانتقال إلى التجارة العادلة التي كانت كسياق موجودة أصلاً في البيئة الفلسطينية، وهو ما يفسر تفوق فلسطين في مجال التجارة العادلة على لبنان، على سبيل المثال، ضمن ما جاء في إحدى الدراسات التي أوعزت هذا التفوق إلى وجود خبرة سابقة أكثر مقارنة مع لبنان.[٣٩] وعلى الرغم من تركيز تلك الدراسة على مسألة الخبرة، فإنها أشارت إلى أفضلية التجارة العادلة في فلسطين في الدخول في شبكات العلاقات الدولية، وهو الأمر المهم جداً في رأس المال الاجتماعي الذي يمكنه من الدخول في شبكات العلاقات من خلال العضوية في تلك المنظمات، والتركيز على مبدأ «التبادلية»، الأمر الذي يعزز من إمكانية الانتفاع برأس المال الاجتماعي الفلسطيني، وتحقيق نتائج مرضية في مجال التجارة العادلة.

تعد المشاريع الاستثمارية في فلسطين في أغلبها مشاريع استثمارية صغيرة،[٤٠] وهي مناسبة أكثر لتطبيق مبادئ التجارة العادلة، حيث بالإمكان توجيه الإنتاج للمشاريع الصغيرة بهذا الاتجاه أكثر مقارنة بالمشاريع ذات الإنتاج الكبير والواسع، وخاصة الموجه للتصدير. ولعل هيمنة الشركات العائلية أو الأسرية على قطاع

الاستثمار يساهم في إمكانية تحويل العديد من هذه الشركات للعمل وفق مبادئ التجارة العادلة. حيث إن الشركات العائلية تشكل ما نسبته ٩٠٪ من إجمالي الشركات في الأراضي الفلسطينية،[٤١] وهو ما يعني أن المكون الأساسي لهذه الشركات هو أقرب إلى رأس المال الاجتماعي الترابطي، القائم على الثقة بين الروابط العائلية والقرابية، وارتفاع الترابطي عن التجسيري، وهذا يظهر قوة دور الأسرة الفلسطينية والعائلة الممتدة كقوة أساسية في العلاقات الاجتماعية.

تشير بعض الدراسات إلى نقص في مخزون الرأس المال التجسيري، وترى أن هناك حاجة ماسة لتعزيز رأس المال ذي الصبغة التجسيرية،[٤٢] وهو أيضاً ما يواجه ضرورة التحول من التجارة العادلة من المستوى المحلي بسبب رأس المال الاجتماعي المكون لكونه ترابطياً، وبالتالي محدود التبادلية ضمن التعاونيات نفسها أو الشركة العائلية نفسها، إلى المستوى العالمي، وهو يتطلب فعلياً تعزيز رأس المال الاجتماعي التجسيري، مما يعني تعزيز دور المنظمات الأهلية التي تعمل على الترويج لمبادئ التجارة العادلة المستدامة في فلسطين، لضمان حياة كريمة للمنتجين، وعدم إبقائهم تحت ابتزاز الوسطاء الذين يتلقون الهامش الأكبر من الربح في دورة زمنية اقتصادية قصيرة، فيما يتلقى المنتج هامش الربح الأقل، بدورة زمنية اقتصادية أكبر.

تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة تزايداً في عدد المؤسسات التي تعمل في التجارة العادلة، وبتحليل نمط العضوية في هذه المؤسسات نجد أن العضوية في أغلبها تكون من خلفيات متنوعة، وهذا يعني أن أغلبها يتشكل من رأس مال اجتماعي تجسيري، وهو ما يشير إلى تحول عما كانت عليه مؤسسات التجارة العادلة سابقاً في اعتماد تشكلها على النمط الترابطي لرأس المال الاجتماعي، ويشير أيضاً إلى أن مؤسسات التجارة العادلة لها خصوصية تختلف عن طبيعة الشركات الربحية في فلسطين التي في غالبيتها شركات عائلية برأس مال اجتماعي ترابطي. والسبب في ذلك أن طبيعة المؤسسات التي تعمل في إطار التجارة العادلة، بما فيها الشركات غير الربحية التي تعمل في هذا المجال، تنطلق من أيديولوجيا تقوم على تشجيع النهوض بالمجتمعات التي تعاني من الحرمان، وتحاول تطبيق مبادئ الرقابة، وتشجيع الطلب على منتجات التجارة العادلة، وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات، مع الالتزام بمدونات سلوك التحقق بنظام تدقيق اجتماعي مستقل.[٤٣]

تكون طبيعة المنظمات التي تتشكل برأس مال تجسيري، أقل عرضة لأنواع الفساد المختلفة من واسطة ومحسوبية وإساءة الاستخدام، مقارنة بالمنظمات التي تتشكل برأس مال ترابطي. فالأولى تكون العضوية فيها من أشخاص متشابهين، فيما الثانية تكون العضوية فيها من أشخاص من خلفيات مختلفة،

وبالتالي، تكون مسألة الإجماع على الفساد أصعب، وذلك حسب «فارهيم»، فالفساد يعتبر من أشكال رأس المال الاجتماعي السلبي الذي يؤدي إلى انخفاض الثقة العامة، حتى لو كانت الثقة البينية في المؤسسة قوية، والفساد بما فيه المحسوبية من أشكال الجانب المظلم لرأس المال الاجتماعي ويقوض الثقة.[٤٤] وهذا يعني أنه من الأفضل أن تكون المؤسسات التي تعمل في نطاق التجارة العادلة في فلسطين بمكون رأس مال تجسيري، لتكون أقل عرضة للفساد، وأكثر قدرة على الاستدامة، ولها آثار أكثر إيجابية خارج إطارها، تنسجم مع المصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني.

رأس المال الاجتماعي الفلسطيني وتعزيز القدرة التنافسية للتجارة العادلة

لا تتوفر إحصاءات كافية حول حجم التجارة العادلة في السوق الفلسطينية أو في الخارج وحصتها، حتى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا تتوفر لديه أي بيانات حول التجارة العادلة، كما أن وزارة الاقتصاد الوطني هي الأخرى لا تتوفر لديها أي بيانات حول الموضوع. إلا أن هناك بعض البيانات التي تتضمن أن حجم مبيعات التجارة العادلة الفلسطينية في الخارج قدرت بأكثر من خمسة ملايين دولار في العام ٢٠١٥،[٤٥] في حين قدّرت مجموع الصادرات إلى الخارج في العام نفسه نحو ٩٥٨ مليون دولار،[٤٦] وبالتالي يمثل حجم مبيعات التجارة العادلة نحو ٠,٠٥٪ من إجمالي المبيعات في الخارج. فيما بلغ حجم مبيعات التجارة العادلة في لبنان في العام ٢٠١٥ نحو مليوني دولار،[٤٧] أي أقل من نصف حجم المبيعات للتجارة العادلة الفلسطينية.

وبإجراء مقارنة بين حجم مبيعات التجارة العادلة وعدد السكان في كل من فلسطين وإسبانيا ولبنان للعام ٢٠١٥، نجد أن عدد السكان في داخل فلسطين في تلك الفترة بلغ ٤,٧ مليون نسمة،[٤٨] فيما بلغ حجم مبيعات التجارة العادلة نحو ٥ ملايين دولار، وبالتالي تكون حصة إنفاق الفرد من التجارة العادلة هي دولار وستة سنتات، فيما بلغ حجم المبيعات في إسبانيا نحو ٤١ مليون دولار، فيما بلغ عدد السكان في ذلك العام نحو ٤٦,٦ نسمة،[٤٩] وبالتالي تكون حصة إنفاق الفرد من التجارة العادلة في إسبانيا نحو ٨٨ سنتاً. فيما بلغ حجم المبيعات من التجارة في لبنان عام ٢٠١٤ نحو مليوني دولار، والتوقعات بزيادة النصف تقريباً، فإنها ستكون ٣ ملايين دولار في العام ٢٠١٥، وبلغ عدد السكان في العام نفسه نحو ٥,٤ مليون نسمة،[٥٠] وتكون حصة الفرد من التجارة العادلة نحو ٥٦ سنتاً، وبالتالي تتفوق فلسطين في الحصة السوقية للتجارة العادلة على كل من إسبانيا ولبنان.

تعمل التجارة العادلة في بيئة تنافسية في السوق الفلسطينية تحكمها معايير الاقتصاد الحر، وبالتالي تحكمها معايير التنافسية

المتعلقة بالجودة والسعر والقدرة وحجم العرض والطلب، والقدرة على الولوج للسوق الخارجية التي تتطلب المنافسة فيها شروطاً أكثر صعوبة. وإذا قمنا بتحييد المنافسة السعرية لكون التجارة العادلة تقوم على أساس تحقيق أسعار عادلة للمنتج بحيث تعود بالنفع على المنتجين، لتضمن لهم حياة كريمة، وتساهم في زيادة القدرة على الاستدامة، فإن منتجات التجارة العادلة الفلسطينية سوف تواجه منافسة شديدة في حجم العرض، لوجود عدد أكبر من الشركات التي تسوق المنتجات نفسها.[٥١]

وهنا، يلعب رأس المال الاجتماعي دوراً مهماً في تعزيز التنافسية لمنتجات التجارة العادلة في السوق الفلسطينية. فقد أثبتت العديد من الدراسات أن منظمات التجارة العادلة قادرة على المنافسة في الأسواق التجارية؛ لأنها تستطيع الولوج إلى مستويات عالية من رأس المال الاجتماعي من خلال توظيف شبكات العلاقات التي تحظى بها والقائمة على الثقة العالية البينية والخارجية، وأنها قادرة على إنتاج قيم التعزيز التي يوفرها رأس المال الاجتماعي الفلسطيني كرأس مال فكري والتي تحظى به من خلال شهادات التجارة العادلة للمنتج. تعيد شركات ومنظمات التجارة العادلة إنتاج رأس المال الاجتماعي الفلسطيني من خلال الاستثمار المباشر في قيم التجارة العادلة ذاتها وشهادات التجارة العادلة للمنتج، والتي تعتبر كأصول لها حق التصرف بها حصريا،[٥٢] وتصبح كأصول من القيم للشركاء في شبكات العلاقات لرأس المال الاجتماعي من خلال سمعة المؤسسة ومنافعها التي تنعكس على الأعضاء وعلى الجمهور أيضاً. فرأس المال الاجتماعي ليس مثل رؤوس الأموال الأخرى المادية، فلا تنطبق عليه فكرة العوائد المتناقصة، بل يزداد بالاستخدام، ولا يتناقص.[٥٣]

يمكن النظر إلى أن مجموعة القيم، والاعتراف بالعلامات التجارية للتجارة العادلة في فلسطين ليس فقط كأصول قابلة للاستثمار فيها، ولكن أيضاً كقدرة على «رسملة» هذه الأصول، أحد أسباب النجاح التجاري لبعض من مؤسسات التجارة العادلة. إضافة إلى أن رأس المال الاجتماعي الفلسطيني يلعب دوراً أساسيا وحيوياً في تحقيق نمو وأرباح لشركات ومنظمات التجارة العادلة، ولهذا، فإن منظمات التجارة العادلة الصغيرة والتي هي أقرب ما تكون للمنظمات الفردية لا ينبغي أن تكون بحجم معين أو قدرة تنافسية معينة لكي تنافس لاعبين مسيطرين في السوق، ولكنها ومن خلال رأس المال الاجتماعي تستطيع أن تقتطع حصة لها، بحيث أصبحت تشكل نسبة كافية وملحوظة من التدفقات النقدية في السوق.[٥٤] ولكن المخاوف التي قد تظهر مع الوقت هي تلك التي تتعلق بالاعتمادية العالية للتجارة العادلة في فلسطين على أيديولوجيا التجارة العادلة، ومنظومة القيم الخاصة بها، والتي قد تصبح مجرد أصول يتم استثمارها،

بعيداً عن المواءمة المستمرة مع السوق التي قد تتلاشى تدريجياً مع الممارسة التجارية الجارفة. ولأن موارد التجارة العادلة يمكن أن تصبح محدودة مع الوقت، وذلك باعتمادها على العلامات التجارية للمنتجات فقط، فمن الممكن أن يتراجع نجاحها في الاستدامة على الرغم من نجاحها التجاري،[٥٥] لتراجع قدرتها على التأثير في السوق، وبالتالي، هي بحاجة إلى أن تصبح تياراً اقتصادياً مؤثراً على أرض الواقع، والحفاظ على حصتها السوقية، بل والعمل على زيادتها وتعزيزها. وهذا أيضاً ما نوهت به دراسة إسبانية والتي ارتأت أن التجارة العادلة مهددة بالمنافسة من الشركات الجديدة والأكبر حجماً، وأن هناك حاجة لتطوير منتجات جديدة محولة من مواد أولية.[٥٦] إلا أن الدراسة تغفل تأثير مكون أساسي وهو طبيعة رأس المال الاجتماعي في فلسطين، كعامل مهم وأساسي في قدرة التجارة العادلة على المنافسة. فقد اعتمدت الدراسة على قياس متغيري الجودة والسعر التنافسي، من خلال سوق واحدة وهي السوق الإسبانية، علماً أن هذه السوق لا تشكل عينة ممثلة لسوق الاتحاد الأوروبي مثلاً.

تعتمد التجارة العادلة في فلسطين في أغلبها على منتجات التعاونيات، وهذا الأمر هو المحور الرابط بين التجارة العادلة ورأس المال الاجتماعي. وبالتالي، فإن قوة هذه التعاونيات وتطورها ينعكس إيجاباً على تطور التجارة العادلة واستدامتها كما أن تطور هذه التعاونيات واستدامتها يرتبط إلى حد كبير برأس المال الاجتماعي المكون لهذه التعاونيات. وهناك الكثير من التحديات التي تواجه التجارة العادلة وترتبط مباشرة بالتعاونيات. فضعف ثقة الأفراد بالتعاونيات من العوامل التي تسبب ضعفاً في الحركة التعاونية[٥٧] وهي العمود الفقري للتجارة العادلة في فلسطين.

توصلت دراسة إلى أن ضعف «التبادلية» بين أعضاء الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية من أسباب ضعف التعاونيات في فلسطين،[٥٨] والتبادلية هي من المصادر الأساسية المكونة لرأس المال الاجتماعي. فقد بلغت نسبة مسددي القروض من الأعضاء المنتمين للجمعيات التعاونية نحو ٥٣٪،[٥٩] وهو مؤشر كبير على ضعف التبادلية في الجمعيات التعاونية. كما أن تراجع وعي الأعضاء بالقيم والمبادئ التعاونية هي أيضاً من الأسباب التي تؤدي إلى تراجع الثقة وتراجع رأس المال الاجتماعي، وهذا بدوره قد ينعكس جزئياً بشكل سلبي على التجارة العادلة في فلسطين.

يأتي ارتباط التجارة العادلة برأس المال الاجتماعي بشكل عام- وهو أيضاً ما ينسحب على رأس المال الاجتماعي الفلسطيني وبخصوصية عالية- في سياق ارتباط النشاطات المختلفة في المجتمع ومنها النشاطات الاقتصادية برأس المال الاجتماعي. فهناك حلقة وصل دائمة بين رأس المال الاجتماعي وأنواع رؤوس المال الأخرى. إلا أن

الارتباط بين رأس المال الاجتماعي الفلسطيني والتجارة العادلة يكون أكبر مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، كون التجارة العادلة تعتمد على مجموعة من المبادئ والقيم هي في أغلبها تأتي في سياق اجتماعي، وبالتالي لا يمكن النظر إليها في سياقها الاقتصادي البحت، وقوانين العرض والطلب، بل في إطار القيم التي تتعلق بالثقة والانتماء والتبادلية، ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة، ومن هنا فإن أي تراجع لمخزون وتأثير رأس المال الاجتماعي الفلسطيني سوف يلقي بظلاله على تراجع النشاطات الأخرى، ولكن تأثر التجارة العادلة سيكون أكبر؛ لأنها حساسة أكثر لرأس المال الاجتماعي، مقارنة بالقطاعات والنشاطات الأخرى في المجتمع الفلسطيني.

الهوامش

1 Lyda Judson Hanivan, The Community Center (Boston, New York: Silver, Burdett and Company), 1920, p:78

2 Putnam, Robert, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community, Simon and Schuster, New York, 2000, p: 19

3 Inkels, A. "Measuring Social Capital and its Consequences ", Policy sciences, 33 , 2000, 68-89

٤ فوكوياما، فرانسيس، رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، (بدون سنة نشر)، ص: ٩–١٧

5 World Fair Trade Organization WFTO, 2009

6 Smith, Jackie, Social Movement For Global Democracy, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 2006, p:21-36

7 World Fair Trade Organization WFTO, 2009

8 Glickman, Lawrence, Buying Power: A History of Consume Activism in Amerika, , University of Chicago Press, 2009, Chicago, p:21

9 Raynolds, Lura T. and Michael Long, Fair Alternative Trade: Historical and Empirical Dimensions, in Lura T. Raynolds, Douglas Murry and Jhon Wilkinson, Fair Trade: The Challenges of Transforming Globalization, New York, Routledge, 2007, p: 15-29

10 Parratt Brown, Michael, Fair Trade, London: Zed Books.

11 Raynolds, 2007, p: 13

12 www.natureandmore.org "What is connection between organic and fair trade"

13 www.trustedclothes.com "Fair trade organic certified, what does the label mean?".

14 Bar Nir, A. and smith, K. A. " Interfirm Alliances in the Small Business: The Role of Social Net Work", Journal of Small Business Management, 40 (3),2002, pp: 219-232

15 Spence, L. J, Habisch, A. and Schmidpter, R., Responsibility of Social Capital: The World of Small and Medium Sized Enterprises , Palgrave Macmillan, Basingstoke, UK, 2006

16 Kogut, B, "What Firms Do? Co-ordination, Identity, and Learning", Organization Science, 7 (5), 1996, p: 309-315

17 Moore, G. Gibbon, J. and Slack, R. ,"The Mainstreaming of Fair Trade: A Macro marketing perspective", Journal of Strategic Marketing, 2006, p: 334-341

18 Schein, E. H., Organizational Culture and Leadership, 2nd ed, Jossey – Bass, San Francisco, 1992, p: 219-227

١٩ أبو لبدة، عثمان، أوضاع أولويات الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين: دراسة ميدانية، اللجنة التوجيهية الفلسطينية لتنسيق التعاون، وزارة العمل، وحدة التنمية التعاونية، رام الله، ٢٠٠٠، ص: ٣٤

٢٠ الموقع الإلكتروني: www.pacuorg.ps

٢١ أبو لبدة، مصدر سابق، ص ٣٤

٢٢ نصر، محمد، جميل هلال، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية

الفلسطيني (ماس)، رام الله، ٢٠٠٧، ص: ١-٣

٢٣ انظر: مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس): رام الله، ٢٠٠٦

٢٤ انظر: دراسة محمد نصر وجميل هلال، مصدر سابق.

٢٥ انظر: المدرسة الأساسية ورأس المال الاجتماعي: دراسة حالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لجميل هلال وآخرون، ٢٠١٠.

٢٦ أبو زاهر، نادية. دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣

٢٧ الموقع الإلكتروني لجمعية التجارة العادلة الفلسطينية، www.palestinefairtrade.org

٢٨ RUWOMED، مصدر سابق، ص ٢٦

٢٩ السابق، ص ٢٧-٢٨

٣٠ مكحول، باسم، الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية: دراسة تحليلية، وزارة العمل، الإدارة العامة للتعاون، ٢٠١٢

31 Grootaert, Christian, and Baselaer, Thierry, The Role of Social Capital in Development: An Empirical Assessment, Cambridge: Cambridge University Press, 2002. P: 80-83

٣٢ وزارة العمل، الإدارة العامة للتعاون، بيانات غير منشورة، ٢٠١٢

33 Putnam, Robert, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community, (New York, NY: Simon and Schuster, 2000, p: 23

34 Coleman, James s., Foundations of Social Theory, Cambridge , Mass. : Harvard University Press, 1990, p: 302

35 "Twenty Seven Months – Intifada, Closures, and Palestinian Economic Crisis: An Assessment," The World Bank, 2003

36 Häuberer, Juli, Social Capital Theory: Towards a Methodological Foundation, Weisbaden: VS Ferlag für Sozialwissenschaften, 2011, p: 59

٣٧ السروجي، فتحي، إصلاح وتطوير القطاع التعاوني الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس»، القدس، ٢٠٠٥، ص ٦١

38 Mathew, Morris, "Social Capital and Poverty in India", Paper Product of IDS Poverty Development for International", Working paper series no. 61

٣٩ دراسة حول سوق التجارة العادلة في إسبانيا وحول القدرات الإنتاجية للنساء في فلسطين ولبنان. RUWOMED، ٢٠١٦، ص ٢٤-٢٨

٤٠ السرهد، زكريا، «التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني»، مجلة سياسات، العدد ٢٤، معهد السياسات العامة، رام الله، ٢٠١٣، ص: ١٢٣

٤١ صحيفة الحياة الجديدة، ١٣/٤/ ٢٠١٧

٤٢ كافاتورتا، اليزا، وآخرون، دراسات حول رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، ٢٠٠٩، ص ٤-٥

43 Crane, A. and Matten, D., Business Ethics, Oxford University Press, Oxford, 2004, p: 333

44 Woolcock, Michel and Deepa Narayan, Social Capital: Implications for Development Theory, research and policy, The World Bank Research Observer, 15, 2000, p: 76-85

٤٥ صحيفة الحياة الجديدة، ١٢/٧/٢٠١٦

٤٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات ٢٠١٦، نتائج أساسية، تشرين الأول ٢٠١٧.

٤٧ «التجارة العادلة في لبنان: الريف يثبت أمام المدينة»، عن الموقع الإلكتروني: www.al-akhbar.com

٤٨ الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.psbc.gov.ps

٤٩ دراسة حول سوق التجارة العادلة في إسبانيا وحول القدرات الإنتاجية للنساء في فلسطين ولبنان، RUWOMED، ٢٠١٦، ص: ٢٠

٥٠ الموقع الإلكتروني: www.janubia.com

٥١ دراسة RUWOMED، مصدر سابق، ص: ٣١

52 Nahapiet J. , Ghoshal s. ,"Social Capital, Intellectual Capital, and the Organizational Advantage", Academy of Management Review, 23, 1998, p: 244-253

53 Thomas, C. Y. , "Capital Markets, Financial Markets, and Social capital", Social and economic studies 45, p: 19-25

54 Tallontire, A., "Partnership in Fair Trade: Reflections from A Case Study of Cafedirect", Development in Practice, 10 (2), 2000, p: 166-177

55 Moore, G. and Others, "The Mainstreaming of Fair Trade: A Macromarketing Perspective", Journal of Strategic Marketing, 2006, p: 339-348

٥٦ دراسة حول سوق التجارة العادلة في إسبانيا وحول القدرات الإنتاجية للنساء في فلسطين ولبنان. RUWOMED، ٢٠١٦، ص ١٥

٥٧ حامد، مهند، سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية «ماس»، القدس، ٢٠١٢

٥٨ البرغوثي، عبد الحميد، واقع تعاونيات الثروة الحيوانية في الضفة الغربية، وزارة العمل، الإدارة العامة للتعاون، رام الله، ٢٠١١

٥٩ مكحول، ٢٠١٢، مصدر سابق.

الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية خلال عام ونصف من عهد ترامب

د. أماني القرم*

لطالما اعتبرت الولايات المتحدة الجهة القادرة على إحداث اختراق في مسألة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك بحكم تموضعها على قمة الهرم في النظام العالمي من ناحية، وعلاقتها الخاصة متعددة الأبعاد بالدولة الإسرائيلية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من كونها وسيطاً منحازاً في نظر الفلسطينيين فإن دورها كان فعالاً في كثير من الأوقات الحرجة.

أحدث الرئيس الأميركي دونالد ترامب بمواقفه من القضية الفلسطينية، خلال عام ونصف من توليه سدة الحكم في البيت الأبيض، انعطافةً خطيرةً وغير مسبوقة في السياسة الأميركية التقليدية تجاه القضية، بحيث تحول الموقف الأميركي في عهده من الانحياز إلى تبني المواقف الإسرائيلية اليمينية بالكامل، الأمر الذي دفع الفلسطينيين إلى الاستغناء عن الدور الأميركي.

يناقش هذا المقال سياقات الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية ودلالاته أثناء عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب من خلال تحليل أسباب تراجع الاهتمام الأميركي بالشأن الفلسطيني، ومدى انعكاس شخصية ترامب على بلورة إستراتيجيته لحل الصراع، ودوافع قراره الأخطر بنقل السفارة الأميركية إلى القدس في إطار المتغيرات الإقليمية.

*باحثة في العلاقات الدولية.

أولاً: هل تزال القضية الفلسطينية على سلم أولويات الإدارة الأميركية؟

يعد حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مصلحة حيوية للولايات المتحدة، وإحدى الأولويات التي تحتل موقعاً متقدماً عند صياغة إستراتيجيتها الكونية، من منطلق أن ضمان أمن إسرائيل هو أحد ثوابت السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى أن حل الصراع يسهم في إرساء سلام بين العرب وإسرائيل، الأمر الذي يضمن نوعاً من الاستقرار والأمن للمنطقة، وبالتالي للمصالح الحيوية الأميركية.

من الملاحظ أنه خلال الأعوام السابقة ومع تغير البيئة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، تراجع هذا المنظور تراجعاً خطيراً على صعيد الفكر والسياسة الأميركية. فقد جاء في إستراتيجية الأمن القومي الأميركي كانون الأول ٢٠١٧ فيما يتعلق بالشرق الأوسط: «... على مدار عقود كان الحديث عن أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو المحور الأساسي الذي يمنع تحقيق السلام في الإقليم، إلا أنه يتضح اليوم أن الحركات الجهادية وإيران قادتنا إلى الإدراك أن إسرائيل ليست مصدر هذا الصراع.. كما أن دولاً في المنطقة أظهرت إمكانيات التعاون المشترك مع إسرائيل لمواجهة التهديدات الإيرانية...»[١].

ويعود هذا التراجع في الاهتمام الأميركي للشأن الفلسطيني إلى ما يلي:

١. التحول في الفكر الإستراتيجي الأميركي

يمثل الإطار الفكري أحد المدخلات المؤثرة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأميركية إزاء أي قضية، حيث تعتبر بنوك التفكير وما يخرج عنها من توصيات وتحليلات عدسةً لصانع القرار تساعده في تكوين رؤية للأحداث الخارجية، الأمر الذي يساهم في تكوين اختياراته وردود أفعاله.

إحدى التحديات الفكرية والتنظيرية لدى خبراء بنوك التفكير الأميركية التابعة للحزبين الديمقراطي والجمهوري هي عملية السلام ومسألة حل الصراع، وقد فشلت جميع الأطروحات التي وضعها منظرو الفكر الإستراتيجي الأميركي لإيجاد مخرج لتعقيدات المشهد بعد سنوات من اتفاق أوسلو ١٩٩٣. وبناءً على ذلك، حدثت مراجعات للفكر الأميركي حول أهمية هذه القضية ومسببات عدم الاستقرار في الإقليم. فقد أشار «دينيس روس» المبعوث السابق للسلام في الشرق الأوسط إلى أن الإدارات الأميركية تقرأ الإقليم قراءة خاطئة، حيث ترتكز في قراءتها إلى ثلاثة افتراضات: **الأولى**؛ إذا نأت واشنطن بنفسها عن إسرائيل فستكسب العرب إلى صفها. والثانية؛ إذا تعاونت مع إسرائيل، فستفقد تعاون العرب. أما الثالثة؛ إذا أرادت تغيير موقفها في المنطقة، وتغيير المنطقة بحد ذاتها، فلا بد لها من حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويرى روس أنه تبعاً لمسار

التفاعلات والأحداث في المنطقة، فإن هذه الافتراضات الثلاثة خاطئة من الأساس سواء تاريخياً أو حالياً، فأولويات القادة العرب ليست إسرائيل، بل أمنهم واستمرارهم، وانشغالهم مع منافسيهم الإقليميين. وهم يعتمدون على واشنطن لضمان هذا الأمن. وتبعاً لذلك، فالقادة العرب برأيه لن يربطوا يوماً علاقتهم مع الولايات المتحدة بالتزامن مع علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل، فمصداقية واشنطن وتفهمها لأولوياتهم والتهديدات التي تواجههم هي ما يهم هؤلاء القادة.[٢]

أوصت إحدى الدراسات الأميركية المرموقة الصادرة عن «مركز الأمن الأميركي الجديد» الرئيس القادم في البيت الأبيض بالعودة لإستراتيجية الاعتماد على الحلفاء في الشرق الأوسط وتحديداً إسرائيل والدول الخليجية، للتقليل من انغماس الولايات المتحدة في مستنقع الصراعات في الإقليم. رفعت الدراسة من التهديد الإيراني ومحاربة الحركات الجهادية الراديكالية مثل القاعدة وداعش، كأخطار وأولويات ومصلحة عليا في إستراتيجية الولايات المتحدة، في غياب تام للقضية الفلسطينية ومسار التسوية السلمية.[٣]

من جانب آخر، أوصت دراسة مشتركة لعدد من المفكرين السياسيين الخبراء بالمنطقة مثل «ستيفن هادلي» و«مارتن إنديك» و«روبرت كاجان» وغيرهم، الرئيس ترامب بأهمية الانتباه للقضية الفلسطينية مبررة ذلك: «بأنه على الرغم من أن القضية الفلسطينية لم تعد في نطاق التفكير المركزي للرؤساء العرب الذين باتوا يركزون على التهديدات الآنية من إيران والجماعات السلفية، فإنها تبقى حساسة للصدى الذي يمكن أن تحدثه إزاء شعوبهم. فهم لا يريدون إعطاء جماعات الإخوان المسلمين والقاعدة وداعش وإيران «عصا» ليغلبوهم بها... وفي حين أن مصر والأردن تشعران بالثقة كونها أقامتا معاهدات سلام مع إسرائيل، فإن باقي الدول الأخرى لا ترغب في إخراج علاقاتها مع إسرائيل من الخزانة علناً.. إلا إذا كان هناك تحرك على صعيد الملف الفلسطيني...».[٤]

يتضح من النماذج السابقة أن الفكر الأميركي الجديد في طروحاته حول القضية الفلسطينية ينطلق من ثلاث نقاط: الأولى، إدراك البيئة الإقليمية المتغيرة وأولويات القادة العرب. والثانية، استمرار مراوحة المسألة الفلسطينية مكانها، وفشل كل جهد مبذول من الإدارات الأميركية المتعاقبة لإحداث حلحلة في مسار الصراع. ولذا بات من الضروري تجاوز تعقيدات هذا الملف إلى قضايا أكثر أولوية، في نظرهم، يمكن أن تقود إلى إستراتيجية أميركية ناجحة في المنطقة.

أما النقطة الثالثة، فتكمن في أن هذه المراجعة لا تعني بالمطلق فك الارتباط الهيكلي بالدولة الإسرائيلية أو غياب المحدد الأساسي للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط وهو

ضمان أمن إسرائيل، فمع تغير البيئة الأمنية المحيطة بالدولة الإسرائيلية التي لم تعد تواجه تهديداً وجودياً من الدول العربية كما كان في السابق، بل على العكس باتت هناك رغبة من بعض الدول العربية في التطبيع مع إسرائيل وقبولها كجار وعضو طبيعي في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، فضلاً عن أن ضمان التفوق النوعي الإسرائيلي في السلاح يبقى أحد الأهداف الإستراتيجية الأميركية الثابتة في الإقليم؛ مما يتيح لإسرائيل القدرة على التميز النوعي. فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تبقى ثابتاً من الثوابت وليس من المقدر لها في المدى القريب أو المتوسط أو حتى الطويل أن تتغير.

٢. السياق الإقليمي وغياب الزخم العربي

لعلّ أبرز الخاسرين من ارتدادات ما يعرف بالربيع العربي، في العام ٢٠١١، القضية الفلسطينية التي باتت في ذيل الاهتمامات العربية، إثر السيولة والتمزق اللذين ضربا العمق الاجتماعي والمذهبي والسياسي في الوطن العربي. لقد أفرزت الملابسات الإقليمية أولويات جديدة للدول العربية، خاصة القيادية منها كمصر والسعودية، غابت عنها مركزية القضية الفلسطينية. والفراغ الذي أحدثته إدارة الرئيس السابق باراك أوباما وتركيزها على نجاح الاتفاق النووي مع إيران في ظل تصاعد أزمات هيكلية وفوضى في النظام الإقليمي وظهور فواعل جديدة من غير الدول المهددة بتغيير الخريطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط، الأمر الذي ألقى بظلاله على الأولويات الأمنية والإستراتيجية للنظم العربية. فغابت إسرائيل تماماً عن كونها مهدّداً وحلت محلها إيران بقوة.

بالنسبة لمصر، التي ترتبط بالقضية الفلسطينية ارتباطاً عضوياً بحكم حتمية الزمان والمكان والتاريخ، وعلى الرغم من ثبات الموقف المصري الرسمي إزاء القضية الفلسطينية، فإن هناك عوامل أساسية لعبت دوراً محورياً في تراجع زخم القضية شعبياً ورسمياً في الداخل المصري. أولها، اختبار مصر للتغيير وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العامين ٢٠١١ و٢٠١٣ وما بينهما، الأمر الذي انعكس على اهتمامها بالقضية وزاد من تقهقر دورها. وثانيها، هو ما مثّلته حركة حماس المسيطرة على قطاع غزة من تهديد للأمن القومي المصري خاصة في شبه جزيرة سيناء، التي تعتبر بوابة مصر الشرقية ونقطة ارتكاز مهمة في منظومة أمنها القومي، وذلك عبر ارتباط الحركة بجماعة الإخوان المسلمين التي اعتبرت العدو رقم (١) في مصر بعد ثورة ٢٠١٣، وتبنيها موقف الجماعة من النظام المصري الجديد الذي أطاح حكم الإخوان المسلمين، واتهام المؤسسات الرسمية المصرية حركة حماس بالتعاون مع شبكة الميليشيات السلفية الإرهابية في سيناء عبر الأنفاق وتهريب السلاح، فبات تراجع زخم

القضية الفلسطينية في الداخل المصري أمراً حتمياً.

أما بالنسبة للسعودية، فإن حيثيات الأزمة السورية وامتداداتها وحرب اليمن وموقف إدارة أوباما من إيران، بدا للسعوديين وكأنه تخل أميركي مباشر عنهم وعن ميزان القوى الذي ساد المنطقة لسنوات طويلة، مما أدى بالنظام السعودي لإعادة بلورة أولويات أمنه الإستراتيجي بعيداً عن إثارة القضية الفلسطينية، وقريباً جداً من التهديدات التي ترفعها إسرائيل لأمنها القومي.

٣. الانقسام الفلسطيني

لا يمكن بأي حال الحديث عن تراجع القضية الفسطينية دون التطرق إلى آثار الانقسام الفلسطيني المعزز جغرافياً وأيديولوجياً بين السلطة الفلسطينية في رام الله وسلطة الأمر الواقع حماس في غزة، والذي أضعف بشكل أساسي الموقف الفلسطيني دولياً وإقليمياً. فانشغلت الدول العربية كمصر في درء الهوة بين طرفي الانقسام بدلاً من دفع عملية السلام. كما أتاح الانقسام لإسرائيل فرض معادلاتها في معاملة كل طرف على حدة، سواء في غزة أو الضفة، بحيث لم تعد المسألة تتعلق بخيارات فلسطينية واحدة بل بمشروعين مختلفين شكلاً وموضوعاً. إضافة إلى أن الانقسام عزز الادعاء الإسرائيلي والأميركي حول غياب شريك للسلام. فمن جهة، عدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على غزة يضعف موقف الرئيس محمود عباس كرئيس شرعي لكل الفلسطينيين ويقيده، ويتيح لإسرائيل المضي قدماً في مخططات استيطانية توسعية في الضفة الغربية والقدس دون رادع دولي أو إقليمي. ومن جهة أخرى، وجود سلطة حماس بأيديولوجيتها وشعاراتها ونهجها يعطي ذريعةً للإسرائيليين لإبطال أي جهود أممية لحل الصراع بناء على الشرعية الدولية التي لا تعترف بها حماس. كما أوجد الانقسام للطرف الأميركي بيئةً خصبةً لوضع شروط وصياغة مشاريع تسوية لا تلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، بحجة أن حماس تنظيم «إرهابي» لا يعترف بإسرائيل. إضافة إلى ما أحدثه من تغير جذري في النظر للمسألة الفلسطينية دولياً وتحويلها من قضية سياسية وحقوق وثوابت، إلى قضية إنسانية تتعامل مع توفير المواد الغذائية ورفع الحصار وما شابه.

من خلال ما سبق، يمكن القول إن الرئيس ترامب جاء إلى الحكم في ظل غياب لمركزية وأهمية القضية الفلسطينية نتيجة تداخل العوامل السابقة وتضافرها، الأمر الذي سيدفع كنتيجة حتمية إلى اتخاذ مواقف سلبية إزاء الشأن الفلسطيني وتغيير قواعد اللعبة أميركياً للصالح الإسرائيلي بالمطلق، أضف إلى ذلك الطبيعة التكوينية لشخصية الرئيس الأميركي نفسه كرجل مال وأعمال ومصالح وأثرها على منظوره في تقييم الصراع.

ثانياً: شخصية الرئيس الأميركي دونالد ترامب وانعكاساتها على رؤيته للصراع

يقول وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر: «مهما يكن من أمر درجة الموضوعية التي تسود العلاقات الدولية فإن القرارات التي تتخذ من أفراد واعين ومدركين تماماً للتعدد الظاهر لمجالات الاختيار، هو إدراك نابع من التجارب والخبرات التي مروا بها خلال فترات صعودهم سلم السلطة».[٥]

تثير شخصية الرئيس دونالد ترامب الجدل والقلق في العالم كله بسبب أسلوبه المتفرد في التعبير عن قراراته، وآرائه التي تفتقر إلى الدبلوماسية والتنميق، والتي تمتاز بالمفاجأة وعدم الانضباط، مع استخدامه ترسانة من المصطلحات الساخرة وغير المسبوقة في كثير من الأحيان التي تأتي على شكل تغريدات على موقع تويتر، بما فيها إدارة حكمه. فعلى سبيل المثال: أعلن ترامب عن إقالة كبير موظفي البيت الأبيض راينس بريباس بتغريدة على تويتر وعيّن مكانه جون كيلي بأخرى. كما هاجم تمسك الفلسطينيين بموقفهم ومقاطعتهم زيارة نائبه مايك بينس، مغرداً: «ندفع مئات الملايين من الدولارات سنوياً ولا نحصل على أي تقدير أو احترام. هم لا يريدون حتى التفاوض على اتفاقية سلام طال تأخرها مع إسرائيل».[٦] وبذلك يعكس ترامب صورة مغايرة لرجل الدولة وللرئيس الأميركي التقليدي.

ولأن النظام الأميركي نظام رئاسي فيدرالي يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات عديدة بموجب المادة الثانية من الدستور الأميركي، التي تخوله الاضطلاع بمهام السياسة الخارجية وبالتالي رسم استراتيجية الأمن القومي الأميركي في إطار سلطة الرقابة والتوازن التي يتمتع بها هذا النظام، فإن الدور المحوري الذي يلعبه الرئيس في صنع قرار السياسة الخارجية، يحتم دراسة سماته وشخصيته ونسقه العقدي لما له من تأثير على صياغة ملامح السياسة الخارجية للدولة العظمى.

نُصب دونالد جون ترامب في ٢٠ كانون الثاني من العام ٢٠١٧، ليصبح الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأميركية بعد فوز غير متوقع على منافسته العتيدة شديدة التقليدية هيلاري كلينتون. وبهذا الفوز استطاع ترامب أن يحقق أكبر صفقة في تاريخ حياته وهي حكم الولايات المتحدة. ترامب هو أحد أباطرة العقارات الأكثر شهرة وثراء في الولايات المتحدة، ذو حضور بارز في الإعلام وأخبار المشاهير. وشخصية استعراضية تعشق الشهرة وتعرف مفاتيح المجتمع الأميركي الأبيض. نشأ في بيئة اقتصادية تمتلك شركات عملاقة لا تؤمن إلا بحسابات الربح والخسارة وبأهمية العمل العائلي. يتصف بالعناد والمغامرة والقدرة على تجاوز الإخفاقات والجرأة في طرح آراء شعبوية وهجومية غير تقليدية. في العام ١٩٨٧ أصدر ترامب كتاباً بعنوان «The Art Of The Deal» أو فن الصفقة، ولكل من

يريد أن يعرف كيف يفكر ترامب عليه قراءة هذا الكتاب، فهو يوضح فلسفته في إدارة الأعمال وكسب الصفقات. حيث يشير في الكتاب إلى أن طريقته في التفاوض للكسب: «قائمة على خلق حالة من عدم التوازن واللايقين لدى الخصم، بحيث يصعب عليه التنبؤ بالخطوة المقبلة... ورفع سقف المطالب لضمان تحقيق أكبر قدر من المكاسب، وفي النهاية المهم الوصول إلى صفقة تحقق مصالح الطرفين».[٧]

تعد مقاربة ترامب لحل الصراع العربي الإسرائيلي انعكاساً مطلقاً لسماته الشخصية ومعتقداته الحياتية:

اعتبر ترامب أن القضية الفلسطينية ومسألة حل الصراع هي صفقة تثير التحدي وتستفز قدراته، خاصة أنه بعد ٧٠ عاماً من التدخل الأميركي في تفاصيل الصراع، فإن الفشل كان نصيب الإدارات المتعاقبة التي حاولت إيجاد حلول لها. صرح أثناء حملته الانتخابية في مقابلة هاتفية مع (نيويورك تايمز) بأنه: «يعتقد أن لديه فرصة أفضل من أي أحد آخر لصنع اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين».[٨] وعلى الرغم من غياب الخلفية السياسية عن ترامب، فقد كانت لديه ثقة بأنه قادر على إنجاز الصفقات التي لا يستطيع الآخرون إتمامها.

بحكم شبكة علاقاته الواسعة كرجل أعمال، وصداقاته ومصالحه مع العديد من الملياردرات اليهود المحافظين مثل «شيلدون إديلسون» الملياردير اليهودي صاحب كازينوهات القمار والمتبرع الأكبر للحزب الجمهوري طوال عقود، والممول الأساسي لحفل تنصيب ترامب بمبلغ ٥ ملايين دولار وأحد الداعمين والمحرضين بشدة لنقل السفارة الأميركية إلى القدس، الذي تقدم بعرض تمويل الفارق في بنائها بمبلغ يتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ مليون دولار، فإن ترامب يمتلك فكرة مسبقة عن الفلسطينيين والإسرائيليين تصب في صالح الطرف الأخير. برأيه أن على الفلسطينيين الاعتراف بيهودية الدولة، والتوقف عن كراهية اليهود وإيقاف الإرهاب.[٩] وعلى الرغم من أن هذه الصورة المسبقة تكشف القصور الشديد في فهم ترامب لحيثيات القضية الفلسطينية وحتى خطوطها العريضة فإنها بلا شك تؤثر على موقفه واتجاهات قراراته.

اختيارات ترامب لفريقه المقرب ومبعوثيه للسلام في الشرق الأوسط تعكس قناعاته في العمل العائلي، حيث شعار الثقة والإخلاص يفوق الخبرة. فقد ضم الفريق «جاريد كوشنر» سليل العائلة اليهودية الأرثوذكسية المحافظة كمبعوث للسلام لأنه زوج ابنته ولأنه يهودي. كما أن عائلة كوشنر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة الإسرائيلية وبصداقة مميزة مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وتقدم أموالاً طائلة كتبرعات لدعم المؤسسات اليهودية الخيرية في إسرائيل بما فيها المدارس الدينية في مستوطنة «بيت إيل» في الضفة الغربية.

تعبيراً عن الثقة التي يوليها ترامب لصهره، وفي أثناء إلقائه خطاب القسم في ١٩ كانون

الثاني ٢٠١٧ توجه إلى كوشنر قائلاً: «طوال حياتي أسمع أنه الاتفاق الأصعب، ولكني أعتقد أن كوشنر سيقوم بعمل عظيم... إذا لم تستطع صنع اتفاق فلا أحد يستطيع...».[١٠] أيضاً تضمن فريقه محاميه «جيسون جرينبلات» اليهودي الأرثوذوكسي، والذي عمل معه في مجال العقارات منذ منتصف التسعينيات.

إن حملة التغييرات التي شنها ترامب على أركان فريقه للسياسة الخارجية تبرز صفاته الهجومية والمغامرة، فقد استبدل بعض العقلاء نسبياً في إدارته بالصقور. قام بتعيين جون بولتون مستشاراً للأمن القومي بديلاً عن الجنرال هيربرت ماكماستر، ومايك بامبيو وزيراً للخارجية خلفاً لريكس تيلرسون. وبناءً على تاريخ الرجلين وقناعاتهما الشخصية، كان من الواضح أن ملامح السياسة الأميركية سترتكز إلى: الإسلاموفوبيا، الأحادية، تطابق المصالح الأميركية مع المصالح الإسرائيلية. بولتون من المحافظين الجدد ورئيس مؤسسة (Gatestone) التي تشتهر بتعليقاتها ومقالاتها النقدية القاسية ضد الإسلام. بينما بامبيو عضو «حركة الشاي» المتطرفة، والتي تتضمن أجندتها مكافحة الأسلمة والقناعة بأن الصراع يكمن بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي. وللرجلين علاقات وثيقة مع شخصيات متطرفة مناهضة للإسلام بشكل صريح. وعند الإثنين لا تعرف أين تبدأ المصالح الأميركية وأين تنتهي الإسرائيلية!!

فلسطين بالنسبة لبولتون هي «وهم»، والحل للمسألة الفلسطينية يتمثل في فرض الأردن سيطرته على أجزاء من الضفة، وفرض مصر سيطرتها على غزة. أما ما يعرف بحل الدولتين فهو مشروع عفا عليه الزمن ومات، والقرارات الدولية بهذا الشأن، برأيه، مضللة ومخادعة ولم يعد لها وجود. كما أن نقل السفارة الأميركية إلى القدس، من وجهة نظره، يأتي في اتساق مع الواقع الجيوسياسي الدولي.[١١]

وبذلك تكتمل الدائرة التي تحيط بترامب وتناسب أفكاره ومعتقداته العنصرية المتبنية لوجهة النظر الإسرائيلية المتطرفة، ويتضح بجلاء توجهات السياسة الخارجية الأميركية في عهده إزاء القضية الفلسطينية.

ثالثاً: إستراتيجية Outside-in لحل الصراع

سادت الشكوك حول موقف إدارة ترامب من حل القضية الفلسطينية في ظل غياب سياسة مسؤولة لكيفية المضي قدماً في إنجاح المفاوضات المتعثرة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، نتيجة لقلة الخبرة السياسية والخلفية الدينية المتزمتة والمنحازة لإسرائيل لمجموعة مستشاريه، إضافة إلى جملة من العوامل التي سبق تناولها فيما يتعلق بالوضع الإقليمي والعربي، وتموضع القضية الفلسطينية في ذيل الاهتمامات الدولية والإقليمية مقابل تصدّر قضايا أخرى على أجندة الولايات المتحدة والأجندة العربية. وعلى الرغم من ذلك، فالأشهر الأولى من رئاسة ترامب حملت تفاؤلاً بسيطاً

تمثل في إصرار الرئيس الأميركي على تسهيل عقد اتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على الرغم من الغموض والالتباس حول معالم هذا الاتفاق وعدم الالتزام بحل الدولتين.

وهذا ما أسفر عنه لقاؤه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في البيت الأبيض، في أيار ٢٠١٧، وسابقاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في شباط من العام نفسه. أعلن ترامب في المؤتمر الصحافي المشترك مع نتنياهو قائلاً: «سنقوم بالاتفاق، أنظر إلى حل الدولتين وحل الدولة الواحدة وأميل إلى ما يميل إليه الطرفان، أنا سعيد بما يحبذونه».[١٢] واتضح فيما بعد من الجولات المكوكية التي قام بها جاريد كوشنر وجيسون جرينبلات إلى المنطقة في حزيران من العام ٢٠١٧، أن بوادر الحل الأميركي تفتقر إلى إستراتيجية متماسكة وتعبر عن جهل كبير في حيثيات الصراع وتفاصيله.

في العموم، ارتكزت الرؤية الأميركية على حل إقليمي شامل يعيد ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، بحيث تتمتع فيه إسرائيل بعلاقات طبيعية مع الدول العربية ومن خلاله يمكن إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي فيما عرف بإستراتيجية Outside_In التي تعتمد على شركاء إقليميين وتحديداً السعودية لتطبيع العلاقات مع الإسرائيليين والضغط على الفلسطينيين لقبول المقترحات الأميركية.[١٣] حيث اعتبرت واشنطن أن التقارب الخليجي الإسرائيلي فيما يتعلق بالموقف من إيران، فرصة لإعادة تشكيل الإقليم والتخلص من المشكلة الفلسطينية.

مع تصاعد التوتر بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي بسبب الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى والمصلين من قوات الاحتلال والجماعات الدينية اليهودية المتطرفة في تموز ٢٠١٧، التي وصلت إلى منع المصلين من الصلاة وتركيب كاميرات للمراقبة في ساحات المسجد وبوابات إلكترونية. الأمر الذي فاقم من حدة الغضب الفلسطيني والرفض الشعبي والرسمي للإجراءات الإسرائيلية، وتطور المواجهات لتعم الأراضي الفلسطينية كافة، وإعلان الرئيس محمود عباس وقف جميع الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي لحين إزالة البوابات، كان من الواضح عجز الإدارة الأميركية وجهلها عن مواجهة هيكلية الأزمة وامتداداتها وتأثيرها على عدم الثقة المتراكمة بين الطرفين.

اتسم الموقف الأميركي فيما بعد بالإقرار الكامل بالرواية الإسرائيلية اليمينية مدعومة بشهادات سفيرها الصهيوني في إسرائيل ديفيد فريدمان وباقي أركان الإدارة، فعلى سبيل المثال:

في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧، قررت الولايات المتحدة عدم تجديد رخصة مكتب منظمة التحرير في واشنطن عبر رسالة خطية من وزارة الخارجية الأميركية إلى مكتب المنظمة، بحجة إقرار قانون في الكونجرس عام ٢٠١٥

يقضي بمنع استمرار فتح ممثلية منظمة التحرير في واشنطن إذا توجّه الفلسطينيون إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائمهم ضد الشعب الفلسطيني.[١٤]

في ٦ كانون الأول ٢٠١٧، وفي انعطافة تاريخية للسياسة الأميركية وعدم احترام لقوانين الشرعية الدولية، أعلن الرئيس ترامب رسمياً اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارته إليها.

في مخالفة واضحة للتقاليد الأميركية منذ عقود، استبدلت الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في العالم للعام ٢٠١٧، مصطلح الأراضي المحتلة بإسرائيل وهضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة.[١٥] كان السفير الأميركي في إسرائيل قبلها ديفيد فريدمان قد طلب رسمياً من الخارجية الأميركية التوقف عن استخدام مصطلح «محتلة» عند الحديث عن الأراضي الفلسطينية.[١٦]

أقر الرئيس الأميركي سلسلة عقوبات على الفلسطينيين في محاولة لفرض مزيد من الضغوط عليهم وثنيهم عن تمسكهم بالحقوق الشرعية الدولية، وإجبارهم على الجلوس لطاولة المفاوضات بالشروط الأميركية/ الإسرائيلية، رافعاً عصا «المساعدات مقابل المفاوضات». فقلص مساهمة الولايات المتحدة في ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في كانون الثاني ٢٠١٨. حيث بلغت نسبة المساهمات الأميركية في ميزانية «الأونروا» (٦٥) مليون دولار فقط في العام ٢٠١٨ مقارنة بـ(٣٥٩,٣) مليون دولار في العام ٢٠١٧,[١٧] كما وقع الرئيس الأميركي على قانون «تايلر ـــ فورس» في ٢٣ شباط ٢٠١٨ الذي يمنع الخارجية الأميركية من تحويل مساعدات للفلسطينيين طالما تدفع السلطة الفلسطينية مخصصات لعائلات الأسرى والشهداء.

خلق ضغوط دبلوماسية وسياسية ومحاولة تجاوز القيادة الفلسطينية الشرعية بسبب موقفها الصلب تجاه تمرير ما يعرف بصفقة القرن المشبوهة من خلال تحييد قطاع غزة والتعامل معه إنسانياً كوحدة منفصلة وشطب أي حقوق شرعية فلسطينية.

باتخاذ جملة هذه الإجراءات، تكون الإدارة الأميركية قد حسمت موقفها تجاه القضية الفلسطينية واتخذت منحى خطيراً يعتمد على فرض الإملاءات على الفلسطينيين، ويؤسس لمرحلة جديدة تستغني فيها الولايات المتحدة عن دورها كراع للسلام في الشرق الأوسط إثر ضربها لجميع القوانين الدولية التي أيدت الحقوق الفلسطينية عرض الحائط.

رابعاً: دوافع نقل السفارة الأميركية إلى القدس

لم يكن أمراً جديداً أن يعلن المرشح الرئاسي دونالد ترامب عن وعده بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، فهو تقليد اتبعه رؤساء أميركيون سابقون في حملاتهم الانتخابية لكسب أصوات

اليهود في الولايات المتحدة، وما يتفوه به المرشح ليس شرطاً أن ينفّذ عند فوزه بكرسي البيت الأبيض، على اعتبار أن الواقعية وحدود السياسة تضبط حركته.

من الجدير بالذكر، أن الكونجرس الأميركي كان قد أقر قانوناً في العام ١٩٩٥ يقضي بضرورة نقل السفارة الأميركية للقدس، ولكن في إطار عملية التوازن التي تحكم مؤسسات صنع القرار الأميركي، تضمن هذا القانون بنداً يسمح للرئيس الأميركي بتأجيل التطبيق كل ستة أشهر. ونظراً للديناميات الإقليمية والدولية واتفاقات السلام المبرمة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، تم تأجيل ملف القدس لمفاوضات الحل النهائي، نظراً على الحساسية المفرطة التي تتمتع بها القدس ليس للفلسطينيين فحسب، بل للعرب والمسلمين أيضاً. ولهذا آثر الرؤساء الأميركيون ابتداءً من بيل كلينتون وحتى باراك أوباما على إبقاء الموقف في هذا الملف على حاله، وحتى ترامب نفسه قام بتأجيل موعد نقل السفارة حزيران من العام ٢٠١٧.

ما الذي دفع ترامب لمخالفة أسلافه وتغيير موقفه الأوّلي والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والإعلان عن نقل السفارة الأميركية إليها كانون الأول ٢٠١٧، ثم تحديد موعد مستفز لعملية النقل يواكب الذكرى السبعين لإنشاء الدولة العبرية؟ المفارقة أن ترامب وصف خطوته هذه بأنه «طال انتظارها لدفع عملية السلام والعمل من أجل التوصل إلى اتفاق دائم».[١٨] فيما اعتبر الرئيس محمود عباس هذا الاعتراف بمثابة انسحاب أميركي من ممارسة الدور الذي تلعبه واشنطن في رعاية عملية السلام،[١٩] معلناً فيما بعد عن قطع الاتصالات كلياً مع الإدارة الأميركية.

وفي محاولة موضوعية لقراءة المشهد السياسي الأميركي، فإن الدوافع والملابسات التي أدت بترامب إلى إعلانه المشؤوم تتمثل في:

أولاً: الحسابات الداخلية والبعد الشخصي: لم يحظ هذا القرار باتفاق مستشاري ترامب، فقد عارضه وزير الخارجية آنذاك ريكس تيلرسون ووزير الدفاع جيمس ماتيس، فيما أيّده نائب الرئيس مايك بينس، والسفيرة الأميركية في الأمم المتحدة نيكي هايلي وسفير واشنطن في إسرائيل ديفيد فريدمان. ولأن دونالد ترامب شخصية تعشق الظهور الجدلي والمغامرة والتحدي وعدم المبالاة بالقواعد الدبلوماسية، إضافة إلى غرور ونرجسية متطرفة أعطته الشعور بالقدرة على تحقيق ما لم يحققه رئيس من قبله، فقد انحاز إلى الفريق المتطرف في إدارته. إضافةً إلى أن هذا الإعلان يجعله يظهر كرئيس يفي بوعوده لقاعدته الانتخابية، والتي جاءت من ولايات وسط الولايات المتحدة وجنوبها، وهي ولايات محافظة يسيطر عليها تيار المسيحية الإنجيلية، والتي كانت قد صوتت لترامب في الانتخابات الرئاسية بنسبة ٨٠٪.

يهتم تيار الإيفانجليكان بشكل خاص بقضية

الصراع العربي الإسرائيلي وينظر إلى الصراع من منظور ديني بحت، ويرى أن قيام دولة إسرائيل تحقيق لنبوءة إلهية واردة في الكتاب المقدس. وتعد قضيتا القدس والاستيطان أولوية لهذا التيار. كما أن لترامب لجنة من المستشارين الإنجيليين يجتمع بهم ويصغي إليهم كونهم جزءاً مهماً من قاعدته الانتخابية التي أوصلته إلى الحكم. مع العلم أن اليهود الأميركيين لم يصوتوا لترامب، فقد صوت معظمهم لهيلاري كلينتون. فأغلبيتهم يصوت دائماً لمرشح الحزب الديمقراطي باعتبارهم أقلية تنتمي إلى التيار الليبرالي، والحزب الديمقراطي معقل الأقليات والتعددية الثقافية والدينية.[٢٠]

ثانياً: التغطية على الأزمات المتتالية التي تعرضت لها إدارة ترامب ووضعتها في مكان حرج، ومن بينه مسألة التحقيقات حول التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأميركية، واعتراف مستشاره للأمن القومي مايكل فلين بالكذب مع المحققين واستقالته المبكرة فيما بعد. وكادت تصل هذه التحقيقات إلى صهره جاريد كوشنر وإلى ترامب نفسه.

ثالثاً: تقديرات ترامب حول رد الفعل الفلسطيني والعربي في ظل سيادة حالة التشرذم والتفكك التي تعاني منها الدول العربية والوضع الفلسطيني على السواء خاصة بعد ظهور أصوات رسمية عربية تدعم التسوية مع إسرائيل باعتبار أنها لا تهدد هذه الدول.

هذا وعلى الرغم من ردّات الفعل العربية الخجولة من اعتراف ترامب، والإشارات التي توحي بالتراجع العربي في الاهتمام بالقضية الفلسطينية، إلا أن العمق الذي تمسه هذه القضية وتعقيداتها ستجعل من الخطأ الافتراض أنها من الممكن أن تسقط من حسابات الأنظمة العربية حتى لو تبدلت أولوياتها، وهذا ما عبرت عنه قمة القدس في الرياض ٢٠١٨. ليس ذلك فحسب بل على العكس، فإن اعتراف ترامب أضعف موقف النظم التي رغبت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل والضغط على الفلسطينيين.

الخاتمة

يتضح من سياق التحليل السابق أن ثلاثة عوامل متشابكة لعبت دوراً محورياً في تشكيل رؤية إدارة الرئيس ترامب للقضية الفلسطينية:

الأول: شخصية الرئيس دونالد ترامب نفسه وخلفيته الاقتصادية وشهرته كصانع صفقات أثرت في رؤيته لمسألة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد نظر إليه بالطريقة نفسها التي يدير فيها صفقات إمبراطوريته العقارية. كان الوصول إلى اتفاق سلام برأيه هو المهم، وليس تفاصيل الاتفاق. فحل الدولة الواحدة أو حل الدولتين عند ترامب لا يؤثر لأنه ببساطة لا يعرف حيثيات وانعكاسات الخيارين. المهم هو إنجاز الصفقة، دون اعتبار للكيفية! إضافة إلى أنها مسألة تثير التحدي فلا رئيس قبله نجح في إنجاز الاتفاق بعد أوسلو ١٩٩٣. من وجهة

نظر ترامب هناك فريقان مختصمان، فلا ضير إذا تنازل أحدهما، ولاسيما الطرف الأضعف، للحصول على أقل الخسائر. ففي ظل ضحالته السياسية والتاريخية، لا يعلم ترامب أن هناك ثوابت عقدية وسياسية وتاريخية تتعلق بكينونة الطرف الفلسطيني وتتجاوز مسألة إنجاز أي اتفاق.

الثاني: سيادة التيار الديني المحافظ المؤيد لإسرائيل على توجهات الدائرة المقربة من الرئيس الأميركي الذي عزز قناعاته ورؤيته. فبخلاف الإدارات السابقة التي كانت تراعي الفوارق الدقيقة بين معادلة المصالح والتهديدات والحوافز والصفقات والعلاقات، فإن هذه الإدارة تصنف العالم ضمن ثلاث فئات: الأولى، هي القوى التي نستطيع التعامل معها. والثانية، القوى التي لا نستطيع التعامل معها. أما الثالثة فهم الضعفاء الذين يمكن التضحية بهم واستخدامهم كأدوات. الفلسطينيون في هذه المسألة هم من الفئة الثالثة أي الطرف الأضعف الذي يمكن الضغط عليه وإجباره. وبناءً عليه بات التفريق بين وجهتي النظر الأميركية والإسرائيلية أمراً معدوماً.

الثالث: يتعلق بالإستراتيجية الأميركية ككل في الشرق الأوسط وإعادة تشكيل النظام الإقليمي في المنطقة، بحيث يتم تنشيط الشراكات الأميركية مع الحلفاء الإقليميين التقليديين، وإنشاء تحالف يتكون من الدول السنية وإسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني والحركات الراديكالية الإسلامية لإعادة توازن القوى في الإقليم، الأمر الذي يترتب عليه تطبيع العلاقات مع إسرائيل علناً دون حساسية القضية الفلسطينية.

خلاصة الأمر أن المشهد الداخلي الأميركي يطغى على قرارات ترامب تجاه القضية الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بنقل السفارة الأميركية إلى القدس. فترامب لم يخرج القدس من طاولة المفاوضات كما أعلن، ولكنه أخرج الولايات المتحدة من دورها الفعال في عملية السلام. والحديث عن صفقة هو حديث هراء لا يمكن أن يتم إلا بوجود الطرف الفلسطيني الرافض لجميع الضغوط والمتمسك بحقوقه المشروعة، لأنه إذا غاب الفلسطينيون لم تعد هناك قضية، وإذا غابت القضية فلا أساس لوجود عملية سلام أصلاً.

الهوامش

1 The White House, National Security Strategy Of the United States Of America, Dec. 2017,
https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf

2 Dennis Ross, Misreading the Middle East Again, The Washington Institute, Dec.1, 2015, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/misreading-the-middle-east-again

3 Ilan Goldenberg, Reset, Negotiate, Institutionalize, A phased Middle East Strategy for the Next President, Center for New American Security, Jan. 2017,
https://www.cnas.org/publications/reports/reset-negotiate-institutionalize-a-phased-middle-east-strategy-for-the-next-president

4 Martin Indyk and others, Building Situation of Strength A national Security Strategy for the United States, Brookings, Feb. 2017,
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2017/02/fp_201702_ofc_report_web.pdf

٥ هنري كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الأميركية. أعده حسين شريف. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣. ص ١٨.

6 Donald J.Trump, Twitter, Jan.2,2018,
https://twitter.com/realdonaldtrump/status/948322496591384576?lang=ar

٧ عن محمد كمال، كتالوج ترامب، جريدة المصري اليوم، ١ كانون الثاني ٢٠١٧.

8 Maggie Haberman and David E. Sanger, Transcript: Donald Trump Expounds on His Foreign Policy View, The New York Times, Mar. 26, 2016,
https://www.nytimes.com/2016/03/27/us/politics/donald-trump-transcript.html

9 I bid.

10 Trump to Son in law Kushner: " If you can't produce peace in the Mideast, Nobody can" , Jerusalem Post , Jan.20 , 2017,
https://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/Trump-to-son-in-law-Kushner-If-you-cant-produce-peace-nobody-can-479076

11 John Bolton, Mike Pence in the Middle East : The New Pointman on Foreign Policy? The Hill, 24/1/2018,
http://thehill.com/opinion/white-house/370340-mike-pence-in-the-middle-east-the-new-pointman-on-foreign-policy

12 The White House, Remarks by President Trump and Prime Minister Netanyahu of Israel in Joint Press Conference, Feb.15,2017.
https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-prime-minister-netanyahu-israel-joint-press-conference/

13 CRS Reports, The Palestinians: Background and U.S. relations , Congressional Research Service RL 34074, Oct. 17,2017,
https://www.everycrsreport.com/files/20171017_RL34074_9191dc92f61269416ceea74bb67c18a26b5c86b6.pdf

١٤ للاطلاع على قرار الكونجرس الخاص بمكتب منظمة التحرير، انظر

Congress, H.R.4522- PLO Accountability Act, 114 th congress (2015-2016),
https://www.congress.gov/bill/114th-congress/house-bill/4522/text

15 US Department of State, Bureau of Democracy, Country Reports on Human Rights Practices for 2017: Israel, Golan Heights, West Bank, and Gaza,
https://www.state.gov/documents/organization/277489.pdf

16 Toi Staff, US envoy said to ask State Department to stop calling West Bank 'occupied', Times of Israel,26 Dec. 2016,
https://www.timesofisrael.com/us-envoy-said-to-ask-state-department-to-stop-calling-west-bank-occupied/

17 Jim Zanotti, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service , May 18,2018,
https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

18 Donald Trump, Statement by president Trump on Jerusalem, The White House, Dec.6, 2017,
https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/statement-president-trump-jerusalem/

١٩ الرئيس محمود عباس، خطابات، وكالة وفا للأنباء، ٦ كانون الأول ٢٠١٢،
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=20072

٢٠ محمد كمال، في فهم قرار ترامب، جريدة المصري اليوم، ١٠ كانون الأول ٢٠١٧.

الكتاب: Gaza. Preparing for Dawn

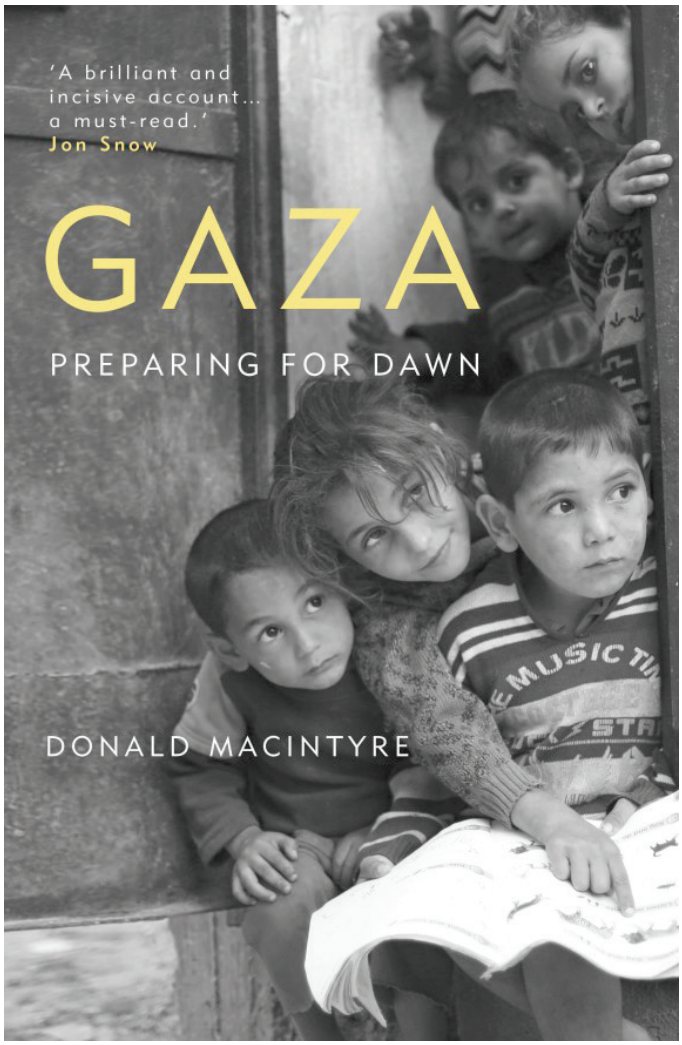

الكاتب: Donlad Macintyre

الناشر: Oneworld, لندن

تاريخ النشر: 2017

عدد الصفحات: 352

يعتبر كتاب الصحافي الإنجليزي دونالد ماكنتير واحداً من أفضل الكتب التي عرضت لواقع قطاع غزة في السنوات الأخيرة. ماكنتير واحد من ألمع الصحافيين البريطانيين في الشرق الأوسط، فقد عمل مسؤولاً لمكتب صحيفة الإندبندنت البريطانية في القدس ثماني سنوات (٢٠٠٤-٢٠١٢) وعمل محرراً سياسياً للصحيفة قبل ذلك.

يعد كتابه الجديد الصادر في نهاية العام ٢٠١٧ «غزة: التجهيز للفجر» وثيقة مهمة عن الحياة في غزة. العمل خلاصة زياراته المختلفة لغزة خلال عقدين من الزمن كان يقوم بها لغايات عمله الصحافي التقى خلالها مئات الفلسطينيين في غزة، مواطنين أو مسؤولين. يقدم لنا ماكنتير في هذا الكتاب صورة بانورامية عن غزة ينجح خلالها في تقديم واقع الحال في القطاع.

يبدأ الكاتب كتابه بمقدمة معنونة بـ«شكسبير في غزة» كعادة بعض كتاب الإنجليزية بالإشارة إلى قصة من الواقع الذي يتحدث عنه تضع القارئ في السياق العام لموضوع الكتابة. في هذه الحالة يتحدث الكاتب عن واقعتين من عالم الفن. الأولى لمدرسة لغة إنجليزية «ليلى عبد الرحيم» وهي تقوم بتدريس مسرحية الملك لير لطالبات المدرسة الثانوية في غزة. فحين تشرح مفهوم القدر الذي تتحدث عنه ابنة الملك لير (جلوستيستر) حين تقول «إننا مثل فراشات بالنسبة لفتية مشاغبين نحن بالنسبة للآلهة» تستطرد المعلمة لتقول «إن هذا ليس جزءاً من ديننا بل بعيد عنه لأن الله لا يعذبنا بالطبع». ويواصل المؤلف سرد تفاصيل الحصة الشكسبيرية في غزة التي يبدو أنه كان يحضرها كجزء من عمله الميداني في غزة. وسؤال القدر وتحكم القدر في مصيرنا يجر للحديث عن واقع غزة وارتفاع حالات الانتحار مؤخراً وقضايا غزة المختلفة. القصة الأخرى التي يستهلها المؤلف للحديث عن واقع غزة هي عرض مسرحية «روميو وجوليت في غزة» من تأليف الروائي عاطف أبو سيف وإخراج علي أبو ياسين. في المسرحية يتم استحضار التناقض الشكسبيري بين العاشقين بطبعة فلسطينية ليتم استحضار الانقسام من خلال الصراع الداخلي بين العائلتين. ولكن كما يلاحظ المؤلف فإن النهاية الفلسطينية لم تكن وفق النظم الشكسبيري، إذ يقرر العاشق أن يهاجر ويترك غزة ليبحث عن مكان يكون فيه الحب ممكناً. وكما يختم المؤلف مقدمته فإنه لا يمكن فهم كيف يظل قرابة مليونين من الفلسطينيين يعيشون ظروفاً قاسية معزولين عن العالم بهذه الطريقة القاسية.

يخصص المؤلف الفصل الأول للتاريخ، ويعنونه بـ«من العثمانيين حتى أوسلو، ١٩١٧-١٩٩٥»، وهو فصل يضع فيه ماكنتير قراءة ضمن السياق التاريخي لظهور أزمة غزة. تبدأ الحكاية كما يسردها بالمقبرة الإنجليزية حيث قبر أكثر من ثلاثة آلاف جندي بريطاني خلال معارك غزة الثلاث التي وقعت خلال الحرب العالمية الأولى. بعبارة أخرى تبدأ الحكاية

مع وعد بلفور وما تلاه من تسليم فلسطين للعصابات الصهيونية وبقاء غزة في معزل عن أنياب تلك العصابات حين ابتلعت فلسطين خلال أحداث النكبة الرهيبة. وبالطبع فإن الكاتب لا يفلت كثيراً من كلاشيهات التأريخ الأوروبي لتلك اللحظة، خاصة حين يربط بين تصاعد الأعمال العدائية ضد اليهود على يد ألمانيا النازية وبين تنامي الحاجة لوجود وطن قومي لليهود، دون أن يقع في خطأ الدفاع عن هذا الربط. كما يفعل حين يصف المرحلة الأولى من النكبة بحرب أهلية أو عرقية في تزييف لواقع الحال. انتهت النكبة بلجوء عشرات الآلاف من سكان قرى الجنوب الفلسطيني إلى الشريط الساحلي الجنوبي لفلسطين. بعد ذلك وقعت غزة تحت حكم المصريين وصولاً إلى احتلال إسرائيل قطاع غزة في العام ١٩٦٧ وبعد ذلك الانتفاضة الأولى وتوقيع اتفاق السلام ومن ثم إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي إلى خارج قطاع غزة وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية. تاريخ ملأه المؤلف بالقصص والمقابلات وحكايات الناس في مزج مشوق بين التأريخ الشفوي والتحليل السياسي وبعض النقد لمسار الأحداث. تمر الأحداث سريعة عبر ومضات سردية مغلفة عبر القصص التي يسردها المؤلف على لسان من عاشوها وصولاً للحظة الخاتمة التي يتم فيها إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو. بالطبع سرد التاريخ عادة لا يكون بريئاً ولا يخلو من وجهة نظر، لكن في هذه الحالة فإن المؤلف ليس مؤرخاً ولا كاتباً بوليسياً يسرد ما جرى بغية التشويق، إنه يفعل ذلك من أجل أن يمهد لكتابه ويصل بالقارئ إلى فهم عام لما جرى.

يواصل ماكنتير رحلته عبر تاريخ غزة المعاصر حيث يخصص الفصل الثاني للفترة اللاحقة من هذا التاريخ، أي تلك التي تلت إقامة السلطة. يعنون الفصل الثاني بـ«إلغاء السلام: من الأمل إلى الانتفاضة، ١٩٩٥-٢٠٠٣». يبدأ الفصل بسرد حكاية تدمير الطائرات الإسرائيلية محل محمود البطش لتصليح السيارات في أحد نهارات كانون الثاني الباردة من العام ٢٠٠٣ في ذروة الانتفاضة الثانية، ليعود بعد ذلك المؤلف باللحظة إلى الوراء ويبدأ سرد وقائع مهمة مرت على قطاع غزة من انتخاب عرفات رئيساً في كانون الثاني من العام ١٩٩٦ والعلاقة الملتبسة مع حماس المعارضة وتعثر المفاوضات مع إسرائيل التي لم تف بالكثير مما تعهدت به. وكما يقر الكاتب فإنه على الرغم من إصرار عرفات على الاستمرار في المفاوضات خلال كامب ديفيد، فإن بارك وكلينتون ذهبا إلى لومه على فشل المفاوضات. وبعد ذلك زيارة شارون إلى المسجد الأقصى وما نتج عنها من اندلاع الغضب الفلسطيني. مفاوضات وانتفاضة، حوار واشتباك مسلح وقصف وغضب وتظاهرات. فصل يعكس حقيقة الواقع الفلسطيني كما كان خلال تلك الفترة. فترة تعكس التوتر الفلسطيني الإسرائيلي على أشده بعد مراوغة إسرائيل في تنفيذ اتفاقيات السلام وعملها الدؤوب لإحباط

الجهود الفلسطينية في بناء الدولة المنتظرة. النتيجة المحققة والمنطقية أن السلام لم يعد ممكناً وأن القطاع بات على شفا مرحلة جديدة تتسم بطريقة اشتباك جديدة لهذا الجزء الملتهب من العالم.

يخصص الكاتب الفصل الثالث لمناقشة فك الاشتباك الإسرائيلي مع قطاع غزة. «لم يبق يهودي واحد في غزة» فك الاشتباك، ٢٠٠٤–٢٠٠٥». بعد أحداث الانتفاضة الملتهبة يقرر شارون فك الاشتباك مع قطاع غزة وسحب قواته إلى المناطق الحدودية وتفكيك المستوطنات دون التفاوض مع السلطة الفلسطينية حول ذلك. كالعادة يبدأ المؤلف الفصل بقصة هذه المرة يرويها من الجانب الآخر، من خلال المستوطنة شاريت كوهين التي ترفض أن ترحل مع المستوطنين وتقبض حفنة من التراب وتصرخ في الشرطة: «تريدون أن تتركوا هذه الرمال للشعب الذي يريد أن يقتلنا»، ثم تصلي العائلة صلواتها الأخيرة خارج البيت وتغادر. بالطبع هذه ليست قصة مسرودة للتعاطف، ولكن كما يكشف الكاتب للحديث عما جرى حين قرر شارون ترك غزة. شارون أخلى غزة بعد أقل من ثلاث سنوات من وعده بأن مستوطنات غزة ستبقى. ويسهب المؤلف في تقديم وجهة نظر شارون وكيف استغل فك ارتباطه مع غزة في تعزيز مكانته لدى واشنطن وتقديم بديل لكل خطط السلام المطروحة وليواصل خططه في تصفية القيادات الفلسطينية لوأد الانتفاضة الثانية. وكما يختم المؤلف الفصل، فإن شارون أثبت أن وصف البلدوزر يليق به وينطبق عليه، ففك الارتباط مع غزة لم يقد إلى المفاوضات ولا إلى عملية سلام وإنما كان قاطعاً الطريق أمام خصومه السياسيين وواضعاً سابقة فيما يتعلق بإمكانية تفكيك المستوطنات ومحافظاً على إبقاء الضفة الغربية خارج النقاش فيما يتعلق بفهمه عملية السلام.

ويبدأ الكاتب، ليس في عملية تفكيك تاريخية لواقع قطاع غزة، بل في سرد تفصيلي للسنوات بعد ذلك، خاصة أن السنوات الـ١٥ الأخيرة من عمر قطاع غزة تشكل قلب الكتاب المخصص للحديث عن واقع قطاع غزة. الفصل الرابع معنون بـ«الحلم يتحول إلى كابوس: ما بعد فك الارتباط، ٢٠٠٥–٢٠٠٦». كما يقول الكاتب لم تكن آمال الفلسطينيين تقارن بشيء مع الترحاب الدولي لخطوة شارون. آمال وتطلعات كثيرة بنيت على هذه الخطوة. ومع هذا، فقد نظرت حماس إلى أن إسرائيل هزمت وهربت من غزة فيما بالنسبة لإسرائيل فإنها واصلت التحكم بأجواء القطاع وبحره. يقول المؤلف إن خطوة شارون غير المسبوقة والتاريخية بفك الارتباط تركت الفلسطينيين في غزة يواجهون ليس فقط الاحتلال الإسرائيلي المستمر فحسب وإنما أزمة إنسانية واقتصادية متصاعدة وغذت بطريقة أو بأخرى الصراع الفلسطيني الداخلي غير القانوني. قبل أن يصل إلى هذه الخلاصة يقوم الكاتب بسرد عشرات القصص

التي تعكس واقع الحال في قطاع غزة بعيد خروج إسرائيل. صحيح أن الفلسطينيين تمتعوا بالكثير من المحاسن، منها مثلاً فتح المعبر جزئياً تجاه مصر والأحلام بحرية الحركة والتنقل، وربما تمكين القطاع فيما يتعلق بالمطار والميناء، إلا أنه في حقيقة الأمر لم يتغير الواقع كثيراً وبدأت الأمور تزداد سوءاً كلما مر الوقت خاصة مع تصاعد نبرة الخلاف الفلسطيني، ولكن قبل ذلك ستكون ثمة صورة وردية تتمثل في انتخابات ٢٠٠٦. وهذا محور الفصل الخامس المخصص لما يسميه المؤلف الصورة الجميلة للعالم عن الانتخابات الفلسطينية التي جرت بعد أن وافقت حماس عن المشاركة فيها بعد أن امتنعت عنها في العام ١٩٩٦. يبدأ الكاتب سرد وقائع الانتخابات البلدية التي سبقت الانتخابات التشريعية. كانت الانتخابات البلدية بروفة أسست لنتائج الانتخابات اللاحقة، حيث فازت حماس في الاثنتين. أيضاً شكلت الانتخابات لحظة أمل جديدة بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة لأنها حملت بشائر جديدة تعني أن الفلسطينيين سيكون لهم نظامهم السياسي وأنهم سيعتمدون لغة الحوار كلغة للعلاقات فيما بينهم لا لغة الصراع.

ويواصل ماكنتير بحثه في ردة فعل العالم على انتخابات العام ٢٠٠٦ من خلال مقاطعة العالم لحكومة حماس وللحركة التي فازت في الانتخابات. ردة فعل خاطئة كما يقترح عنوان الفصل السادس من الكتاب. وعلى الرغم من لغة المجتمع الدولي الدبلوماسية، فإن المعنى المقصود في كل ما قيل كان قاسياً، إذ تم وضع شروط على أي سلطة أو حكومة تقودها حماس تتضمن أساساً الاعتراف بإسرائيل وبكل الاتفاقيات الموقعة معها. إذ شكلت شروط الرباعية الدولية قاعدة تعامل المجتمع الدولي مع حكومة حماس الجديدة. حتى أن المجتمع الدولي لم يشجع التقارب الفلسطيني الذي كان يسعى إليه الفلسطينيون، وتم تقييد المساعدات ومرت السلطة بأزمة. النتيجة التي يبدو مع فصول الكتاب المتلاحقة أنها تبدو متلازمة في شرح الكاتب لتاريخ قطاع غزة الحديث القائلة إن كل فرصة أمل تتحول إلى خيبة وإحباط.

تبدأ المأساة الحقيقية بالاقتتال الفلسطيني الداخلي الذي جرى في العام ٢٠٠٧، أي قبل أحد عشر عاماً. وعنوان الفصل يبدو مقترحاً للكثير من محتوياته، إذ يقول: «أوقات عصيبة في الانتظار». الكثير من الأحداث المأساوية التي تتضمن إلى جانب صراع الفلسطينيين وتمزيق القطاع وفصله عن الضفة الغربية أيضاً معاناة للناس العاديين. أوقات عصيبة تساهم أيضاً في خلق الواقع الفلسطيني متفاقم التأزم في قطاع غزة في السنوات الأخيرة. يسرد الكاتب ذلك كله عبر ملاحظاته الشخصية ومشاركته في بعض بيوت العزاء ومراقبته أصدقاءه وقراءته الواقع الفلسطيني كما عاشه وخبره. ويواصل الكاتب عبر فصول كتابه المختلفة سرد الواقع في قطاع غزة حيث يتحدث في الفصل الثامن عن فترة

حصار غزة أو ما يسميه «رجيم غزة»، خلال هذا الفصل يسرد قصصاً عن واقع الحصار الذي فرض مع العام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، نقرأ قصصاً عن مصانع النسيج التي أغلقت بعد أربعة عقود من العمل والإنتاج، نقابل أصحابها والعاملين فيها ونسمع حسراتهم، ونقرأ عن مزارع الفراولة التي لم تعد تصدر منتجاتها للعالم الخارجي، وقصصاً أخرى عن ازدهار صناعة عربات الحمير في ظل عدم وجود وقود السيارات، وهبوط أسعار اللحوم، ونرى كيف كان العيد كئيباً على بعض العائلات التي قابلها الكاتب. حياة تبدأ دورة جديدة يرويها الكاتب على لسان من يعيشها مع بعض التحليل الذي يقدمه من واقع فهمه لما رآه وسمعه.

نعيش مع الكاتب، في الفصل التاسع، تفاصيل العدوان الإسرائيلي على غزة خلال شهري كانون الأول من العام ٢٠٠٨ وكانون الثاني من العام ٢٠٠٩. يروي الكاتب تفاصيل الحرب من خلال مقالات لصحافيين وكتاب فلسطينيين نشروها في الصحافة الأوروبية ومن خلال تقارير لمراسلين فلسطينيين وأجانب لحظة العدوان. من تلك القصص قصة عائلة السموني الشهيرة خلال العدوان وما حل بالعائلة من قتل همجي من الجيش الإسرائيلي، كما نرى عشرات البيوت المهدمة وقصص سقوطها وتدميرها على رأس ساكنيها، قلق الناس وبحثهم عن الطعام خلال مراحل العدوان المختلفة، الموت والبحث عن النجاة.

وكما تقول إحدى من يقتبس على لسانهن الكاتب: حين أروي ما جرى كأنني أراه في كل مرة أمام عيني. في نهاية الفصل يضع الكاتب مجموعة من الصور التي تعكس تفاصيل ما تم خلال العدوان الذي يطلق عليه الصحافيون، خطأً، العدوان الأول، دون التذكير بأن الشعب الفلسطيني يتعرض لعدوان مستمر منذ بدء الهجمة الاستعمارية الصهيونية عليه.

نرى غزة في الفصل التالي تحت وطأة الحصار. إنه الحصار المفروض على الجهة الخطأ: على المواطنين. عنوان الفصل العاشر يقول: «إنهم يعاقبون الأناس الخطأ». في هذا الفصل لا نرى فقط المواطنين بل نسمع الساسة، خاصة أقطاب المجتمع الدولي ونقرأ من تقاريرهم وتعليقاتهم حول ما يجري في القطاع من حرمان للناس من أساسيات الحياة. لم يكن تأثير الحصار اقتصادياً بحتاً، إذ إن ثمة عواقب نفسية وسيكولوجية يبحثها الكاتب مع خبراء نفسيين من مركز غزة للصحة النفسية. أيضاً هناك تأثير على كل قطاعات الحياة. لم يتأثر الإنتاج الاقتصادي فحسب، وإنما الفني والإبداعي. وإذا كانت غاية الحصار كما يختم ماكنتير فصله مخصصة لتقويض حماس، فإن ما جرى يعد فشلاً ذريعاً، حيث إن هذا الحصار كان فعالاً في تحويل الأوضاع المعيشية للناس إلى بؤس وشقاء. لقد تحول القطاع كما يقتبس الكاتب من تقرير للبنك الدولي من ممر تجاري إلى مستودع لتجميع المساعدات.

يواصل الكاتب الحديث عن واقع الحصار على غزة وتأثيره على الناس في الفصل التالي المعنون: «أهلاً وسهلاً بكم في أكبر سجن في العالم». يبدأ الفصل بحكاية شركة الشرفا للسياحة والسفر في غزة التي تعطلت أعمالها مع الحصار. قصة صعود وهبوط تروي ما جرى في غزة. تفاصيل التنقل من غزة إلى العالم الخارجي القاسية تتم روايتها في هذا الفصل ليعكس الكاتب حجم المعاناة التي يعيشها الفلسطيني في غزة حين يضطر للسفر خارج الحدود. نقاط تفتيش وحواجز بأسماء مختلفة وإجراءات غير معهودة وتصاريح متنوعة في كل مرة يحاول فيها السفر، وفي كل مرة هناك إجراءات جديدة. نرى هذا الكم من التعقيدات التي تشمل أيضاً الاستجواب والتحقيق عند المخابرات الإسرائيلية واستفسارات أمنية وشكوكاً متبادلة وعمليات منع وحرمان من التنقل مستمرة.

يصل بنا الكاتب إلى العدوان الإسرائيلي على غزة في العام ٢٠١٤. دعنا لا نمت سوياً كما يقول عنوان الفصل. يبدأ الفصل من مستشفى الوفاء للتأهيل حين تتم محاولة تأهيل المعاقين الذين فقدوا أطرافهم جراء القصف الإسرائيلي. تأهيل ليس جسدياً فحسب، وإنما نفسي أيضاً، فالناس تحتاج لأوقات طويلة حتى تتأقلم مع اللحظات الرهيبة التي نجمت عن الكوارث التي عاشتها وخبرتها. وربما أن هذه إحدى مزايا الكتاب، فنحن لا نرى تقريراً صحافياً حتى في تلك اللحظات التي نتوقع ذلك، مثل الحديث عن عدوان إسرائيل الأشرس على غزة في السنوات الأخيرة وصيف العام ٢٠١٤ الملتهب، بل نقرأ تأثير ذلك كله على الناس. الكاتب كما نلاحظ من السرد عاش العدوان مع الناس في غزة. كان يقوم بعمله الصحافي، وعليه، فإن لغة الفصل تبدو شخصية حميمية لأنها تتعلق بتفاصيل خبرها وعاشها.

وفيما يعنونه الكاتب بالجزء الثاني من الكتاب، يتجه الكاتب فيما تبقى من فصول لعرض قضايا مختلفة في غزة. الفصل الثالث عشر يعرض فيه الكتاب لحركة حماس وفق ما يسميه «من العصور الوسطى إلى القرن التاسع عشر. حماس تغير قواعدها». وفيما يمكن فهم العنوان لعدم دقته، فإن الفصل يعرض لواقع حماس ليس من حيث نشأتها وتطورها بل من جهة سنواتها في الحكم. خلال ذلك نقرأ عن مواقفها السياسية ونرى قادتها يتحدثون ويعبرون عن آرائهم، كما يحاول الكاتب تقديم اختلاف حماس عن مثيلاتها في الحركة الوطنية الفلسطينية خاصة حركة فتح. يعرض الكاتب لوثيقة حماس في أيار ٢٠١٧ التي كان من المتوقع أن تحمل تحولاً في مواقف حماس الأساسية. نقاش مستفيض يقدمه الكاتب على لسان أبطاله المختلفين من رئيس مكتب حماس السياسي إلى نتنياهو والمعلقين والمحللين المختلفين. في الفصل نقف عند اختطاف المتضامن الإيطالي فيتوريو أريجوني وقتله، إلى ملف حماس في

انتهاك حقوق الإنسان، إلى انتقاد حماس من بعض نشطائها، إلى محاولات بعضهم تقديم صورة مختلفة عنها. يختتم الكاتب أنه لو سعى الأوروبيون إلى استغلال التحول في وثيقة حماس، فقد يساعدون قادة حماس الجدد في العبور إلى القرن الحادي والعشرين.

يعرض الفصل الرابع عشر لقصص فلسطينيين تركوا غزة بسبب الأوضاع المعيشية السابقة. الكاتب يعرف الحالات شخصياً يحدثنا عنهم قبل تركهم غزة بحثاً عن حياة أخرى. يجلس معهم يسمعنا صوتهم يشتكون ويتألمون وهم يعبرون عن طموحهم في العبور إلى عالم آخر. أناس نعرفهم ونعرف بعضاً من قصصهم. الألم نفسه. المعاناة نفسها. الأحلام نفسها. الطموح نفسه. لكنهم كما يقول عنوان الفصل «سيشتاقون للوطن». يبدأ الفصل بالإشارة لقصة غسان كنفاني «رسالة من غزة» الشهيرة حيث يعرض الأخ الذي يعيش في كاليفورنيا على أخيه أن يترك غزة ليلتحق به في المنفى حتى يحققا أحلام طفولتهما في الرخاء والثراء. المعضلة الأساسية التي يعرفها الفلسطينيون وهم يعيشون المعاناة في كل دقيقة يتنفسون فيها وصراعهم من أجل البقاء. الرغبة في حياة أفضل لكنها قد تتحقق خارج فلسطين أو الانتصار للبقاء فيها كما يقرر مصطفى في قصة كنفاني. القصة مفتاح الحديث عن أحلام الناس الذين قرروا المغادرة ربما مرغمين وغير راضين لكنهم فعلوها وخرجوا يسألون الدنيا عن أفضل ما يمكن أن تقدمه لهم.

ولكن في المقابل ثمة من يبحث عن البقاء ويطور حياته هنا في المكان. إنها قصص الصمود «وفق تعريف الكاتب» التي يسردها عن محاولات تطوير الحياة بعيداً عن كل مآسيها. في الفصل الخامس عشر نقرأ عن أندية السباق والخيل في غزة ونقابل هواة يتدربون على ركوب الخيل والمشاركة في السباقات، ونقابل كتاباً شباباً يجتمعون من أجل تعلم الكتابة. وكما يقول عنوان الفصل السادس عشر «فنحن نحب الحياة ما استطعنا إليها سبيلاً»، عبارة درويش الأثيرة. وكالعادة فإن النهايات تجمل النقاش. لكن نهاية الكتاب ليست إلا استكمالاً لعرض الكاتب عن واقع الحال في غزة من خلال حديث الناس الذين قابلهم، حديث يعكس حياتهم التي ناقشهم فيها الكاتب. حديث يختلط فيها الواقع مع السياسة والاقتصاد مع الأحلام والتضحية مع الوقوع ضحية. إنها غزة كما عرفها وكتب عنها ماكنتير.

واقع قاس وأليم، لكن الكاتب ينجح في تقديمه بمرارته وكما يعيشه سكانه لا كما يمكن لكاتب أن يرسمه. إحدى نقاط قوة الكتاب هي هذا التصوير التدريجي للحياة خلال السنوات العشرين الماضية بالتفاصيل الكاملة عبر الحكايات المعاشة، والواقع كما هو لا من خلال قراءات خارجية وتحاليل فوقية. في الكتاب هناك غزة كما رآها الكاتب خلال زياراته الصحافية المختلفة، خلال العديد من تلك الزيارات التي كانت كما يبدو تمتد بعض الوقت، قابل مئات

الأشخاص، تحدث إلى قطاعات مختلفة، وبعين الصحافي ودقة المتابع كان يرصد كل شيء، يسجل ما يلاحظه، يكتب ما يشعر به أو يدركه، كما كان يقوم بفعل الصحافي الأهم يسأل ويحاور ويدون حواراته وملاحظاته. لهذا نجد أصوات الناس تخرج من بين سطور الكتاب، نسمعهم يتحدثون إلينا، يشتكون الواقع، يعبرون عن أحلامهم، عن مخاوفهم، يطيرون بنا إلى الماضي فنرى صورة مختلفة عن الواقع.

لكن لكل شيء ثمنه كما هي العادة. هذا الإصرار على تقديم الواقع بكل تفاصيله كما يمكن القول أثقل الكتاب ليس بالتفاصيل الدقيقة، بل بالبطء، حيث إن الكاتب كان يقدم في كل فصل تفاصيل عامة أو ربما أقل أو أكثر بقليل من الحياة في غزة، مما جعل الكتاب يرزح تحت عبء بحث الكاتب عن تصوير الحياة. القصص التي نسمعها جميلة لكن أيضاً اعتماد الكاتب عليها وعلى الاقتباسات من الساسة وفي مرات لجوئه إلى التصوير الصحافي والتقرير الإخباري في انتقالات تبدو شيقة أحياناً، لكنها مثقلة للقارئ أحياناً أخرى، كل هذا جعل فصول الكاتب تبدو بعد فترة متكررة، وإن اختلفت العناوين وتنوعت بعض التفاصيل. النمط الثابت والاعتماد الموحد على بنية التحليل نفسها لم يكن موفقاً في بعض الأحيان وربما أتعب القارئ. وربما أن القارئ كان بحاجة في بعض الأحيان إلى الخروج عن المألوف عبر تقديم بيانات وبعض المعلومات لا في سياق السرد عن غزة بل في سياق المعلومات والتحليل وإن كان هذا الجمود قد يبدو ثقيلاً لكنه سيخفف من نمطية فصول الكتاب.

ومع هذا، فإن الكتاب لا يشكل إضافة للمكتبة الإنجليزية عن هذا الجزء من فلسطين فحسب، وإنما يشكل، أيضاً إدانة لكل سياسات إسرائيل ولما تقوم به، لا من خلال الحديث السياسي البحت بل من خلال سرد حياة الناس الذين تأثروا بهذه السياسات وعانوا منها. إنه طريقة جميلة في تصوير واقع أليم، مادة دسمة وعالم متنوع، نرى فيه الحياة على مرارتها، لكنها المرارة التي تجعل أهل فلسطين في غزة يواصلون بحثهم عنها على الرغم من كل شيء. كتاب دونالد ماكنتير لا ينطلق من منصات استشراقية، وإن وقعت في مقدمته مغالطات بسيطة حول تاريخ الصراع ذكرناها، لكنه ينطلق من منصات دفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ضمن نطاق الحديث الضيق عن غزة، التعاطف الذي يعكسه عنوان الكتاب حين يتحدث عن الفجر والتحضير له. كتابة الواقع بعيني صحافي محترف وقلم دقيق الوصف والعبارة يجعل الواقع يبدو مجموعة حكايات مترابطة في نسق موحد. ما يفعله ماكنتير هو شيء من مذكرات عمله في غزة لكن البطل ليس الكاتب الذي لا نراه إلا حاوراً وسائلاً ومعلقاً مستفزاً، بل من خلال الناس الذين يقابلهم وهو يحاول أن يفهم هذا الواقع ويساعد القراء على فهمه مثلما قد تفعل نظارة ثلاثية الأبعاد حين تأخذ صاحبها إلى داخل ما يشاهده. هكذا يفعل ماكنتير.

الكتاب: تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨: جدلية الفقدان وتحديات البقاء
مؤلف ومحرر رئيس: مجدي المالكي
مؤلف ومحرر مشارك: حسن لدادوة
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
تاريخ النشر: ٢٠١٨
عدد الصفحات: ٦٠٠

يسعى هذا الكتاب إلى تشخيص التحولات البنيوية التي أصابت المجتمع الفلسطيني منذ النكبة وتحليلها من خلال تبيان السياق الاستعماري الذي يهدد كيانية هذا المجتمع وهويته والأسس الموضوعية لوجوده.

حرص مؤلفو الكتاب على تقديم رؤية شاملة موجزة ونقدية للتحولات الاجتماعية التي خضع لها الشعب الفلسطيني في تجمعاته الأساسية المتعددة، بالتركيز على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق المحتلة سنة ١٩٤٨. لذلك يتناول هذا الكتاب محورين متقاطعين ومكملين أحدهما الآخر. يتمثل المحور الأول في رصد التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الأساسية وتحليلها، وطبيعة تفاعلاتها مع الفضاءات والبيئات المحيطة بها، بينما يتمثل المحور الثاني في دراسة هذه التحولات عبر مختلف الحقب الزمنية التي مر المجتمع الفلسطيني بها منذ الانتداب البريطاني ولغاية الآن.

مجدي المالكي، أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت. له العديد من الكتب والدراسات عن الهجرة والتنمية والسياسات الاجتماعية في فلسطين.

حسن لدادوة: محاضر في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية في جامعة بيرزيت. له العديد من الدراسات عن المجتمع المدني والسياسات الاجتماعية في فلسطين.

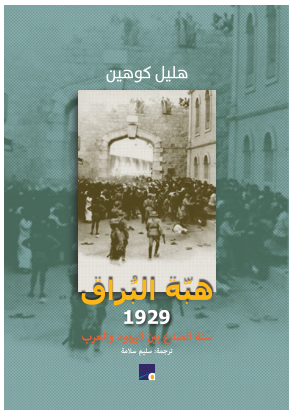

الكتاب: هبّة البراق ١٩٢٩ - سنة الصدع بين اليهود والعرب
الكاتب: هليل كوهين (ترجمة: سليم سلامة
الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»/ رام الله
تاريخ النشر: ٢٠١٨

يقرأ الكاتب – متسلحاً بمادة أرشيفية غنية ومتنوعة – محطة العام ١٩٢٩، وما شهدته من أحداث، متعقباً تفاصيلها وخلفياتها، محاولاً تفكيك ما نُسج حولها من حكايات على جانبي متراس الصراع، ووضعها في سياق يقف على مسافة منها ويقدم روايةً ثالثة.

والخلاصة التي يتوصل إليها الكتاب أن أحداث ١٩٢٩ أوضحت أن التمييز داخل المجتمع اليهودي بين حريديم وليبراليين، بين بيشوف قديم وجديد، بين حركة العمل والحركة

التنقيحية، لم يكن ذا معنى في نظر العرب، وهذا ليس لأن جميع اليهود يستحقون الموت في نظر العرب، بل لأن الأخيرين شعروا، بقوة كبيرة، في نهاية العشرينيات، بأن القواسم المشتركة بين جميع هذه التيارات اليهودية أكثر بكثير مما يفرّق بينها. فهؤلاء وأولئك يؤمنون بوجود الشعب اليهودي، وبحق اليهود في الهجرة إلى أرض آبائهم، وهؤلاء وأولئك يتطلعون إلى إقامة دولة يهودية (سواء أقامها أشخاص، أو بمجيء المسيح المخلّص، أو كانت ليبرالية أو اشتراكية)، ويؤمنون بالتضامن اليهودي المتبادل.

ويصل المؤلف إلى بيت القصيد بقوله: «هذه المبادئ كانت تتعارض، صراحة وبشدة، مع فهم عرب البلاد وموقفهم، وهو ما جعل اليهود كتلة واحدة في نظرهم. ولذا فخلال أعمال القتل في أحداث ١٩٢٩، لم يكن العرب، من وجهة نظرهم، يقتلون جيرانهم اليهود وإنما أعداءهم الذين يحاولون الاستيلاء على وطنهم».

ثمة أكثر من قيمة مُضافة تكمُن في هذا الكتاب، الذي يُعدّ غير مسبوق في الكتب التاريخية الإسرائيلية، وفق ما جاء في مقدمته:

"الأولى، أنّه يحاجج السجال الإسرائيلي الشائع بشأن الصراع، وهو سجال تنخرط فيه أطراف ترى أنّ احتلال العام ١٩٦٧ يشكّل نقطة انطلاق لفهم الصراع وحلّه، في مقابل أطراف تقترح النكبة وإقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨ مُرتكَزاً، بينما يعتقد المؤلف أنّ من الأجدى العودة إلى الوراء، وبالذات إلى العام ١٩٢٩، الذي شهد هبّة البراق، ليس لكونه نقطة البداية الحقيقية للصراع، إنما لكونه العام الذي شهد تغييراً جذرياً جوهرياً في العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين، والعام الذي تسبّب بتصميم وعي الجانبين ومفاهيمهما لأعوام عديدة لاحقة.

الثانية، أن الكتاب يعتمد ما يسميه المؤلف التوجّه الاحتوائي، والذي هو، بالضرورة أيضاً، توجّه تاريخي وغير قومي. ويشير المؤلف إلى أن تبنيه توجهاً كهذا لا يعني الافتقار إلى الحسّ القوميّ أو تجاهل أهمية الهويات القومية وقوتها، ولا ادعاء الحيادية، وإنما لأنه لا ينبغي – بوعيه على الأقل – خدمة أي رواية قومية، أو الطعن بها. ولا يقتصر هدفه على احتواء روايات قومية مختلفة فقط، وإنما أيضاً روايات أخرى تشذّ عن الإطار القومي.

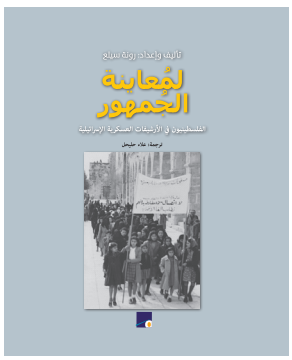

الكتاب: لمعاينة الجمهور: الفلسطينيّون في الأرشيفات العسكريّة الإسرائيليّة
الكاتب: رونة سيلع (ترجمة: علاء حليحل)
الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»/ رام الله
تاريخ النشر: ٢٠١٨

يقع الكتاب في ٥٣٠ صفحة، ويصف رحلة

بحث شـاقة تلاحق مصائر الصور الفلسـطينية المعتقلة في الأرشيفات الإسرائيلية، سواء أكانت مسروقة من بيوت الفلسطينيين وجيوب شهدائهم أم تلك التي التقطت من داخل القرى وسـمائها لأهداف عسكرية.

يضـم الكتاب عدداً كبيراً من الصور النادرة وعاليـة الجودة للحياة في فلسـطين، والأحداث المؤثـرة في تاريخها، إلـى جانب مجموعة صور ملتقطـة من الجو، تظهر المعالم الكاملة لعدد من القرى الفلسـطينية المدمرة ببيوتها وشـوارعها وحاراتهـا، بما يتيح اسـتعادة مبناها المعماريّ والجغرافيّ والطوبوغرافيّ.

لمعاينـة الجمهـور» كتاب يرصـد الطرق التي اتبعتها الأجهزة العسكريّة في إسرائيل، وقبلها، لجمـع المعـارف والمعلومات البصريّـة والأخرى المتعلقة بالفلسـطينيّين وحفظها على مدار القرن العشـرين المنصرم، وكيفية سيطرة الأرشيفات العسـكريّة علـى هـذه المعـارف وإدارتها إدارة كولونياليّة، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وعلى نحو يشـبه تماماً ما مارسـته قوى الاسـتعمار الحديث ولكن بطرق أكثر تركيباً.

يبـين الكتـاب كيـف ترتبط غالبيّـة المعلومات والمعرفة بخصوص الفلسطينيين في الأرشيفات العسـكريّة بتدابيـرَ متنوّعـة مـن النشـاطات الاسـتخباراتيّة لغايات عسكريّة، وما واكبها من سلب قامت به جهات عسكريّة رسميّة من أرشيفات ومجموعات تتبع لمؤسّسات وبيوت خاصّة، وجنود وشـهداء وأسـرى، وحتى نسـخ المعلومات سرّاً وجمع المعلومات المتعلّقة بالفلسطينيّين وبلداتهم لغايات السيطرة والاحتلال.

وقـد جُمعت هـذه الموادّ وفق الكتـاب برُمّتها مـن مصادر ومبدعين فلسـطينيّين، أو أنّ قواتٍ يهوديّة/ إسـرائيليّة أنشـأتها، وهـي مواد ذات أهميّة للفلسطينيّين، وتخضع لأجهزة ومنظومات كولونياليّة قمعيّة تقوم بإدارتها والسيطرة عليها. وتشـمل هذه المنظومات الرقابة وتقييد الكشـف والمعاينة، والشطب وإخفاء المعلومات والسيطرة على هُويّة المخوّلين معاينةَ هذه المواد، ودمغ الملكية على موادّ محتلة وإخضاعها لقوانين الدولة المحتلّة ولمعايير الأرشيفات الاحتلاليّة ونُظُمها، والتفسير والتصنيف المغرّضَيْن.

صـدر كتـاب «لمُعاينـة الجمهـور» أوّل مـرة بالعبريّـة، عـام ٢٠٠٩، ليقـوم بإعـادة طـرح تصويـراتٍ فـي الحيّز العـام، غالبيّتهـا لم تكن قـد عُرضت من قبل، خصوصـاً الصور والمواد التابعـة للفلسـطينيّين، وتلك التي تـدور حولهم، حتى خمسـينيات القرن العشـرين، وطَرَح لأوّل مرة النقاش حول منظومات السيطرة الكولونياليّة وأجهزتها. إلى جانب ذلك، كشفت أبحاث أخرى أجرتها سـيلع من وقتها وحتـى اليوم عن موادّ إضافيّـة – بصريّـة ونصّيّـة – أُخِذت كغنائم أو نُهبـت على مـرّ القرن العشـرين، خصوصاً في بيروت. وعليه، يخصّص الكتاب مساحة معتبرة، أيضاً، لهذه الأرشـيفات، ويسـعى للكشـف عن المواد التي نبشـتها سيلع من وقتها، عبر مَساعٍ قضائيّة وفاعليّة بحثيّة.

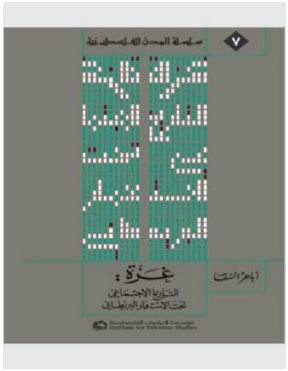

الكتاب: غـزة: التاريخ الاجتماعي تحت الاسـتعمار البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
الكاتب: أباهر السقا
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
تاريخ النشر: ٢٠١٨
عدد الصفحات: ٣٢٥

يقـدم هـذا الكتـاب التاريـخ الاجتماعـي لمدينـة غزة إبـان الاسـتعمار البريطاني حتى النكبـة، فيهتم بتقـديم قراءة جديدة من منظور سوسـيولوجى لم يتم التطرق إليه في دراسـة تاريخ مدينة غزة الاجتماعي، ليعرض التركيبة السوسيواقتصادية والسياسية للمدينة وسكانها وعائلاتهـا، ويشـرح آليـات صناعـة الوجاهة الاجتماعية، عبر تتبع سوسيوتاريخي، ويعرض عمليـات تحديث المدينة أو عصرنتها والعلاقات المعقـدة بـين سياسـات الأهالـي مـن جهـة، وسياسات المستعمر البريطاني من جهة أُخرى، وأثر ذلك في عمليات التحضير وإدارة الفراغات والأحيـاز العامة وشـكل العمـارة والخدمات. ويقـرأ التغيـرات الاقتصاديـة والاجتماعيـة المرتبطـة بها والتغيـرات الحضرية الاجتماعية المرتبطة بخدمات المياه والإنارة وإقامة منشآت المدينـة ومرافقها ووسـائل النقل وميناء المدينة ومطارها ومحطة القطارات، ويسعى لتمحيص أشـكال التحديث المدينية، وكذلك عرض البنى الاقتصاديـة للمدينـة وحرفهـا وصناعاتهـا وأسواقها ومواردها وتجارتها.

يغوص الكتاب في تفصيلات الحياة اليومية والتعبيـرات الاجتماعيـة والثقافيـة للأهالـي ومؤسسـاتهم وطبيعـة العلاقـات الاجتماعيـة والأنماط الاسـتهلاكية على نحـو غير مألوف، وأيضـاً العلاقات بـين العائلات والتشـكيلات الحضرية بين مدينة غزة ومدن فلسطينية أُخرى.

باهر السقا، أستاذ مشارك، في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية في جامعة بيرزيت، حامل شـهادة دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة نانت– فرنسـا. عمل محاضراً في جامعة نانت خلال الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٦، وأستاذاً زائراً في العديد من الجامعات الفرنسية من سنة ٢٠٠٩ إلى سنة ٢٠١٧. وهو باحث مشارك في المعهد الفرنسـي لدراسات الشرق الأدنى، وله العديد من الدراسات والمقالات العلمية.